السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي

الجزائر أنموذجا

الدكتور مصطفى سحاري



السيادة الوطنية في ظل

التدفق الإعلامي الدولي



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2016/8/3753)

سحاري، مصطفى
السيادة الوطنية في ظل التدقيق الاعلامي الدولي/ مصطفى سحاري:- عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع2016
( ) ص
ر. ا. : (2016/8/3753)
الواصفات: الاحوال السياسية// الاعلام الجزائري
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية آخرى.

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.

دار غيداء للنشر والتوزيع
تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 5353402 6 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
www.darghaidaa.com
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلـــوي : 9566143 / 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com
E-mail: info@darghaidaa.com

السيادة الوطنية في ظل

التدفق الإعلامي الدولي

الجزائر أنموذجا

تأليف الدكتور

مصطفى سحاري

أستاذ الإعلام بجامعة المدية

الطبعة الأولى

2017م- 1438 هـ

الإهداء

إلى أمي وأبي ... رحمهما الـلـه

أهدي هذا العمل المتواضع

" هناك أربع تـأثيرات واضـحة لثـورة المعلومـات وتكنلوجيـا الاتـصال عـلى الحيـاة الإنسانية في العالم كاه هي : إضعاف النظم الحاكمة المتـسلطة، وبالتـالي الإسراع في عملية التطور الديمقراطي في العالم كله وتآكل السيادة الوطنية وإضـعاف الـسلطه المركزية في كل مكان، وتغير مفهـوم القـوة وطبيعـة ممارسـتها وأثرهـا، ثـم تفتـت المنظمات القوية الى وحدات صغيرة".

Francis Fukuysms " the end of history and the last man "

محتويات الكتاب

الفصل الثالث

التدفق الإعلامي وسلطة الدَّولة في الجزائر

الفصل الرابع

تأثير التدفق الإعلامي على السيادة الوطنية الجزائرية

مقدمة

تشهد البشرية اليوم عصرًا فَرضت فيه العولمة منطقها على العالم، حيث تتعرض فيه الثقافات الوطنية وخصوصيات الشُّعوب والأمم إلى المضايقة والهيمنة الأجنبية، ممَّا يفرض عليها تحدِّيات كبيرة من أجل ضمان بقائها، والمحافظة على قيّمها، وخصوصياتها الثقافية، ومواجهة الصِّراع المحتوم.

ولقد أدت التطورات المجتمعية التي شهدتها البشرية إلى حدوث انفجار كبير، وواسع النِّطاق في كمٍّ ونوع المعلومات، التي يجري توليدها، وتداولها ونقلها، وتوظيفها بدون انقطاع، على مدار السَّاعة وهي معلومات لا تلبث أن تتكامل بشكل حيوي متصل بالحياة اليومية للفرد، والمجموعة، والمؤسَّسة والمجتمع ككل، ممَّا ضاعف من تأثير المعلومات على الإنسان في شتى تفاصيل حياته على مدى اللحظة.

وفي ظل هذا الوضع، أصبحت المعلومات عاملا جوهريا وحيويا في وجود الإنسان، وما ينشئه من كيانات وتكتلات على أعلى مستوى، بدءًا من حياة الفرد وأسرته الصغيرة، ومرورا بالمنشأة البسيطة أو الكبيرة، وانتهاء بالجماعة البشرية الكاملة، التي تمتلك مقوِّمات الشَّعب والدَّولة، ومؤسَّساتها المختلفة.

كما أنَّ التطور التكنولوجي الهائل والسريع الذي حصل مع نهاية القرن الماضي، والذي صاحبه بروز مفاهيم جديدة، ولجت قاموس الإنسانية، بحيث لم تكن معروفة من قبل، فرضت نفسها، وصارت حديث العام والخاص، دون إدراك معانيها وأبعادها وتجلياتها.

وقطاع الإعلام والاتصال من بين المجالات التي مسَّها هذا التغيير، إذ شهد تطورا هائلا بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وازدياد أهميتها لدى الأفراد والشُّعوب والحكومات، الأمر الذي جعل من العالم قرية صغيرة، خاصَّة شبكة الإنترنيت، والبث الفضائي الذي سمح بانتقال المعلومة وانتشارها عبر أنحاء المعمورة، في أسرع وقت، وبأقل تكلفة.

هذه الاختراعات، (البث الفضائي عن طريق الأقمار الصناعية، وشبكة الإنترنيت) كسَّرت حاجز الحدود الجغرافية التقليدية، عن طريق التدفق الكبير للمعلومات، دون أن تمنعه قيود أو قوانين الدُّول والحكومات والتي وقفت عاجزة أمام هذا الكمِّ الهائل من المعلومات، خاصَّة تلك المعلومات الصادرة من المحطات الفضائية الإخبارية الدَّولية، التي سمحت لها التكنولوجيا الحديثة بالتواجد في كل مكان ونقل الأخبار والتقارير الإعلامية من مواقع الأحداث لحظة وقوعها.

هذا وتعتبر قضية التدفق الإعلامي، وما يترتب عليه من اختراق ثقافي لدى دول الجنوب أهم قضايا المناخ الإعلامي الدَّولي الحالي، في ظل التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الأقمار الصناعية ومحطات البث الفضائي، وشبكات الإنترنيت، الأمر الذي فرض على الدول النامية، استقبال رسائل ثقافية وإعلامية عديدة ومتنوعة، قد تتوافق مع ثقافتها وتقاليدها، وقد تتعارض كلِّية معها وتتناقض.

يُعَدُّ التدفق الحر للمعلومات عن طريق وسائل الإعلام والاتصال، والذي يميِّز العصر الحالي سلاحا قويا في يد الدُّول المتقدمة، يمكن من خلاله التأثير في الدُّول، وخاصَّة الدول النامية لإلغاء ثقافتها والانتقاص من سيادتها الوطنية، وحتى العبث بأمنها الوطني في كثير من الأحيان والواقع يؤكد هذا القول والأمثلة على ذلك كثيرة، ويزداد الأمر حِدَّة إذا تعلق الأمر بالدُّول العربية التي خرجت من استعمار أجنبي دمَّر بناها التحتية ونهب خيراتها، وأراد طمس حتى هويتها العربية والإسلامية، لتجد نفسها بعد نيل استقلالها السِّياسي تحت رحمة استعمار من نوع أخر، يختلف شكلا ومضمونا عن سابقه.

هذا الاستعمار هو محصلة وثمرة التطور التكنولوجي الهائل في مختلف المجالات، والذي يبقى حكرًا على الدُّول الغربية المتقدمة التي كانت بالأمس تتحكم في خيرات الدُّول التي احتلتها، وتحت سيطرتها العسكرية ولازالت تتحكم فيها، ولكن هذه المرة إعلاميا، نظرا لامتلاكها لوكالات أنباء عالمية وقنوات فضائية إخبارية دولية تعمل على تشويه الحقائق، ونقل الأخبار الكاذبة والتقارير المغلوطة المتعلقة بالأوضاع السياسية

والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول النامية، خاصَّة وأنَّ هذه الدُّول تفتقد لاستراتيجيات واضحة لمواجهة هذا النوع الجديد من السَّيطرة.

والجزائر كغيرها من الدُّول العربية، والدول النامية، لم ولن تكون في منأى عن هذه التحولات فموقعها الاستراتيجي، وغناها بالثروات الطبيعية، وثقلها في الساحة العربية والإفريقية، أمور كلها تجعلها في قلب الصراع، وجعلتها في كثير من الأحيان تتعرض، ولا تزال تتعرض لحملات إعلامية مركزة ومقصودة وليست بريئة من قبل وكالات الأنباء العالمية، وكذا بعض القنوات الفضائية الإخبارية الأجنبية الغربية والعربية.

وازدادت هذه الحملات باستمرار الأزمة الأمنية والسِّياسية في الجزائر وتعقدها، وهذا ما جعل هذه الفضائيات تركز اهتماماتها وحملاتها الإعلامية على الجزائر، بنشرها لأخبار ومعلومات من شأنها زعزعة استقرار البلاد، وإشاعة الفوضى والاضطرابات، وتمديد أمد الأزمة، خدمة لأطراف معينة وأغراض خفية باسم حرِّية التعبير، والحق في الوصول إلى مصادر الخبر، وحق المواطن في الإعلام والرأي والرأي الآخر وغيرها من الشعارات.

هذه التدخلات والحملات، جعلت السِّيادة الوطنية على المحك، والاستقلال السِّياسي غير كاف مع بروز استعمار جديد وخطير، لأنَّه هيمنة من نوع أخر، في عالم تعتبر فيه المعلومة صناعة وسلعة مدرة لأرباح طائلة وخيالية، وسلاح قوي يهدِّد سيادة الدُّول.

وعلى هذا الأساس، أراد الباحث من خلال هذه الدِّراسة، البحث في كيفية ومجالات تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على السِّيادة الوطنية الجزائرية، وخاصَّة ذلك التدفق الصادر من المحطات التلفزيونية الفضائية الأجنبية، ووكالات الأنباء العالمية، اعتبارًا من أنَّها لا يهم عندها الإعلام الحر والنزيه، بقدر ما يهمها الربح المادي السريع.

تكمن أهمية دراسة تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على السِّيادة الوطنية الجزائرية في وضع تفسير علمي لظاهرة إعلامية سياسية حديثة، تشغل بال الباحثين والمختصِّين في هذا المجال وخاصَّة باحثي العلوم السِّياسية والاجتماعية، لأنَّ هذه الدِّراسة تدخل ضمن إطار قضايا الإعلام والمجتمع ومنه تفسير طبيعة تأثير التدفق الإعلامي على

السِّيادة الوطنية للدُّول، وخاصَّة الـدول الناميـة التـي تفتقـد للمقومـات التكنولوجيـة، والتقـدم العلمـي والاقتصادي الحاصل لدى دول الغرب الصناعي، وكذلك كـشف العلاقـة التـي تـربط بـين ثـورة تكنولوجيـا الإعلام والاتصال والسِّيادة الوطنية على اعتبار أنَّ السِّيادة الوطنية عنصر أسـاسي وضروري لوجـود الدَّولـة وقيامها، بل هي أحد أركانها التي لا يجوز التفريط فيها.

إضافة إلى هذا، فـإنَّ الباحـث في هـذه الدِّراسـة، حـاول كـشف التـأثير الـسلبي والإيجـابي للتـدفق الإعلامي الصادر من القنوات الفضائية الدَّولية، ومن وكالات الأنباء الكـبرى التـي توصـف بالعالميـة سـواء كانت وكالات أنباء، أو وكالات أنباء فيلمية (مـصورة)، فـضلا عـن تـأثير محتويـات شـبكة الإنترنيـت عـلى السِّيادة الوطنية، وتبيان علاقة الرأي العام الجزائري بالإعلام الأجنبي، ومدى تفاعله معه وارتباطه به.

كذلك تحاول الدِّراسة، معرفة درجة تأثير المعلومات الـصادرة عـن الإعـلام الأجنبـي، سـواء كانـت صادرة عن وكالات الأنباء، أو عن المحطات الفضائية على صناعة القرار السِّياسي في الجزائـر وعـلى الأمـن الوطني الجزائري، وخاصَّة الأمن الإعلامي في ظـل التـضييق الـذي تمارسـه الـسُّلطة الـسِّياسية الحاكمـة في الجزائر على الإعلام المحلي، وبالخصوص القطاع السمعي البصري منه، وطريقة تعامـل الـسُّلطة الـسِّياسية الحاكمة في الجزائر مع الإعلام الأجنبي، وخاصَّة الحملات الإعلامية التي تشنها بعـض الفـضائيات العربيـة والغربية (الأجنبية)، سواء عبر شاشات التلفزيون، أو عن طريق مواقعها على الإنترنيت عـلى كـل مـا هـو جزائري والسُّلطة الحاكمة على وجه الخصوص.

كما تحاول الدِّراسة إيجاد الحلـول والاسـتراتجيات، التـي مـن شـأنها التقليـل مـن مخـاطر التـدفق الإعلامي الأجنبي في شتى المجالات، والنهوض بالإعلام الجزائري لمواجهـة هـذا التـدفق والإغـراق الإعلامـي وكذا خلق ثقة بين الفرد (المواطن) الجزائري وإعلامه المحلي.

وعليه فالدِّراسة ستكون رؤية واضحة بشأن مستقبل السِّيادة الوطنيـة بمفهومهـا التقليـدي في ظـل التطورات والتغيرات التي تحدثها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وثورة المعلومات.

الفصل الأول

السِّيادة الوطنية والمتغيِّرات الدَّولية

مفهوم السِّيادة والخلاف الفقهي حول نظرياتها

التطورات التي لحقت بمفهوم السِّيادة

مظاهر السِّيادة وخصائصها

الفصل الأول

السِّيادة الوطنية والمتغيِّرات الدَّولية

تعتبر السِّيادة الوطنية من المفاهيم الجوهرية في القانون الدَّولي، وهي من العوامل الأساسية والمهمَّة في العلاقات الدَّولية، لأنَّ القصد منها سمو سلطة الدَّولة صاحبة الأمر والنَّهي على إقليمها ومواردها وشعبها، إضافة إلى استقلاليتها عن أيَّة سلطة خارجية، إذ أثبتت التجارب أنَّه متى وجد إقليم عليه شعب مستقر، دعا هذا إلى احتياجه من يتولى تنظيم أموره، وإصدار ما ينظِّمه من قوانين وتشريعات.

وتحرص الدُّول قويِّها وضعيفها، وصغيرها قبل كبيرها بشدة على سيادتها الدَّاخلية والخارجية وتعدُّ حينئذ حجر الزاوية في ظل القانون الدَّولي، وهي تمارس علاقتها الدَّولية على أساس عدم المساس بسيادتها الدَّاخلية واستقلالها، ثمَّ إنَّ الوظيفة الأولى للقانون الدَّولي، المحافظة على سيادة جميع الدُّول واحترامها، ويترتب على ذلك عدم خضوع الدَّولة لأي التزام، إلاَّ برغبتها ومحض إرادتها باستثناء القواعد العرفية التي تسري عليها رغم عدم موافقتها عليها.

ولقد تعرض المفهوم التقليدي للسِّيادة في ظل المتغيرات الدَّولية الراهنة، لعدة هزَّاتٍ وتغيُّرات بفعل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، خاصَّة بعد اختراع الأقمار الصناعية التي استخدمت في عدة مجالات، أبرزها التجسُّس لرصد أهداف محدَّدة من أجل تدميرها، كما فتحت هذه الأقمار المجال واسعا أمام البث التلفزيوني المباشر، والاتصالات الهاتفية التي سهلت من عملية الحصول على المعلومات وتداولها، بعيدا عن رقابة الدَّولة وسلطتها، هذه المعلومات قد تعرض سيادة الدُّول وأمنَها الوطني للخطر، خاصَّة إذا تعلق الأمر بالدول النامية ، والجزائر على وجه الخصوص.

I/ مفهوم السِّيادة والخلاف الفقهي حول نظرياتها

1- تعريف السِّيادة والآثار المترتبة عليها(*): **تتعدَّد التعريفات المقدَّمة لمفهوم السِّيادة الوطنية، ولكنَّها تلتقي في النَّظر إليها باعتبارها السُّلطة العليا للدَّولة في إدارة شؤونها، سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدَّولية.**

ويعد مبدأ السِّيادة من أولويات المبادئ المسلَّم بها من قبل المجتمع الدَّولي، والأساس الذي تُمارِسُ عليه الدَّولة علاقتها مع غيرها في ظل القانون الدَّولي، فالوظيفة الأولى للقانون الدَّولي هي المحافظة على سيادة جميع الدُّول واحترامها، وعدم خضوع الدُّول لأيِّ التزام إلَّا بمحض إرادتها(1).

ارتبط مفهوم السِّيادة بالدَّولة الوطنية، وإن كان مفهوم الدَّولة الوطنية اكتمل كممارسة قبل أن تُقدَّر له الصياغة الفكرية، وهذا من خلال عدة نماذج عرفتها الحضارات القديمة، ليتبلور أكثر في القرن التاسع عشر، ولقد شغل مفهوم السِّيادة بال الكثير من الفلاسفة والمفكرين من أجل التعرف على ماهيته وتحديد أساسياته، إلَّا أنَّه لا يزال يثير جدلا واسعا حتى وقتنا الحالي، لانطوائه على مظاهر اختلفت نظرة المفكرين إليها، وازدادت حدَّة الجدل أكثر بعد التطور السريع والهائل الذي عرفته البشرية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

كما أن مصطلح السِّيادة حديث نسبيا، ظهر مع بداية الجماعة الأوروبية الغربية في عصر النهضة المتحرِّرة من سلطة الإمبراطور والبابا خلال القرن السادس عشر ميلادي، وبالضبط في كتابات المفكر الفرنسي "جان بودان Jean Bodin" عام 1576 في كتابه "les six livers de la république"، إذ يرى أنَّ وجود السُّلطة ذات السِّيادة علامة، تميِّز الدَّولة عن جميع التجمعات الأخرى التي تشكلها الأُسَر والسِّيادة عنده "سلطة عليا على المواطنين، وعلى الرَّعايا لا يحُدُّ منها القانون، والحاكم لا يمكن أن يكون مقيدًا بقوانين هو مصدرها، وسيادته غير خاضعة لقانونه، بينما يستطيع أن يقيد رعاياه بذلك القانون"(2)،

كما تعني أيضا "القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرار السِّياسي داخل الدَّولة وخارجها، والقدرة الفعلية على الاحتكار الشَّرعي لأدوات القمع في الدَّاخل، ورفض الامتثال لأيَّة سلطة تأتيها من الخارج"[3].

ومع أنَّ السِّيادة في نظر "بودان" مطلقة ودائمة، إلَّا أنَّها تتقيد بالقوانين الإلهية والطبيعية والاعتبارات الأخلاقية، ومن ثمَّ يجب على صاحب السِّيادة أن يلتزم بالمعاهدات والمواثيق التي بين الدَّولة والدُّول الأخرى، أو ما بين الدَّولة وأفرادها، وأن يحترم المبادئ العامة التي تحكم إطار الدَّولة ومؤسَّساتها السِّياسية أو ما يحكم طبيعتها من مبادئ قانونية، ثمَّ إنَّ القصد من تفضيل بودان الحكم المطلق هو القضاء على أيَّة آثارٍ لفكرة ازدواج السُّلطتين، وتوحيد السُّلطة كلِّها بجعل السِّيادة متمثلة في شخص الملك[4]، وتكمن الخاصِّية الأساسية لهذه السِّيادة أو السُّلطة المطلقة في نظر بودان في أنَّها المخوَّلة بوضع القوانين "سلطة التشريع" ، لذا نجده يضع ثلاثة حدود للسِّيادة، وهي[5]:

أ- القانون الطبيعي: **فصاحب السِّيادة يتقيد بالقانون الطبيعي وبقواعده، ويجب عليه أن يتقيد بالمعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها، ولكن من يلزم صاحب السِّيادة باحترام القانون الطبيعي؟، وهنا يكمن التناقض في "نظرية بودان"، ومع ذلك لا يعترف بأي جهة تفرض احترام القانون الطبيعي علي صاحب السِّيادة، وإلَّا كانت هذه الجهة حسب النَّظرية صاحبة السِّيادة الحقيقية.**

ب- الملكية الدستورية الأساسية: **ويخص "بودان" بالذكر قوانين وراثة العرش التي يرى أنَّ الملك لا يستطيع تغييرها، لأنَّ بودان كان يؤمن بالدستور، وبأنَّ التغيير في قوانين وراثة العرش يؤدي لإحداث القلاقل والاضطرابات، وهو ما يترتب عليه حدوث انقسامات في الدَّولة.**

ج- الملكية الخاصَّة: **يؤمن "بودان" بأنَّ الملكية الخاصَّة قاعدة أساسية من قواعد القانون الطبيعي ويرى بأنَّ صاحب السِّيادة لا يستطيع أن ينتزع الملكية الخاصَّة من أي فرد في الدَّولة، كما يعتقد بوجود حدود تتعلق بسلطة فرض الضريبة.**

وبذلك يظهر التناقض في نظرية "بودان" بوضوح، فهو في الوقت الذي يؤكِّد أنَّ السُّلطة العليا لا حدَّ لها في الدَّولة، وفي نفس الوقت يذكر أنَّ هناك عدة عوامل محدِّدة لها، هذه العوامل في الواقع تصيب نظريته بالصدع، لأنَّها توجد بجانب السُّلطة العليا سلطات أعلى منها، كما أنَّه لا يستطيع أن يجد من يقوم بفرض وتنفيذ هذه الاستثناءات، ولهذا السَّبب نجده يضطر إلى الإيمان بحق الثورة في حالة التعدي على أي من القيود الثلاثة التي حدَّدها.

وإذا كان "بودان" قد عالج السِّيادة من زاوية الشؤون الدَّاخلية، وعلاقة الدَّولة بالمواطنين فإنَّ "هوغو جروشيوس Hugo Grotius" رائد مدرسة القانون الطبيعي، عالجها من زاوية الشؤون الخارجية وعلاقة الدَّولة بغيرها من الدُّول، مؤكِّدًا فكرة السِّيادة كدعامة لتقوية السُّلطة السِّياسية، وتتركز في يد الملك لتقوية مركزه، وتوحيد السُّلطة السِّياسية[6]، ومن ناحية أخرى فإنَّه يرى أنَّ للشَّعب حق اختيار نوع الحكم الذي يعيش في ظله، لكن متى تمَّ هذا الاختيار يجب عليه أن يخضع لهذا النِّظام ويطيع الأوامر التي تصدر عنه، مُنكِرًا عليه حقه في معارضة ومقاومة حاكميه.

واقتفى الفيلسوف "توماس هوبز Thomas Hobbes" أَثَرَ "بودان" في إطلاقه للسُّلطة صاحبة السِّيادة بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما رأى أنَّ السِّيادة مطلقة، ولا تحدُّها حدود أو قيود، لأنَّ الأفراد تنازلوا بمقتضى العقد الاجتماعي عمَّا كان لهم من حرِّيات وحقوق في حال الطبيعة، ووصفها بأنَّها ذلك الفرد أو تلك الهيئة التي تملك سلطة الإرادة التي تنازلت الأغلبية عنها له أو لها في مقابل منح تلك الأغلبية حياة آمنة ومطمئنة[7]، كما جعل من الدَّولة صاحبة السِّيادة، هذه السِّيادة يتفق كل من "هوبز وبودان" على أنَّها مطلقة، وغير محدودة، ومصدرها الله وقوانين إلهية مقدَّسة، كما يتوافقان في تأييد الحكم المطلق[8].

وهذا عكس ما يراه الفرنسي "جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau" الذي يمنح السِّيادة القطعية والمطلقة لإرادة الشَّعب العامة، فهي لا تباع، ولا تشترى، وغير قابلة للتحويل أو التصرف فيها "inalienable"، لأنَّها لا ترتبط بالوعود، وليس في وسع الشَّعب

التنازل عنها أو يستخف بها لأنَّها وحدة لا تتجزأ، وكل لا تنفصم عراها، ولذا فهي غير قابلة للتقسيم "indivisible"، يقول "روسو": "إمَّا أن تكون السِّيادة عامة أو لا تكون، أي أنَّها إمَّا أن تكون إرادة الشَّعب، أو إرادة جزء منه، ففي الحالة الأولى تكون الإرادة عملا من أعمال السِّيادة، ويتكون عنها القانون، وفي الحالة الثانية لا تكون سوى إرادة خاصَّة أو عملا من أعمال الحكم"[9].

ويقول بشأن العقد الاجتماعي: "أنَّ العقد الاجتماعي يعطي المجتمع السِّياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه، وهذه السُّلطة المطلقة التي تتولاها إرادة عامة تحمل اسم السِّيادة، هذه السِّيادة التي ليست سوى ممارسة الإرادة العامة لا يمكن أبدا التصرف فيها، وصاحب السِّيادة الذي هو كائن جماعي لا يمكن لأي أحد أن يمثله، أو ينوب عنه سوى نفسه"[10].

ولقد فسر "روسو" فكرة "العقد الاجتماعي" بقوله: "إنَّ الالتزام الاجتماعي والخضوع للسُّلطة لا يمكن أن يكون أساسها القوة، لأنَّ تأسيس السُّلطة على القوة وحدها يعني إنكار فكرة الحق كلِّية، وكل جماعة سياسية لا يمكن تصور وجودها إلَّا باتفاق الأفراد فيما بينهم على الحياة في جماعة، هذا الاتفاق لن يكون سليما ومشروعا إلَّا إذا صدر من إجماع الإرادات الحرَّة، فالسِّيادة هي الإرادة العامة للمجتمع الذي أنشأه العقد الاجتماعي، والقانون هو تعبير عن الإرادة العامة للأغلبية، والخضوع لرأي الأغلبية هو أحد الشروط الضرورية للعقد الاجتماعي"[11].

وأيَّده في ذلك "مونتسكيو Charles-Louis de Secondat Montesquieu" الذي يرى بأنَّ فصل السُّلطات والحرِّيات يدعمان موقف سيادة الشَّعب، هذا الأخير(الشَّعب) منحه السُّلطة الكاملة والمطلقة كما يضع "جون لوك John Locke" السِّيادة في الشَّعب، إيمانا منه بسيادة القانون والحرِّيات السِّياسية للفرد[12] وكان لوك يبغي تحديد السُّلطة السِّياسية، وليس تمجيدها ...، ومن ثمَّ فلا شخص ولا حاكم، ولا ملك تتجسد فيه سلطة السِّيادة، فالسِّيادة هنا ترجع إلى الشَّعب، وإلى الشعب وحده[13].

ويرى "جون أوستين John Austin" أنَّ الذي يصدر القوانين والتشريعات هو صاحب السِّيادة وعلى الجميع طاعته، وسلطة الدَّولة عنده غير محدودة، لأنَّها مخولة بتشريع القانون، وغير قابلة للتجزئة ذلك أنَّ تقسيم السِّيادة بين شخصين أو أكثر، معناه فرض القيود عليها[14].

ولكنَّ التصور الماركسي شذَّ عن هذه المنطلقات، إلى حالة الاعتقاد أنَّ أصل الدَّولة وطبيعة وظائفها ستؤول إلى الزَّوال، لأنَّها تقوم على الصراع الطبقي الذي سينتهي لا محالة إلى انتصار الطبقة الكادحة وغياب السُّلطة "السِّيادة" الممثلة بالدَّولة[15]، بمعنى أنَّه بزوال الدَّولة القائمة على الصراع الطبقي، ستزول السِّيادة لأنَّها مرتبطة بها.

وبعد معاهدة "وستيفاليا Westphalia" عام 1648م أصبح عدم الاعتراف بالسِّيادة لا يلغيها والاعتراف بها لا يخلقها، لكنَّها تبقى سلاحًا سياسيًا فعالًا، لأنَّ الاعتراف بالسِّيادة لدولة ما يعتبر سندًا قويا لهذه الدَّولة وعدم الاعتراف بكيان سياسي قائم، قد يضعفه معنويًا وسياسيًا ويعرضه لخسائر اقتصادية وعسكرية[16]، والواقع يثبت صحة هذا القول (قضية الصحراء الغربية، القضية الفلسطينية قبرص)، وغيرها من الدُّول الأخرى.

ويعتقد "توماس هوبز Thomas Hobbes" في كتابه "الدَّولة The State"، أنَّ معاهدة وستيفاليا لم تُغيِّر كثيرًا لأنَّ العلاقات الدَّولية ضلت موسومة بالفوضى، والسَّلام الذي حدث لم يكن إلَّا فترة لالتقاط الأنفاس، لكن هذا لا يمنع من اعتبار المعاهدة نقطة تحوُّل في مفهوم الدَّولة الحديثة والسِّيادة معًا[17].

وهناك نقطة أخرى مهمة، تتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدَّولية التي تُبرِمُها الدُّول والحكومات فالتقيُّد بها والالتزام بنصوصها لا يعني أبدًا اختراقًا لسِّيادتها الوطنية، لأنَّ مفهوم السِّيادة لا يتعارض مع خضوع الدَّولة للقانون الدَّولي، ولأنَّ هذا الخضوع لا يقتصر على دولة بعينها، بل يشمل جميع الدُّول ولكنَّه يتعارض مع خضوع الدَّولة لدَّولة أخرى، فعندما تفرض دولة على أخرى نزع سلاحها فيعد هذا تقييدٌ لسِّيادتها، أمَّا عندما يتم نزعٌ عامٌ للسِّلاح من أجل تحقيق الأمن والسلام العالمي، فيكون خضوع الدَّولة لمبدأ عام في السِّياسة على قدم المساواة فيما بينها، والدَّولة لا تتقيَّد إلَّا بإرادتها للقانون الدَّولي

وهذا لا يعني فقدانها لبعض مظاهر سيادتها، بل هـو تعبـير عـن إرادتهـا، فهـي تـستطيع أن توفـق بـين سيادتها والتزاماتها الدَّولية[18].

وركَّز المفكرون المسلمون على التعاليم الإسلامية، ونهج الرسول صلى اللـه عليـه وسـلم، وتـضمَّن مفهوم البيعة والخلافة وضع السِّيادة في مؤسَّسة الخلافـة، وتتجـسد في شخـصية الحـاكم بموجـب نظريـة الحق الإلهي[**]، ليكون الحـاكم (الخليفـة) هـو المـسؤول عـن تطبيـق الـشَّرع الإلهـي، إذ رفـضت الدَّولـة الإسلامية في القرن السابع عشر ميلادي فكرة الحدود الإقليمية للدُّول، ورأت أنَّ العالم الإسلامي كيان واحد وموحَّد دينيا، ممثلا بالخليفة، وهي نفس الرسـالة التـي حملهـا الرسـول محمـد صـلى اللــه عليـه وسـلم لتوحيد العالم أجمع إمَّا بالجهاد، أو بتطبيـق شريعـة اللــه في دار الإسـلام[19]، وللبـشرية جمعـاء مـصداقا لقوله تعالى: ﴿وما أرسلنَّاك إلاَّ كافة للنَّاس بشيراً ونذيرًا ولكنَّ أكثَرَ النَّـاس لا يَعلَمـون﴾[20]، ولا تكتمل الدَّولة إلَّا بتغلبها على كل ولاء مهما كان شكله، ليحل الحـق المكـاني شـيئا فـشيئا محـل حـق الـدَّم "jus sanguinis"، وأن تكون هذه الدَّولة مزودة بحدود لا تمس قانونا[21].

أمَّا المشرع الجزائري، فقد منح السِّيادة للشَّعب الجزائري، وأعتـبره مـصدرا للـسُّلطة[22]، إذ يَـنُصُّ دستور 28 نوفمبر 1996م في مادتيه السادسة والسابعة، على أنَّ السِّيادة ملـك للـشَّعب الجزائـري وحـده فهو مصدر السُّلطة، يمارسها بواسطة المؤسَّسات الدستورية التـي يختارهـا عـن طريـق الاسـتفتاء لاختيـار ممثليه، هذه المؤسَّسات غايتها المحافظة عـلى الاسـتقلال الـوطني ودعمـه، وحمايـة الحرِّيـات الأساسـية والازدهـار الاجتماعـي والثقـافي للأمَّـة، وتحـدِّد المـادة الثانيـة عـشر(12) مـن الدسـتور نطـاق الـسِّيادة وحدودها، إذ تنصُّ على أنَّه "تمارَسُ سيادة الدَّولة على مجالها البري ومجالهـا الجَّـوي وعـلى مياههـا كـما تُمارِسُ الدَّولة حقَّها السَّيد الذي يقره القانون الدَّولي على كل منطقة من مختلف منـاطق المجـال البحـري التي ترجع إليها".

كما تَنُصُّ المادتين الأولى والثالثة عشر(13،01) من الدسـتور نفسِـه عـلى أنَّ: "الجزائـر جمهورية ديمقراطية شعبية وحدة لا تتجزأ، ولا يجوز البتَّة التنـازل أو الـتخلي عـن أيِّ جـزءٍ من سيادة الدَّولة على وحدتها الترابية"، وحسب المـادة الخامـسة والعـشرون، فـإنَّ الجـيش الوطني الشَّعبي يضطلع بمهمة الدِّفاع عن الـسِّيادة الوطنيـة والاسـتقلال الـوطني، ووحـدة

البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها الجَّوي والبري ومختلف مناطق أملاكها البحرية[23]، وعليه فإنَّ السِّيادة وفق دستور 1996م هي ملك للشَّعب الجزائري يتولاها من خلال مؤسَّسات دستورية عن طريق ممثليه المنتخبين، وتدافع عنها وتحميها المؤسَّسة العسكرية بمختلف فروعها.

تعرَّفُ السِّيادة، على أنَّها "مبدأ مجرد، يدل على سلطان الدَّولة الشَّرعية تعبِّر عن كيان سياسي يملك الحق الكامل في إملاء المعايير وواجب الطاعة، سواء كان مصدرها بشريا أو إلهيا"[24].

وتعرِّف "الموسوعة البريطانية Encyclopedia Britannica" السِّيادة على أنَّها: "السُّلطة المطلقة في وضع القرار في الدَّولة، وفي عملية حفظ السَّلام"، كما تعرِّفها "الموسوعة الأمريكية American encyclopedia" على أنَّها: "السُّلطة المطلقة وغير المحدَّدة للدَّولة بمختلف أشكالها سواء تمثلت في شخص الحاكم (الملكية)، أو في الشَّعب (الديمقراطية)، أو في ممثلين منتخبين (الجمهورية) "[25].

أمَّا "الموسوعة السِّياسية العربية" فتعرفها على أنَّها: "السُّلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وميزة الدَّولة الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السِّياسي المنظَّم ومركز إصدار القوانين والتشريعات والوحيدة المخوَّلة بمهمة حفظ النِّظام والأمن، والمحتكرة الشَّرعية الوحيدة لوسائل القوة ولحق استخدامها لتطبيق القانون"[26].

أمَّا "قاموس القانون الدَّولي" فيعرِّف السِّيادة على أنَّها: "السُّلطة العليا غير المجزأة التي تمتلكها الدَّولة لسن قوانينها، وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات والحوادث ضمن حدودها"[27].

فالسِّيادة لصيقة بشخصية الدَّولة، وتستمد وجودها من وجود الدَّولة ذاتها، وتواجه في تطورها نفس العوامل التي أثَّرت في تكوين هذا المفهوم (مفهوم الدَّولة)، وهي أحد العناصر الأساسية في شخصية الدَّولة ومن الطبيعي أن تنعكس عليها مختلف التحولات التي مسَّت الدَّولة في تطورها وليست هناك دولة من دون سِّيادة[28]، كما تقوم فكرة

السِّيادة على أسـاس المساواة بين جميع الدُّول في الحقــوق والواجبات، وأيضا المساواة في ممارسة الحرِّيـة، وتعبيرها عن رأيها[29]، وعندما يتم الاتفاق على أنَّ الدَّولة التي تمثل الشخـصية القانونيـة الكاملـة للقـانون الدَّولي، وترتبط تماما بعدم التبعية والمساواة المعنوية بين جميع الأطراف الدَّولية الأخرى وتمارس سـيادتها الدَّاخلية والخارجية، عندها يمكن الحديث عن دولة كاملة السِّيادة، لأنَّ السِّيادة هي السُّلطة العليا التـي لا تعلوها أيَّة سلطة، والميزة الأساسية للدَّولة.

وعليه، فالسِّيادة شخصية اعتبارية تمثل الإرادة الجماعية، طبقـا لفلـسفة الثـورة غـير النـسبية مـع اختلاف بشأن تحديد صاحب السِّيادة[30]، فهي لا تقبل التجزئة، ولا يمكن تقسيمها في الدَّولة الواحـدة ولا تقبل التصرف فيها، لأنَّ الدَّولة التي تتنازل عن سيادتها تفقـد أحـد أركـان وجودهـا، وبالتـالي فـإنَّ الـزَّوال مصيرها كما أنَّ السِّيادة لا تقبل التقادم في كلتا حالتيه، سواء كان مكسبا أو مسقطا، لأنَّها لا تُكتَسَبُ بمرور الزَّمن، ولا تَسقُط بالمدة الطويلة.

ومن هنا يتأكد أنَّ مفهوم السِّيادة تمَّ تناولـه بطـرق مختلفـة وكثـيرة[***]، ولكـن هـذا لا يعنـي أنَّ هناك محاور مشتركة تمَّ الاتفاق حولها، خاصَّة ما تعلق بالمفهوم التقليدي للسِّيادة، وهي أنَّها قـوة مطلقـة لا يحدُّ منها القانون في صناعة القرار، وحفظ الأمن، كما أنَّها لا تتجزأ، وتتمتع بها الدَّولة لسِمَة تميِّزها عـن غيرها من التَّجمعات الأخرى داخل المجتمع.

وعليه يمكن تعريف السِّيادة بأنَّها "صفة قانونية تتمتع بها الدَّولة، شريطة توفرها عـلى مقومِّـات معينة كالشَّعب والإقليم والسُّلطة الحاكمة، وبهذه الصفة القانونية تستطيع الدَّولة بنـاءَ علاقاتهـا داخليـا وخارجيا" ويترتب عن فكرة السِّيادة العديد من الآثار نذكر منها:

- تمتُّع الدَّولة ذات السِّيادة بكافة الحقوق والمزايا، سواء على المستوى الدَّولي من قبيل إبرام المعاهدات الدَّولية، وتبادل التمثيل الـدبلوماسي، وإثـارة المـسؤولية الدَّوليـة للمطالبـة بـالتعويض عـن الأضرار التـي تلحـق الدَّولـة، أو تـصيب رعاياهـا، أو إصـلاح هذه الأضرار، أمَّا داخليـا، فللدَّولـة حـق التـصرف في مواردهـا وثرواتهـا الطبيعيـة، كـما

يمكنها اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة تجاه الأفراد المتواجدين على إقليمها، بغضّ النَّظر عن صفتهم كمواطنين أو أجانب[31].

- عدم جواز التدخل في شؤون الدُّول الأخرى، إذ يحظر القانون الدَّولي تدخل أيَّة دولة في الشُّؤون الدَّاخلية لدولة أخرى، لأنَّ كل دولة حرَّة في اختيار وتطوير نظامها السِّياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دون تدخل أية جهة أخرى في هذا الاختيار، غير أنَّ سيادة الدَّولة مقيدة بأحكام القانون الدَّولي وخاصَّة ما يتعلق بحقوق الإنسان، وارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية، فالدَّولة ليست مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدَّولية، إذ تخضع الدَّولة للقانون الدَّولي الذي يُفرَضُ عليها بناءً على اعتبارات تعلو إرادتها، والذي يورد قيودًا على تصرفاتها، ويحكم علاقاتِها مع الدُّول الأخرى ومع الهيئات الدَّولية[32].

لكن من أصعب المهمَّات التي اعترضت الفقه في القانون الدَّولي، وضع تعريف دقيق لما يعبر عنه بالتدخل على المستوى الدَّولي، إذ هناك من يرى بأنَّه "تدخل دكتاتوري من طرف دولة في شؤون دولة أخرى قصد المحافظة على الوضعية الحالية، أو تغييرها، بهدف المساس بسلامة التراب الوطني والاستقلال السِّياسي لهذه الدَّولة".

- المساواة بين جميع الدُّول، بمعنى أنَّ جميع الدُّول متساوية قانونا، وليس هناك تدرج في السِّيادات، أي أنَّ الحقوق والواجبات التي تتمتع، أو تلتزم بها الدُّول متساوية من النَّاحية القانونية بغضِّ النَّظر عن الاختلافات الموجودة بين طبيعة الدُّول، غير أنَّ مبدأ المساواة في السِّيادة الذي أقره ميثاق الأمم المتَّحدة ليس مطلقا، لأنَّ هناك العديد من الحقوق تتمتع بها بعض الدُّول، ولا تتمتع بها أخرى، فمثلا تتمتع الدُّول الخمس الكبرى في مجلس الأمن بحق النَّقض، وحق تعديل الميثاق[33]، بينما تحرم بقية الدُّول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة من هذين الحقين.

تجدر الإشارة إلى أنَّ هناك اتجاه في القانون الدَّولي يرمي إلى محاولة معالجة عدم المساواة الفعلية عن طريق وضع قواعد قانونية، تقلِّل من عدم المساواة الفعلية بين الدُّول،

والفروق الصارخة حاليا وبالرغم من التطور العلمي والتكنولوجي، والآفاق الجديدة التي فتحها التنظيم الدَّولي لتقليص دور السِّيادة، لا زالت الدُّول تتشبث بسيادتها والمساواة مع باقي الدُّول، ولكن هذه المساواة نظرية أكثر منها واقعية[34].

2- نظريات السِّيادة: لقد أثير خلاف بين الفلاسفة والفقهاء على اختلاف عصورهم حول موضوع شرعية السُّلطة السِّياسية وتفسير علو إرادة الحكام على المحكومين، والأساس الذي بمقتضاه تربع هؤلاء الحكَّام على عرش الحكم فلقد تعدَّدت الآراء والنَّظريات المبررة لسلطة الحكَّام بتعدُّد الأساس الذي تقوم عليه شرعية هذه السُّلطة والمرتبطة بحقيقة تاريخية معينة.

ففي العصور الغابرة، ساد الاعتقاد بشرعية سلطة الحكَّام على أساس ديني، حيث سادت نظرية الحق الإلهي التي تبرر سلطة الحاكم على أساس أنَّه إله أو ابن الإله، ثمَّ تطورت لينظر إلى الحاكم على أنَّه بشر ولكنه تربع على العرش باختيار مباشر من اللـه وحده ودون أي دخل لإرادة المحكومين ثمَّ تطورت لينظر إلى الحاكم على أنَّه بشر، تستند إليه مهمة الحكم عن طريق اختيار الشَّعب الموجه بالعناية الإلهية.

ومع بداية العصر الحديث، سادت النزعة الديمقراطية التي بمقتضاها أنَّ السِّيادة للأمَّة، أو للشَّعب وحده وهو مصدر السُّلطات في الدَّولة، وأنَّ الحاكم يمارس مهمة الحكم بإرادة الشَّعب الحرَّة ورضاه[35].

أ- النَّظريات الثيوقراطية The Theocracy Theories[** **]:

تتفق النَّظريات الثيوقراطية على أنَّ أساس السُّلطة والسِّيادة هو اللـه[36]، ووجوب تقديس الحاكم، ومنه عدم محاسبته، أو مسائلته، فهو (الحاكم) يسمو عن الطبيعة البشرية، وبالتالي سمو إرادته فوق إرادة المحكومين، إذ هو منفذ لإرادة اللـه على الأرض[37]، وعلى أساسها، فإنَّ السِّيادة تخوِّل صاحبها الحق في الأمر الذي يقابله واجب الطاعة عند الخاضعين لهذه السِّيادة، إضافة إلى القوة المادية، وقد ساد هذا النمط من التفكير في أنظمة الحكم القديمة مثل الأنظمة الفرعونية والرومانية التي كانت تقوم على نظام ملكي من

النَّاحية السِّياسية[38]، وكذا إمبراطوريات القرون الوسطى في أوروبا، وخلال القرنين الأولين من عصر النهضة.

لقد لعبت هذه النَّظريات دورا كبيرا في التاريخ، وقامت عليها السُّلطة حينا من الدهر، واعترفت بها الديانة المسيحية، لكن سرعان ما حاربتها بعد ذلك، وهذه النَّظريات هي:

1- نظرية تأليه الحاكم: **هي أولى النَّظريات ظهورا وأكثرها تطرفا، وأساس الحكم عند القدماء المصريين الذين كانوا يعتبرون فرعون إلها، وهو مصدر جميع السُّلطات، وسيادته مطلقة، ولا تعلوها أيَّة سلطة، ونفس الشيء ينطبق على الهند القديمة، إذ كانت سلطة الملوك مستمدة من سلطة الإله الأكبر حسب زعمهم، وترى هذه النَّظرية أنَّ الحاكم ليس مختارًا من قِبَل الآلهة، بل هو الإله، يعيش وسط الجماعة ليحكمها، ويملك السِّيادة المطلقة، وعلى الرَّعية طاعته طاعة عمياء، وخضوعهم له خضوعا كاملًا، دون أدنى اعتراض، لأنَّهم ينظرون إليه بكل تقديس وإجلال بوصفه آلهة.**

ووفقا لهذه النَّظرية، فإنَّ الحاكم لا يجوز معارضته والخروج عليه، بل تجب طاعته، والتضرع إليه حتى لا تصيبهم لعنة السماء، فكان الحاكم باعتباره إلها هو المالك لكل الأرض ولكل البشر وكانت إرادته هي القانون الأعلى، فله مطلق السُّلطان دون أدنى قيد على إرادته، حتى ولو كان القانون الذي وضعه بنفسه فيُخَوَّل له إلغاؤه وتعديله بإرادته المنفردة[39].

2- نظرية الحق الإلهي المباشر: **ترى هذه النَّظرية أنَّ العناية الإلهية تُرتِّب الحوادث وتوجِّهها كما أنَّها توجِّه إرادة الشُّعوب إلى اختيار شخص معين، أو أسرة معينة لتتولى زمام أمور الدَّولة.**

والغرض من هذه النَّظرية، هو أنَّها جاءت لتبرير تعسُّف الحكَّام في تلك الفترة، وإن كان هؤلاء الحكَّام بشرًا وليسوا آلهة، فإنَّ الله اصطفاهم وخصَّهم بالسُّلطة، واختيارهم هذا خارج نطاق إرادة البشر فسلطة الحاكم من الله، لذا لابد من طاعته، والامتثال لأوامره لأنَّ معصيته معصية لله، وهؤلاء الحكَّام غير مسؤولين

عما يصدر عنهم من تصرفات تجاه المحكومين، لأنَّ اللــه خصَّهم وحدهم دون سواهم بالحكم والسُّلطان.

استخدمت هذه النَّظرية من طرف بعض الملوك لتعزيز سلطتهم على الشَّعب في القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلادي، خاصَّة "لويس الرابع عشر Louis XIV" ملك فرنسا الذي كان يقول: "إنَّ الذي أعطى ملوكا للعالم، أراد أن يكرِّموا بوصفهم ممثليه، واحتفظ لنفسه فقط بالحكم على أعمالهم، وأنَّ الذي ولد من الرَّعية، عليه أن يطيع دون تذمر، فتلك هي إرادته"[40]، كما اعتُمِد على هذه النَّظرية في القرن الماضي من قبل بعض الحكام فمثلا "غليوم الثاني Guillaume II" إمبراطور ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، ورد في بعض خطبه أنَّه يستمد سلطته من اللــه لتبرير حكمه وأنَّه مختار من السَّماء، وكذلك "فرانسيسكو فرانكو Francisco Franco" في إسبانيا الذي قال: "كل سلطة تصدر عن اللــه، وأنَّ اللــه ذاته هو الذي أخذ بيد الجنرال فرانكو حتى حقق النصر"[41]، وكذلك عندما أمر عام 1947م بصكِّ عملة تحمل عبارة "فرانكو القائد بعناية اللــه"، كما استخدمت في عصرنا الحالي من طرف الرئيس الأميركي السابق "جورج ولكر بوش George W Bush" في حرب الخليج الثالثة سنة 2003م، وأعلنها صراحة قائلا قبيل غزو العراق: "سنعلنها حربًا صليبية جديدة"، بل قال أنَّ اللــه بعثه لمحاربة الشَّر في العالم.

3- نظرية الحق الإلهي غير المباشر: **هذه النَّظرية أقل حدة من النَّظريات السابقة، وتعد مرحلة متطورة من حيث إرجاعها أساس السُّلطة إلى الشَّعب، والسُّلطة حسبها لا تستمد من اللــه مباشرة، ولكن من الشَّعب الذي ينتقي حاكمه وفقا للعناية الإلهية التي توجهه، وتُرَتِب ظروف انتقاء الحاكم[42]، ومن أبرز دعاة هذه النَّظرية القديس "توماس الإكويني Thomas D'aquin" و"جوزيف دي مستر Joseph De Maistre".**

اعتمدت هذه النَّظرية بأشكال مختلفة في القرون الوسطى، غداة الصراع الدائر بين الكنيسة والإمبراطورية من جهة، وبين الكنيسة والملكيات النَّاشئة في أوروبا من جهة

أخرى، كما فُسِّرت تارة على أنَّ الـلـه يرتِّب الحوادث بـشكل معـين حتـى تـضطلع أسرة معينـة، وفي وقـت معين بأعباء الحكم وتارة أخرى على أنَّه من الممكن أن يرشد الـلـه الأفراد إلى الطريـق المـؤدِّي إلى اختيـار حاكم معين.

لقد كانت نظرية الحق الإلهي غير المبـاشر أول محاولـة للحـد مـن الـسُّلطان المطلـق للملـوك في العصور الوسطى المسيحية، إذ قال بها رجال الكنيسة للرد على إدعاءات الإمبراطور، وما يلاحظ على هذه النَّظرية أنَّها تتميَّز بالمرونة، إذ تتفق مع جميع أشكال الحكم، بما في ذلك الشكل الديمقراطي، لأنَّها تحتمل عدة تأويلات وتفسيرات لأشكال الحكم.

ويتضح من النَّظريات الثيوقراطية جميعها، أنَّ أساس الدَّولة والسُّلطة الحاكمة هـو الـلــه، فإليـه وحده تتصف سلطة الحاكم بالسمو والعلو، وتعتبر بالتالي سلطة آمرة عليا، الأمر الـذي يـؤدي إلى إطـلاق السُّلطة، وعدم تحقق المسؤولية إلَّا أمام الـلـه وحده، والحقيقة أنَّه يمكـن اعتبـار النَّظريـات الثيوقراطيـة نظريات مصطنعة جاءت لخدمة مصالح معينة، ولتبرير استبداد الحكَّام في ذلك الوقت فما دام أنَّ الـلـه هو أساس وجود الدَّولة والحاكم، فعصيان المحكومين للحكَّام عصيان لله، وطاعتهم طاعة له الأمـر الـذي يؤدي إلى تقبل المحكومين لأعمال الحكم التي لا يمكن أن تخضع لأي قيـد[43] ونتيجـة لـذلك حـدث صراع طويل في القرون الوسطى بين السُّلطة المدنيـة والدِّينيـة، انتهـت بموجبـه النَّظريـات الثيوقراطيـة، وحلـت محلها نظريات أخرى، تختلف شكلا ومضمونا عن النَّظريات السَّابقة.

ب- النَّظريات الديمقراطية The Democracy Theories: **قامت هذه النَّظريات بعد انتـصار الثـورات التحرريـة ضد نمط الحكم السَّائد في أوروبا، وعلى رأسها الثَّورة الفرنسية التـي حملـت معهـا مبـادئ جديـدة، ويعـد ظهور النَّظريات الديمقراطية مرحلة تاريخية متقدمة في تطور المجتمعات الإنـسانية، لأنَّهـا أعطـت للعقـل المكانـة الأولى في تحديـد أسـاس الـسِّيادة وصـاحبها، ولم يعـد للجانـب الـدِّيني دورٌ في الحيـاة الـسِّياسية والدستورية للدُّول، وتنقسم إلى الصور التالية[44]:**

1- نظرية سيادة الأمَّة: **تعتبر نظرية سيادة الأمَّة نظرية فرنسية في نشأتها، إذ أنَّ الفقه الدستوري ينسبها إلى المفكر السِّياسي الفرنسي "جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau"[(45)]، وترى هذه النَّظرية أنَّ السِّيادة لا ترجع إلى فرد، أو أفراد معينين بذاتهم، ولا إلى هيئات معينة، بل ترجع إلى وحدة واحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد والهيئات، تتمثل في المجتمع بأفراده وهيئاته، وهذه الوحدة مستقلة تماما عن الذين تمثلهم وترمز إليهم، وهي ما يسميه "روسو" ومن قالوا بهذه النَّظرية، الأمَّة التي لها صفة الآمرة العليا[(46)]، فالأمَّة وحدها صاحبة السِّيادة، وليس الأفراد[(47)].**

وعلى هذا الأساس، فإنَّ السِّيادة وحدة لا تتجزأ، ولا يمكن التنازل عنها أو تملكها، فهي للأمَّة دون سواها ولا يجوز التصرف فيها، وعليه فإنَّ السِّيادة تكون مملوكة للأمَّة كشخص معنوي جماعي يمثل الكافة، ولا يستطيع بعض أفراد الجماعة الادعاء بحق السِّيادة أو بجزء منها، لأنَّ هذا الادعاء يتعارض مع الانفراد الكامل للأمَّة بالسِّيادة[(48)].

والثَّورة الفرنسية هي التي اعتنقت هذه النَّظرية، وحولتها إلى مبدأ دستوري، لأنَّ وثيقة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي تنصُّ على مبدأ سيادة الأمَّة في الفقرة الثالثة والتي تنصُّ على أنَّ الأمَّة هي مصدر كل سيادة، ولا يجوز لأي فرد أو هيئة ممارسة السُّلطة إلَّا على أساس أنَّها صادرة عنها وهي للأمَّة بأكملها تتمثل بإرادتها، وتحكم بسلطتها[(49)]، كما أنَّ المادة الأولى من الدستور الفرنسي الصَّادر في 03 سبتمبر 1791م تنصُّ على أنَّ "السِّيادة واحدة غير قابلة للانقسام، ولا للتنازل عنها ولا تُملَّك بالتقادم وهي مِلكٌ للأمَّة، والأمَّة مصدر جميع السُّلطات"[(50)]، إنَّ مبدأ سيادة الأمَّة حسب دستور 1791م الفرنسي يترتب عنه ما يلي:

- عدم جواز تجزئة السِّيادة، وعلى أساسه، فإنَّ سيادة الأمَّة لا تتفق مع الديمقراطية المباشرة، أو شبه المباشرة، بل تتفق أكثر مع الديمقراطية النيابية، حيث يقوم الشَّعب باختيار ممثلين له، يباشرون السُّلطة السِّياسية نيابة عن الأمَّة.

- تحرُّر إرادة النُّواب عن إرادة ناخبيهم، لأنَّ النَّائب يمثل كل الأمُّة، وليس الذين اختاروه، أو دائرته الانتخابية، فهو وكيل الأمَّة كلِّها وممثِّلها.

- أنَّ النُّواب المختارين من طرف الشَّعب ليمارسوا السُّلطة الآمرة، ليست حقا لهم، بل مجرد وظيفة بمعنى أنَّ هؤلاء النُّواب مجرد موظفين لممارسة السُّلطة، وسرعان ما يسقط عنهم هذا الحق إذا تبيَّن لمن اختارهم (الشَّعب) أنَّهم لا يصلحون لهذه الوظيفة.

- القانون تعبير عن إرادة الأمَّة جمعاء باعتبارها صاحب السِّيادة الوحيد، وليس مجرد تعبير عن إرادة النُّواب، وهذا من شأنه أن يعطي للقانون قيمة عليا، ويجعله عنوانا للحقيقة الصادقة والعدل الكامل فالأمَّة هي الوحيدة صاحبة الحق في وضع الدستور، أو تعديله بكل استقلالية عن أيَّة هيئة أخرى مهما كانت، وهذا ما يفسر لماذا كان الفقه الفرنسي يعارض دائما رقابة دستورية القوانين الصادرة من البرلمان أمام محكمة عليا دستورية.

2- نظرية سيادة الشَّعب: **تتفق نظرية سيادة الشَّعب مع نظرية سيادة الأمَّة في كونهما يجعلان السِّيادة لجماعة الأفراد، وليس لأشخاص الحكَّام، ولكنَّهما يختلفان اختلافا موضوعيا وجوهريا، فنظرية سيادة الأمَّة تمنح السِّيادة للأمَّة ذاتها كوحدة لا تقبل التجزئة ومستقلة عن الأفراد المكونين لها، بينما نظرية سيادة الشَّعب تعطي السِّيادة لأفراد الشَّعب أنفسهم وبذواتهم[51].**

تنظر هذه النَّظرية إلى الأفراد ذاتهم، وتقرِّر لهم السِّيادة، بمعنى أنَّها ملك لجميع أفراد الشَّعب أي أنَّها تنقسم وتوزع على جميع أفراد الشَّعب، بحيث يملك كل فرد منهم جزءًا من السِّيادة مع أجزاء باقي الأفراد[52] بالرغم من عدم قدرة الشَّعب على ممارسة السِّيادة[53]، وتختلف مع النَّظرية السابقة من حيث النَّظر إلى المجموع، لأنَّها تجعل السِّيادة مشتركة بين أفراد هذا المجموع، إذ يكون لكل فرد جزء من هذه السِّيادة عكس النَّظرية السابقة، التي تجعل السِّيادة وحدة لا تقبل التجزئة، ويترتب على نظرية سيادة الشَّعب ما يلي:

- لكل فرد من أفراد الشَّعب جزء من السِّيادة، والانتخاب ليس وظيفة، بل هو حق لكل فرد من أفراد الشَّعب، ولا يجوز تقييد هذا الحق بشروط معينة، فاتحة المجال واسعا للحكم، وهذا عكس النظرية السابقة التي تعتبر الانتخاب وظيفة، وليس حقا للأفراد.

- أنَّ النَّائب وكيل عن دائرته الانتخابية، وبما أنَّ النَّائب يملك جزءًا من السِّيادة، فإنَّ النَّاخبين يستطيعون بناءً على سيادتهم فرض أرائهم على ممثليهم، وإلَّا حقَّ لهم عزلهم بعد مخالفة آرائهم، لأنَّهم وكلاء عنهم، والوكيل ملزم باحترام إرادة الموكل[54]، وهو عكس الرأي الذي تقول به نظرية سيادة الأمَّة بأنَّ النائب في البرلمان يتحرر من كل تبعية، أو وكالة إزاء دائرته الانتخابية أو ناخبيه، لأنه يمثل الأمَّة بأسرها كشخص معنوي، أو كوحدة مجردة ومستقلة عن الأفراد.

- إنَّ هذه النَّظرية تتناسب مع الديمقراطية المباشرة، حيث يباشر الشَّعب السُّلطة بنفسه بطريقة مباشرة وتتناسب مع الديمقراطية شبه المباشرة بمظاهرها المختلفة، عكس نظرية سيادة الأمَّة التي تتناسب مع الديمقراطية النيابية وحدها.

- القانون تعبير عن إرادة الأغلبية الممثَّلة في البرلمان، ممَّا يعني أنَّ الأقلية لابد لها أن تحترم هذه الأغلبية وتذعن لها، وهذا عكس نظرية سيادة الأمَّة التي تعتبر القانون معبرا عن الإرادة العامة المستقرة للأمَّة.

لقد اعتنقت معظم الدساتير الغربية ذات الأيديولوجية التحرُّرية مبدأ السِّيادة للشَّعب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي ينص دستورها الصادر سنة 1787م في مقدمته، على حق الشَّعب في ممارسة السِّيادة، والتي تنص على: "نحن شعب الولايات المتَّحدة ... نضع هذا الدستور للولايات المتَّحدة الأمريكية" ونص التعديل العاشر للدستور الصادر سنة 1791م على أنَّ: "جميع السُّلطات التي لم تفوض للولايات المتَّحدة بمقتضى الدستور، أو لم يحظرها الدستور على الولايات تظل من حق الولايات أو شعبها".

ومن بين الدُّول العربية التي أخذت بمبدأ سيادة الشَّعب نجد الجزائر، حيث نص دستور الثامن والعشرون من نوفمبر 1996م في مادتيه السادسة والسابعة، على أنَّ: "السِّيادة ملك للشَّعب الجزائري وحده لأنَّه هو مصدر السُّلطة، يمارسها بواسطة المؤسَّسات الدستورية التي يختارها عن طريق الاستفتاء لاختيار ممثليه"[55].

3- الانتقادات الموجهة للنظريتين: **تعرضت كلا النَّظريتين للنقد من بعض الفقهاء، فنظرية سيادة الأمَّة، قال بعض الفقهاء أنَّه لا حاجة للأخذ بها في الوقت الحاضر، لأنَّها استنفدت وجودها بزوال الظروف التاريخية التي دعت إليها، أي انتهاء عهد السُّلطة المطلقة، وإلهية الطبقة الحاكمة، عندما استخدم مبدأ سيادة الأمَّة كسلاح قبل الثورة الفرنسية للكفاح ضد الحكم المطلق للملوك قبل الثورة، حينما كان الملوك يدَّعون السِّيادة لأشخاصهم دون الأمَّة[56]، كما قيل بأنَّ هذه النظرية تؤدي إلى تناقضات منطقية ومشاكل عملية وذلك لأنَّها تدَّعي السِّيادة للأمَّة وحدها، بوصفها وحدة مجردة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، وبما أنَّ الأمَّة وحدة مستقلة عن أفرادها، الأمر الذي يعني وجوب تمتُّعها بالشخصية المعنوية، ونحن نعلم أنَّ الدَّولة تتمتع كذلك بالشخصية المعنوية ويترتب عن ذالك وجود شخصين معنويين، هما الدَّولة والأمَّة يتنازعان السِّيادة، وإذا قيل أنَّ الدَّولة والأمَّة شخصية معنوية واحدة، فما الجدوى من نظرية سيادة الأمَّة؟، ليبدأ البحث من جديد عن صاحب السِّيادة الفعلية الذي له حق ممارستها فعليًا داخل الدَّولة.**

كما يرى آخرون، بأنَّ الأخذ بهذه النَّظرية يؤدي إلى السَّيادة المطلقة، وإطلاق السِّيادة يؤدي إلى الاستبداد، الذي يجعل من نظرية سيادة الأمَّة خطرا على حقوق الأفراد وحرِّياتهم، والواقع يؤكد أنَّ الدستور الفرنسي لعام 1791م الذي حكم به نابليون بونابرت كان ظاهره ديمقراطيا، يستند على مبدأ سيادة الأمَّة، ولكنه في حقيقة الأمر هو نظام ديكتاتوري تسلطي من خلال التجربة والواقع.

كذلك فإنَّ نظرية سيادة الأمَّة تؤدي إلى الأخذ بنظام الاقتراع المقيد، وهو نظام أقل ديمقراطية من الاقتراع العام، حيث تجيز نظرية سيادة الأمَّة تقييد الانتخاب بضرورة توافر نصاب مالي معين في الناخب، أو حصوله على قدر أدنى من التعليم، أو تقييد الانتخاب بشرط الانتماء إلى طبقة معينة.

ولم تسلم نظرية سيادة الشَّعب هي الأخرى من انتقادات الفقهاء، إذ يأخذون عليها أنَّ مبدأ سيادة الشَّعب لا يحول دون الاستبداد من جانب النُّواب المنتخبين من طرف ممثليهم، لأنَّ أغلب الدساتير التي أخذت بهذه النَّظرية لم تعطي للنَّاخبين الحق في عزل ممثليهم أو محاسبتهم، وإنَّما أعطته للحاكم نفسه، كما أنَّ ارتباط هؤلاء النُّواب بدوائرهم الانتخابية، يَحدُّ من حرِّيتهم في ممارسة السُّلطة التشريعية لأنَّهم يفضلون مصالح دوائرهم الضيِّقة على حساب المصلحة العامة.

وتؤدي نظرية سيادة الشَّعب إلى وجود سيادتين، الأولى مجزأة بين الأفراد، والثانية سيادة الدَّولة كشخص معنوي، وهو العيب نفسه الموجود في نظرية سيادة الأمَّة، وعليه كيف يمكن ممارسة السِّيادة الفعلية، وهى مقسَّمة بين أفراد الشَّعب؟، ومن يمارس السِّيادة الفعلية في الدَّولة؟.

إنَّ مثل هذا التنازع على السِّيادة يزداد تعقيدا في ظل نظرية سيادة الشَّعب، لأنَّ السِّيادة ليست مجمعة في يد الأمَّة، بل أضحت مجزأة ومقسَّمة على أفراد الشَّعب، هذا التنازع الذي يقوم بين سيادة الدَّولة وبين السِّيادة الشَّعبية المقسَّمة بين الأفراد[57].

II/ التطورات التي لحقت بمفهوم السِّيادة: **حملت المستجدات على الساحة الدَّولية تغييرا في مفهوم السِّيادة، وأعادت النَّظر في أهم المبادئ التي يقوم عليها القانون الدَّولي، وهي قاعدة عدم التدخل في الشؤون الدَّاخلية للدَّولة ذات السِّيادة والتوجه إلى قاعدة التدخل، بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان، مثل حالة الجزائر والمغرب، ونشر الديمقراطية في حالة العراق، ومكافحة**

الإرهاب الدَّولي كما هـي الحـال في أفغانـستان وباكـستان، وفـرض لجـان تقـصي الحقـائق كحالـة لبنـان، والحرب الاستباقية، وحق التدخل الإنساني[58] في الصومال وليبيا وسورية مثلا.

وأخذ المجتمع الدَّولي بمبدأ السِّيادة المقيدة، وهـي مجموعـة مـن الـسُّلطات تتمتـع بهـا الدَّولـة في الحدود التي تقرِّرها القواعد القانونية الدَّولية، ليرتبط مفهوم السِّيادة بمفهوم جديد يعطي للدَّولـة حرِّيـة التصرف وفقا للقواعد التنظيمية المختلفة التي التزمت بمراعاتها في علاقاتها المتبادَلـة مـع الـدُّول الأخـرى، حيث للعوامل السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية دخل في تحول مفهوم السِّيادة مـن الإطـلاق إلى التقييـد إضافة إلى عوامل التقدم التكنولوجي والعلمي، خاصَّـة في مجـال تكنولوجيـا الإعـلام والاتـصال والتـضامن الدَّولي وانعدام المساواة بين الدُّول في مختلف المجالات، لكن هـذه العوامـل أثَّـرت عـلى سـيادة الـدُّول في مظهرها الخارجي أكثر من المظهر الدَّاخلي، أي أنَّها أثَّرت على علاقـة الدَّولـة الـسيِّدة مـع الـدُّول الأخـرى، وبالتالي على الدَّولة مراعاة ما أحدثته هذه العوامل من تأثير على سيادة الدُّول.

ا- أثر التضامن الدَّولي على فكرة السِّيادة الوطنية[59]: **إنَّ انتشار أفكار ومبادئ التـضامن الـدَّولي في عصرنا الحديث، أدَّى إلى تخلي الدُّول عن سيادتها المطلقة، والتئامها في مـنظَّمات وهيئـات دوليـة منحت لها بعض الصلاحيات التي من شأنها الانتقاص من سيادة الدُّول الأعضاء في هـذه الهيئـات مقابل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع الدَّولي ويتطلب ذلك من الدُّول التخلي عن جـزء من سيادتها، لتبقى العلاقات قائمة عـلى إدارة نـشاط وظيفـي لـصالح المجتمـع الـدَّولي[60]، مثـل منظَّمة الأمم المتَّحدة التي أخذت على عاتقها الحفاظ على الأمن والسِّلم الدَّوليين، وعليه فالدُّول انخرطت في هذه المنظَّمات طواعية، ودعَّمت سلطتها مع التزامها بقواعد القانون الدَّولي المعـاصر الأمر الذي أدَّى إلى الانتقاص مـن سـيادتها، مثـل تـدخل صـندوق النقـد الـدَّولي (FMI) في تـسير اقتصاديات الدُّول المنخرطة فيه، أو المقترضة منه، ومن بين القيود التـي فرضـها التـضامن الـدَّولي على سيادة الدُّول نجد:**

1- القيود المترتبة على عضوية الدُّول في المجتمع الدَّولي: **وهي القيود التي يفرضها وجود الدُّول مع غيرها من الدُّول الأعضاء في هذا المجتمع الدَّولي، مثل القيود التي تفرضها الأمم المتَّحدة على جميع الدُّول الأعضاء، حماية للأمن والسِّلم في العالم، وبالتالي تتنازل هذه الدُّول عن جانب من سيادتها لهذه المنظَّمات لتحقيق هدف منشود، أو توفير عنصر الالتزام بقواعد القانون الدَّولي[61]، مثل حضر الأسلحة النووية.**

2- القيود المنصوص عليها في قواعد القانون الدَّولي[*****]: **وهي القواعد التي تَحُدُّ من الحرِّية المطلقة في تصرف الدُّول، إذ تفرض على هذه الدُّول قواعد قانونية عامة، وجب الالتزام بها دوليا مثل القيود التي يفرضها ميثاق الأمم المتَّحدة للحفاظ على الأمن الدَّولي، وهي قيود قد تحد من السِّيادة الوطنية لأجل توفير الأمن في جميع مستوياته، حيث لا معنى للأمن الجماعي دون مبدأ التعاون الدَّولي[62] الأمر الذي يعني ارتباط الأمن الجماعي بفكرة التضامن الدَّولي، لمواجهة أي تهديد للأمن والسِّلم الدَّولي.**

ويذهب "هانز كيلسن Hans Kelsen" إلى أنَّ القانون الدَّولي متفوق قانونا، وأنَّ سيادة الدَّولة محدودة بهذا القانون، وهذه حقيقة فرضتها الظروف الدَّولية المعاصرة التي أكدت العلاقات المتعادلة بين الدُّول في المجالات المختلفة، حيث أصبح المجتمع الدَّولي اليوم له شخصية قانونية، فقد انقضى عهد الفوضى فيما يتعلق بالعلاقات بين الدُّول[63].

تعتبر السِّيادة أحد أهم مبادئ القانون الدَّولي المعاصر الذي كرسته معظم مواثيق المنظَّمات الدَّولية وبالرغم من أنَّ مفهوم السِّيادة حسب إعلان مبادئ القانون الدَّولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدُّول، الذي تبنته الأمم المتَّحدة في أكتوبر 1970م، يؤكد في بنوده على سيادة الدُّول إلَّا أنَّ هذا لم يمنع الإعلان من إقرار بنود تَحدُّ من السِّيادة المطلقة للدُّول، على

غرار البند الذي يقول: "بأنَّ كل دولة ملزمة بتنفيذ التزاماتها الدَّولية بشكل كامل وبنزاهة، والعيش بسلام مع باقي الدُّول".

وعلى هذا الأساس، فإنَّ القانون الدَّولي في الواقع نظام التزامات، يعيق السِّيادة المطلقة للدُّول المنضوية تحت مظلته، حيث تلتزم الدَّولة عبره بتقييد حرِّيتها في العمل، ومن ثمَّة تقييد استقلالها الدَّاخلي[64].

3- القيود المترتبة عن انضمام الدُّول إلى المعاهدات الدَّولية: **تأتي هذه القيود عن طريق إبرام الدُّول لمعاهدات تقيِّد حرِّية الدَّولة، وتجعل تحركها يكون وفق نصوص المعاهدة المبرمة الواجب الالتزام بها وعليه فإنَّ سيادة الدَّولة الدَّاخلية والخارجية تقيَّد وفق هذه المعاهدة، مثل الاتفاقية الدَّولية لحماية البيئة (اتفاقية كيوتو اليابانية Kyoto Protocol).**

4- القيود المترتبة عن وجود القوى الكبرى[65]: **وهي نتيجة حتمية لما أقره المجتمع الدَّولي عقب الحرب العالمية الثانية في منح الدُّول الخمسة الكبرى، المتمثلة في الولايات المتَّحدة الأمريكية وروسيا حاليا والصين الشَّعبية، وبريطانيا، وفرنسا حق النقض (veto) في مجلس الأمن، ومنه إعطائها حق السَّيطرة على سير العلاقات الدَّولية بأكملها، وهو ما يحدث فعلا في الواقع، حيث ذهبت الولايات المتَّحدة الأمريكية إلى الحرب على العراق عام 2003م رغم اعتراض المجتمع الدَّولي على هذه الحرب، واعتراض حتى بعض الدُّول التي لها حق النقض في مجلس الأمن الدَّولي.**

إضافة إلى تمتُّع بعض الدُّول بامتيازات على مستوى اتخاذ القرارات في المنظَّمات الدَّولية، مثل ما يحدث في صندوق النقد الدَّولي (FMI)، حيث ترتبط عملية التصويت وقوتها بنصيب الدَّولة في ميزانية الصندوق ومن أمثلة ذالك سيطرة الولايات المتَّحدة الأمريكية على قرارات هذا الصندوق في منح الإعانات والقروض للدُّول.

ب- أثر عدم المساواة على فكرة السِّيادة[66]: **إنَّ انقسام المجتمع الدَّولي المعاصر إلى الدُّول المتقدمة، والدُّول النَّامية، أو دول العالم الثالث وغيرها من التسميات التي أصبحت متداولة على لسان كل فرد من أفراد المجتمع الدَّولي، هذا التقسيم ناتج عن المستوى الاقتصادي، ثمَّ مستوى التقدم التكنولوجي والعلمي لكل دولة، ومنه أصبحت الفوارق الاقتصادية والتكنولوجية بين الدُّول أمرا واقعيا ولا يمكن إنكاره.**

إنَّ مبدأ السِّيادة في الماضي كان يقوم بدور وقائي، يمنع من خلاله تدخل الدُّول في الشؤون الدَّاخلية للدُّول الأخرى، على أساس أنَّ لكل دولة سيادتها، لكن في عصرنا الحالي أصبح هناك اختلاف واضح بين الدُّول في ظل الظروف الاقتصادية التي ألغت الدور الوقائي، ليصبح لمبدأ السِّيادة دورا تعويضيا[67]، الأمر الذي أدَّى إلى اعتبار التدخل في الشؤون الدَّاخلية للدُّول الأخرى يعد أمرا عاديا وممكنا، بل أكثر من ذالك أمرا ضروريا في بعض الأحيان، وهو ما حدث مثلا في السودان وليبيا، بل إنَّ هذا التدخل يكاد يكون قاعدة قانونية دولية، مثل ما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991م بتشكيل قوة دولية لغزو العراق، وتحرير الكويت، أو ما حدث في أفغانستان عام 2001م بحجة الحرب على الإرهاب، وكذالك العراق في حرب الخليج الثالثة بنفس الحجة تقريبا، وهي الحرب على الإرهاب وما يمثله "صدام حسين" من خطر على السِّلم والأمن في العالم حسب زعمهم.

وبما أنَّ فكرة التعايش بين أفراد المجتمع الدَّولي ترفض استمرار وجود عدم المساواة، كان لابد من أن يتحول دور السِّيادة، من الدور الوقائي كما كان في الماضي إلى الدور التعويضي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتقدم المجتمع الدَّولي[68].

ومن هنا فإنَّ فكرة المساواة بين الدُّول هي مسألة شكلية أكثر منها واقعية، وتختلف من دولة إلى أخرى مما يجعل جوهر العلاقات الدَّولية قائم أساسا على الاختلاف في موازين القوى[69].

وهذا عكس ما تنصُّ عليه المواثيق المنظِّمة للمجتمع الدَّولي، فالمساواة بين الدُّول مسألة رسمية وشكلية وليست واقعية(70)، الأمر الذي يثير أكثر من تساؤل حول قضية الاستقلال بصفة عامة، وفكرة السِّيادة بصفة خاصَّة(******)، لأنَّ العديد من الدُّول في واقع الأمر ليست ذات سيادة مستقلة تماما في الوقت الذي تعتمد فيه هذه الدُّول على المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية وغيرها.

ج- أثر التقدم التكنولوجي على فكرة السِّيادة الوطنية: **يتميز عالم اليوم بالتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في شتى المجالات، خاصَّة ما تعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي عرفت تطورا مذهلا (الأقمار الصناعية التي فتحت المجال واسعا أمام البث الفضائي المباشر، وكذا شبكة الإنترنيت التي كسرت حاجز الحدود الجغرافية التقليدية وتجاوزت الرقابة التي كانت تفرضها حكومات الدُّول لتقييد النشاط الإعلامي داخليًا)، هذه الاختراعات جعلت من العالم قرية صغيرة حسب تعبير "مارشال ماكلوهان Marshall McLuhan".**

ويرى "هاملنك Hamelink cess" أنَّ تطور تكنولوجيا الاتصال يؤدي إلى الكثير من المميزات لعدد قليل من الدُّول، في الوقت الذي يهدِّد فيه سلطة الدَّولة الوطنية، وهناك الكثير من الأدلة على أنَّ قدرة الدُّول على اتخاذ القرارات المستقلة في كثير من المجالات تتناقص، ذلك أنَّ عدم التحكم في تدفق المعلومات يؤدي إلى تناقص السِّيادة الوطنية(71).

فالتقدم التكنولوجي أثَّر وبشكل بارز على العلاقات الدَّولية، والسِّيادة الوطنية من بين المبادئ التي تأثرت بهذا التطور العلمي والتكنولوجي، ويَكمُن هذا التأثير في تحول السِّيادة من سيادة مطلقة إلى سيادة محدودة ومقيَّدة، لما يفرضه التضامن الدَّولي من قيود لا دخل لإرادة الدَّولة فيها.

لقد أحدث التقدم التكنولوجي والعلمي انقلابا في مفهوم السِّيادة، لأنَّ الممارسة الفعلية لحقوق السِّيادة تحدَّد بما تملكه الدَّولة من الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة، لتصبح السِّيادة كاملة لدى بعض الدُّول مثل الدُّول الغربية المتقدمة تكنولوجيا وعلميا، وفي جميع مجالات الحياة، ومحدودة لدى البعض الآخر، مثل الدول النامية، وليرتبط كمال

السِّيادة ونقصانها بأجهزة الدَّولة التقنية التي تتيح معرفة ما يدور داخل إقليمها وخارجه(72)، إذ أنَّ بعض الدُّول الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من الأقمار الصناعية وأجهزة الاتصال والمراقبة والاستشعار عن بعد، ما يتيح لها معرفة ما يدور حولها، وما تخبئه الأرض من ثروات باطنية، سواء داخل حدودها الجغرافية، أو حتى داخل الحدود الإقليمية للدُّول الأخرى.

فالأقمار الصناعية مثلا، كانت استخداماتها الأولى أثناء الحرب الباردة في التجسس على الدُّول، لكن هذه المهمة لم تعد المهمة الأساسية لها(73)، بل أصبحت تقوم بوظائف التصوير عن بعد في العمليات الجيو إستراتيجية، إضافة إلى استخدامها في مجال الإعلام والاتصال.

وبالمقابل، فإنَّ هناك الغالبية العظمى من الدُّول، التي لم يكن لها حظ في التقدم التكنولوجي والعلمي ولم يتيسر لها الحصول على هذه الأجهزة، إلَّا بما تسمح به الدُّول الكبرى، التي لا ترى في بيع هذه الأجهزة إلى الدُّول المتخلفة خطرا على تزعمها وسيادتها على العالم، وحتى وإن باعتها الأجهزة فإنَّها تحتكر التكنولوجيا لصالحها.

وعلى هذا الأساس، فإنَّ الدُّول المتخلفة لازالت تدور في نطاق السِّيادة في صورتها التقليدية فقط (الشَّعب، الإقليم، السُّلطة الحاكمة) متجاهلة كون السِّيادة كمفهوم تغير بفعل التطور التكنولوجي والعلمي الحاصل.

إنَّ تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثلا، توجه لتنحية الحدود الإقليمية التي تعتبر الإطار المناسب لممارسة الحق السِّيادي، لأنَّ هذه التكنولوجيا جعلت من العالم قرية صغيرة، لا مكان فيه للحدود الإقليمية للدُّول باعتبار أنَّ المعلومة أصبحت عابرة للحدود من خلال البث الفضائي المباشر الذي يستخدم تكنولوجيا الأقمار الصناعية، فضلا عن شبكة الإنترنيت التي أحدثت ثورة كبيرة في عالم الاتصال، وجعلت العالم قرية صغيرة.

وقد يسَّر التطور التكنولوجي، بروز الإعلام والمعلومة كسلطة ووسيلة تَحَوُّل المجتمعات وتغيُّرِها وشرط أساسي من شروط التنمية، ولكن هذه الطفرة الإعلامية ساهمت في تعميق الهوة بين الدول النامية والدُّول المتقدمة، باعتبار أنَّ تكنولوجيا الإعلام

والاتصال المتركزة في أيدي الدُّول المُصَنِّعَة لها لها أهداف وأغراض معينة، تساهم في مَذَجَة وتوحيد مجتمع الغد حسب مقاييس جديدة، تكرس النمطية والتخلص من كل القيَّم والثوابت،الأمر الـذي يـنعكس سـلبا على السِّيادة الوطنيـة للـدُّول، فمـن المفـروض أنَّ الثـورة التكنولوجيـة، وتطـور وسـائل الإعـلام والاتـصال تضاعف من فرص ووسائل التعـاون والمـشاركة والاتـصال مـن أجـل التفاعـل، لا مـن أجـل بـسط الهيمنـة والنفوذ[74].

ويقـر عـبر الـوطنيين أنَّ التحـولات التكنولوجيـة غـيرت القواعـد الاقتـصادية للـدُّول، وزعزعـت مشروعاتها ومنحت الأسواق سلطة عليا بالمقارنة مع سلطة الحكومات، وأنَّ التحـولات التـي طـرأت عـلى البنى السِّياسية الدَّوليـة والماليـة والإنتـاج والتعلـيم، تعمـل عـلى تعريـة الـسِّيادة شـيئا فـشيئا في جميـع الميادين[75]، وأنَّ هذه التحولات تدعو حسبهم إلى تشكيل تصور جديد، يأخذ بعين الاعتبار النمو المتزايد في العلاقات والتفاعلات عبر الوطنية، بحيث لم تعد الدَّولة الوطنية هي الفاعل الـدَّولي الوحيـد عـلى المـسرح الدَّولي، بل صارت فاعلا من بين فاعلين آخرين[76].

لقد تعرضت نظرية السِّيادة في العصر الحديث لانتقادات جوهريـة، عـلى اعتبـار أنَّهـا لا تتفـق مـع الظروف الحالية للمجتمـع الـدَّولي، فـالواقع يؤكـد أنَّ نظريـة الـسِّيادة أسـيئ اسـتخدامها لتبريـر الاسـتبداد الدَّاخلي والفوضى الدَّولية، ولقد أدَّت هذه النَّظرية إلى إعاقة تطور القانون الدَّولي وعرقلـة عمـل المـنظَّمات الدَّولية وفشل الكثير من المؤتمرات الدَّولية، وتسلط الدُّول القوية عـلى الـدُّول الـضعيفة، حيـث أنَّ الحـرب أصبحت الحكم النِّهائي في العلاقات بين الدُّول ذات الـسَّيادة، ويـرى الفقيـه الفرنـسي "ليـون ديجـي[*******] Léon Duguit" أنَّ معيار السِّيادة معيار خاطئ من النَّاحية القانونية لعدة اعتبارات منها[77]:

1- في داخل الدَّولة، نجد أنَّه مع التسليم بأنَّ الدَّولة هي صاحبة الاختصاص العـام، وأنَّهـا لا تخضع لسلطة أعلى، لا يمكن القول بأنَّها مطلقة التصرف، فالدَّولة ليست غاية في حدِّ ذاتها، وإنَّما هي وسيلة لتحقيق غاية، وهي إسعاد رعاياها، وكل تصرفات الدَّولة يجـب أن تهـدف إلى تحقيق هذا الغرض.

2- في ميدان العلاقات الدَّولية، لا يمكن قبول نظرية السِّيادة، لأنَّها تقرِّر شيئاً مستحيلا، وهو وجود أكثر من دولة ذات سيادة في نظام قانوني واحد هو القانون الدَّولي، فالدَّولة ليست مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدَّولية، بل تخضع للقانون الدَّولي الذي هو مفروض على الدُّول بناءً على اعتبارات تعلو إرادتها والذي يورد قيودًا على تصرفات الدُّول، ويحكم علاقاتها مع غيرها من الدُّول الأخرى، ومع الهيئات الدَّولية فمنذ نشأة القانون الدَّولي، كان من الواضح أنَّه لم توجد دولة تقرِّر أنَّها ترفض الخضوع للقانون الدَّولي أو تدَّعي أنَّها تملك التصرف بحرِّية في ميدان العلاقات الدَّولية وحتى في الأحوال التي انتهكت فيها قواعد القانون الدَّولي، كانت الدَّولة المخالفة تحاول تبرير موقفها عن طريق الالتجاء إلى تفسير قواعد هذا القانون والاستناد إليها.

3- نظرية السِّيادة لا تتفق مع التطور الجديد للقانون الدَّولي، ومع محاولة إخضاع الدُّول لسلطة المنظَّمات الدَّولية، ومع إقامة نظام للأمن الجماعي، وآخر للتضامن الاقتصادي، وهي لا تنسجم مع تدخل القانون الدَّولي عن طريق تقرير حقوق الإنسان في علاقة الدَّولة برعاياها.

لهذا اتجه الفقهاء الذين يرفضون فكرة السِّيادة بمفهومها التقليدي، إلى الأخذ بمبدأ السِّيادة المقيَّدة بالقواعد الدَّولية، والتي تشارك الدُّول في وضعها، وتتقبلها بكل حرِّية ورضى، ثمَّ إنَّ القول بتقييد السِّيادة لا يعني بأي حال من الأحوال وضع القيود على حقوق الدُّول في السِّيادة، وإنَّما يعني وضع القيود على كيفية ممارسة الدُّول لهذه الحقوق، حتى لا تحدث أضرارا بحقوق سائر أفراد الجماعة الدَّولية[78] يقول "والتز Kenneth Waltz" في هذا الشأن: "إنَّ القول بأنَّ الدَّولة ذات سيادة لا يعني أنَّها تعمل ما يحلو لها، أو أنَّها في معزل عن تأثيرات الآخرين، فسيادتها لا تعني أبدا أنَّها في عزلة عن الآثار المترتبة عن أفعال الدُّول الأخرى، كما أنَّه كونها ذات سيادة، وفي نفس الوقت مقيَّدة لا ينطوي على تناقض".

وعليه فإنّ السِّيادة الكاملة والمطلقة للدُّول قد تراجعت بفعل التقدم التكنولوجي والعلمي، إضافة إلى عوامل أخرى (عدم المساواة، التضامن الدَّولي، العولمة، التدخل الإنساني) ممَّا أثر سلبا على مبدأ السِّيادة، بل إنَّ التقدم التكنولوجي والعلمي، أكَّد على مفهوم السِّيادة المحدودة، ويقول "بطرس بطرس غالي" في هذا الشأن: "إنَّ زمن مبدأ السِّيادة المطلقة والخاصَّة قد ولى، وأنَّ نظريتها لم تكن أبدا مطابقة للواقع[79] ومن المقتضيات الفكرية الرئيسية لزمننا أن نعيد التفكير في مسألة السِّيادة، لا من أجل إضعاف جوهرها، وإنَّما بقصد الإقرار بأنَّه يمكن أن تتخذ أكثر من شكل، وتؤدي أكثر من وظيفة"[80].

III/ مظاهر السِّيادة وخصائصها: تعتمد الدَّولة في مباشرة سيادتها على مظهرين، داخلي، يمثل علاقة الدَّولة بإقليمها ومواطنيها والثاني خارجي، يمثل علاقة الدَّولة بالمجتمع الدَّولي، ويُكَمِّل كلٌ منهما الآخر، وفي هذا الشأن يرى "أوليفر بود Olivier Beaud" أنَّ: "السِّيادة الدَّاخلية التي تعني الهيمنة داخل الإقليم تفترض السِّيادة الدَّولية التي تمنع إمكانية سيطرة دولة أخرى، كما أنَّ السِّيادة الخارجية تتضمن السِّيادة الدَّاخلية من أجل القدرة على الفعالية"[81]، ويترتب عن هذه المظاهر جملة من الخصائص تميز السِّيادة.

1- مظاهر السِّيادة: للسيادة مظهران، الأول داخلي والثاني خارجي

أ- السِّيادة الدَّاخلية: تتجسد السِّيادة الدَّاخلية بسمو قوة وإرادة سلطة الدَّولة صاحبة السِّيادة داخليا[82]، ولا تعلوها أيَّة سلطة أخرى مهما كانت في فرض إرادتها على الأفراد والهيئات داخل إقليمها فهي تتضمن الفردية واليد العليا، والسُّلطة النهائية المهيمنة على الأفراد والجماعات[********] في نطاق الدَّولة[83]، كما تقوم بإدارة شؤون الإقليم، وتتولى تنظيم الحكم، وتختار الشكل المناسب لذلك ـــ أي تختار نظام الحكم المناسب ـــ وتتولى مهمتي التشريع والقضاء، وفرض إرادتها في حدود إقليمها، وعليه فهي التي تصدر الأوامر إلى كافة الأشخاص والهيئات الموجودة داخل الحدود الإقليمية للدَّولة وإرادتها

مطلقة وليس هناك أية قيود أو حدود قانونية عليها، والجميع ملزم بطاعتهـا، ولـكي تكـون الـسُّلطة ذات سيادة داخلية يجب أن تمتلك وحدها القدرة على صياغة مفردات العمل التشريعي والتنفيـذي والقـضائي في الدَّولة[84].

وتعني الـسِّيادة الدَّاخليـة أيـضا، امـتلاك الدَّولـة الـسُّلطة الـشرعية المطلقـة عـلى جميـع الأفـراد والمجموعات التي يتعين عليهم طاعتها، وأنَّ أيَّ اخـتراق أو انتهـاك لهـذه الأوامـر يعـرض الفـرد للعقوبـة وللسِّيادة الدَّاخلية مفهومان، واحد سلبي، والآخر إيجابي، فالمفهوم السِّلبي، يعني عدم خـضوعها لـسلطة أخرى ويعني المفهوم الإيجابي، حق الدَّولة في وضع دستورها، وفرض قانونها وأوامرها على رعاياها[85].

وسيادة الدَّولة عـلى إقليمهـا قـد تكـون سـيادة مفـردة، وهـذا هـو الوضـع الطبيعـي الـسَّائد في العلاقات الدَّولية وقد تكون مشتركة كأن يكون الحق مشتركا بين دولتين في ملكيـة إقلـيم معـين، وفي مثـل هذه الحالة يقع العدوان على الدَّولتين معا، كما يمكن أن تكون السِّيادة مؤقتة، كأن تباشر دولة مستأجرة للسِّيادة على جزء من إقليم مدة الإيجـار، ومثـال ذلـك قيـام المملكـة الهاشـمية الأردنيـة بـتأجير بعـض أراضيها لإسرائيل، على إثر معاهدة "وادي عربة" في 26 أكتوبر 1994م، وكـذلك قيـام دولـة قطـر بتـأجير أجزاء من إقليمها للولايات المتَّحدة الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية فيها.

ويمكن تقييد السِّيادة الدَّاخلية بوضع دساتير مكتوبة، تنصُّ على عدم المساس بحقـوق معينـة، أو تعديلها أو الانضمام إلى معاهدات تقيِّد سيادة الدَّولة، مثلما هي الحال بالنسبة للدُّول التـي انـضمت إلى الاتحاد الأوروبي، كما تُقيَّد ببعض التشريعات الدَّولية كتلك المتعلقة بحقوق الإنسان[86].

ب- السِّيادة الخارجية: وتعني عدم خضوع الدَّولة لأيَّـة سـلطة أجنبيـة، مهـما كـان شـكلها، وتمتعها بالاستقلال الكامل عن رقابة أو تدخل أيِّ دولة أخرى، أو الالتزام بأحلاف معينـة، إلَّا ما ترتضيه الدَّولة لنفسها، إضافة إلى تعاملها معهم على قـدم المـساواة في التمتُّـع بـالحقوق والواجبـات، وتَحمُّـل الالتزامـات الدَّوليـة وللدَّولـة أن تختـار النِّظـام الـسِّياسي والاقتـصادي

والاجتماعي والثقافي الذي تريده دون أي تدخل خارجي، وهـذا وفـق حـق الـشُّعوب في تقريـر مـصيرها، وهو مبدأ أساسي تتمتع به الدَّولة السيِّدة [87].

فإذا توافرت للدَّولة هذه الخصائص والسِّمات(*********) الخاصَّة بالسِّيادة الخارجيـة، حينهـا تعـد هذه الدَّولة كاملة السِّيادة، وإذا لم تتوافر هذه السِّمات، فإنَّ هذه الدَّولة ناقـصة الـسِّيادة[88] وهنـا لابـد من الإشارة إلى نقطة بالغة الأهمية تتعلق بقضية نقصان سيادة الدُّول، فـإنَّ هـذا النقـصان لا يـؤثر عـلى الكيان القانوني الخاص بها، لأنَّ فقدان بعض مظاهر السِّيادة لا يـؤثر عـلى وجودهـا الفعـلي مـن النَّاحيـة القانونية بمعنى أنَّها هي دولة قائمة متكاملة الأركان.

وهو ما ذهبت إليه بعض النَّظريات المتعلقـة بالـسِّيادة، مثـل النَّظريـة الألمانيـة التـي لا تـشترط لقيام الدَّولة حكومة ذات سيادة، بل العبرة هي وجـود حكومـة تملـك سـلطة إصـدار الأوامـر الملزمـة في نطاق معين يتعلق بالمسائل المتصلة بنظام الحكم، وليس من الضرورة أن تكون للحكومة السِّيادة المطلقة في كافة الأمـور المتعلقـة بنظـام الحكـم، بعكـس النَّظريـة الفرنـسية التـي تـرى ضرورة تـوافر الـسِّيادتين الدَّاخلية والخارجية، لأنَّه من دونهما تفقد الدَّولة أحد عناصرها الجوهرية، وهو ما يعني عدم قيامها.

كما أنَّ مفهوم السِّيادة الخارجية أصبح باليا، ولا ينطبق على واقع الحـال مـن جهـة، ويخلـو مـن محتوى السِّيادة الإيجابي من جهة أخـرى[89]، لأنَّ المـساواة بـين الـدُّول مـسألة رسـمية وشـكلية، وليـست واقعية بالرغم من أنَّ أساس العلاقـات الدَّوليـة هـو اسـتقلال الـدُّول، ولـيس تمتُّعهـا بقـدرات عـسكرية واقتصادية وبشرية متساوية.

أمَّا الحدود والشروط التي تقع نتيجة التزام الدَّولة بالمعاهدات الدَّولية التي تكون طرفا فيهـا، أو النَّاجمة عن احترامها لقواعد القانون الدَّولي، فإنَّ ذلك يتم بناء على إرادة الدَّولة نفـسها وبرضـاها، أي أنَّ الدَّولة المستقلة تكون إرادتها ذاتية ومستقلة، وهو ما يعني أنَّ سياستها الخارجية تتسم بالاستقلالية عن الدُّول الأخرى، وعدم الخضوع لها[90].

وما يميِّز الـسِّيادة الخارجيـة هـو عـدم خـضوع الدَّولـة الـسيِّدة لأي دولـة أجنبيـة، والتحرر من التبعية والسَّيطرة الأجنبية، لأنَّ الفقرة السابعة من المادة الثانية لميثاق الأمـم

المتحدة تنصُّ على، "أنَّه ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتَّحدة أن تتـدخل في الـشؤون التـي تكـون مـن صميم السلطان الدَّاخلي لدولة ما"، أي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدَّاخلية للدُّول[91].

ويجب التمييز بين المفهوم السِّياسي والمفهوم القانوني للسِّيادة، فالسِّيادة القانونية هي صفة مـن صفات الدَّولة، تتساوى جميع الدُّول في التمتُّع بها، لكونها من خصائص الدَّولة الحديثة، بغض النَّظر عـن قدرتها الفعلية على ممارسة مظاهرهـا، فالـدُّول الأعـضاء في المجتمـع الـدَّولي تـتساوى جميعـا في تمتعهـا بالسِّيادة، وبما يترتب على ذلك من مساواة أمام القانون الدَّولي، والحقوق التي يرتبها لها هذا القانون[92].

أمَّا السِّيادة السِّياسية فتعني، قدرة الدَّولة الفعليـة عـلى رفـض الامتثـال لأيـة سـلطة تأتيهـا مـن الخارج، ومن ثمَّ القدرة الفعلية على تأكيد ذاتها في المجال الدَّولي بحرِّية كاملة، وعليه فالسِّيادة كمفهـوم قانوني هي صفة من صفات الدَّولة، قوامها الاستقلال القانوني في مواجهة غيرهـا، بيـنما كمفهـوم سـياسي، فهي القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال السِّياسي، والإرادة الحرَّة في المجال الدَّولي.

2- خصائص السِّيادة: **تتمتع السِّيادة من وجهة النَّظر القانونيـة بمجموعـة مـن الخـصائص المـستمدة مـن الدستور الفرنسي لعام 1891م، والذي ينصُّ في مادته الأولى على أنَّ: "السِّيادة وحدة لا تقبل التجزئة، ولا يمكن التصرف فيها، ولا تخضع للتقادم المكسب، أو للتقادم المسقط" وهذه الخصائص هي:**

أ- السِّيادة مطلقة:**(Absolute) بمعنـى أنَّ الدَّولـة لا تأخـذ بعـين الاعتبـار إلَّا مـصالحها، ولا تتقيـد إلَّا بإرادتها، ولا تطبق القـانون إلَّا الـذي يـتلاءم مـع أغراضـها وسياسـتها[93]، إذ لا توجـد حـدود قانونيــة لــسلطتها في ســن قــوانين الدَّولــة، بمعنــى أنَّــه لــيس هنــاك ســلطة أو هيئــة أعــلى منها، وصاحب السِّيادة لا يفرض عليه القانون، بل يُعَـدُ القـانون تعبـيرا عـن إرادتـه[**********]، فليس لإرادة أجنبية عنه أن تلزمه بالتصرف عـلى نحـو معـين[94] ويكـون للدَّولـة بـذلك الـسُّلطة**

على جميع المواطنين، لكن رغم هذا توجد عوامل تؤثر في ممارسة السِّيادة يمكن اعتبارها حدودا قانونية، فحتى لو كان حكم الحاكم مطلقا، لا بد أن يتأثر بالظروف المحيطة به، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، فضلا عن تأثُّره بطبيعته الإنسانية، مع وجوب مراعاته لمدى تقبل المواطنين للقوانين وتَقيُّدِهِم بها.

ومع ذلك، فإنَّ وجهة النَّظر السَّائدة في العلاقات الدَّولية حاليا، تؤكِّد على أنَّ الدَّولة المعاصرة لم تعد تتمتع بالسِّيادة المطلقة، فظهور المنظَّمات الدَّولية أدى إلى تقييد سيادتها، ولم تعد الدَّولة تتمتع بذات الحرِّية المطلقة، باعتبار أنَّ التنظيم الدَّولي أصبح يحد وبشكل كبير من حرِّيتها السابقة(95).

كما أنَّ نطاق سيادة الدَّولة على شعبها وإقليمها لم يعد مطلقا كما في السابق، لأنَّ تطور العلاقات الدَّولية، والتغيُّرات التي أحدثتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال حملت معها تعديلا لمفهوم السِّيادة، ويرى "برتراند بادي Bertrand Badie": "أنّ مبدأ السِّيادة لم يكن موجودا دائما، وإنَّه لا ينتمي إلى التاريخ، بل إلى حقبة تاريخية معينة، وإنَّ هذا المبدأ تمَّ بناؤه من أجل التمييز المطلق بين الدَّاخل والخارج، ولكن هذا التمييز بين الدَّاخل والخارج أصبح نسبيا، فالتناقضات والتساؤلات، وعدم اليقين أصبحت ميزة المسرح الدَّولي الوليد"(96).

وبنظرة نقدية لمفهوم السِّيادة، يرى "لويس هنكين Louis Henkin" أحد شُرَّاح القانون الدَّولي: "أنَّ مفهوم السِّيادة مفهوم سيئ، لأنَّه يستخدم لخدمة أهداف وطنية متطرفة"، كما أنَّ "جورج سيل George Scelle" صاحب فكرة قيام النظام العالمي الفيدرالي المبني على أولوية الكائن البشري يعتبر "أنَّ مفهوم السِّيادة تخطته الأحداث، ولم يعد يصلح سوى للعرض في المتاحف، فضلا عن كونه يشكل تحديا للمنطق القانوني، ولا يمكن الدفاع عنه".

ويؤيده في ذلك "كريستيان روسو Christian Rousseau" الذي يستغرب أنَّ الشخص القانوني سيِّد بمعني وجود هذا الشخص القانوني فوق القانون، ويعتبر أنَّ التفسير والفهم الكلاسيكي للسِّيادة مناقض لحقيقة الأشياء...، ويضيف بأنَّ السِّيادة

المطلقة لا يمكن أن توجد إلّا في العزلة التامة، وهذا لا يتطابق مع واقع العلاقات الدَّولية، لأنَّ اعتمادها يتنافى مع مفهوم المسؤولية الدَّولية فحيث المسؤولية لا يمكن أن تكون السِّيادة مطلقة[97].

ويذهب "جون كوليار Jean Claude Colliard" إلى أكثر من هذا عندما يرى: "أنَّه كان يمكن القبول بفكرة السِّيادة التقليدية لو أنَّ الأسرة الدَّولية استمرت فوضوية، دون أي قانون دولي ينظم شؤونها ولكن طالما أنَّ هذا القانون موجود يصبح القول بالسِّيادة المطلقة ضربا من الخيال والغموض فالدَّولة ليست سيِّدة طالما أنَّها تخضع للقانون الدَّولي، وإذا لم تكن سيِّدة لا يمكن اعتبار السِّيادة معيارا لها"[98].

ب- السِّيادة دائمة:(Permanent)، حيث يستمر مفعول السِّيادة طالما أنَّ الدَّولة قائمة بصرف النَّظر عن تَغَيُّر الأشخاص الذين يمارسون هذه السُّلطة، أو تغيُّر شكل المؤسَّسات الدستورية التي تتم عبرها ممارسة السِّيادة[99]، وتقترن هذه الصفة بالشخص القانوني الذي يتمثل في الدَّولة، وبالتالي فالسِّيادة تزول في حالة واحدة، وهي فقدان الدَّولة لشخصيتها القانونية الدَّولية لأي سبب، كالاندماج في دولة أخرى، أو التجزئة إلى عدة وحدات سياسية، يكون لكل منها سيادته الوطنية الخاصَّة[100]، يقول "روسو" في قضية ديمومة السِّيادة: "إنّ الإرادة العامة، أو السِّيادة لا يمكن انتقالها، بينما يمكن انتقال القوة"[101].

وقد عرف التاريخ الحديث حالات عدة، تعرضت فيها بعض الدُّول إلى عوارض أفقدتها قدرتها على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها، وفي نطاق علاقتها المتبادلة مع غيرها من الكيانات السِّياسية الدَّولية الأخرى، كأن توضع دولة ما تحت حماية دولة أخرى (الحماية المزدوجة الفرنسية والاسبانية على المغرب)، أو أن يخضع إقليمها لاحتلال دولة من الدُّول (الجولان السوري، وسبته ومليلة المغربيتين)، أو أن يُتَفق في معاهدة دولية على وضع دولة ما في حالة حياد قانوني دائم، مثل دولة النمسا التي تتمتع بصفة دولة محايدة.

ج- السِّيادة شاملة:(Universal) ومعنى شمول السِّيادة أنَّها تطبَّق على جميع المواطنين والمنظَّمات المتواجدة في نطاق الحدود الجغرافية للدَّولة، باستثناء ما يرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدَّولية، مثل موظفي المنظَّمات الدَّولية، والسفراء والدبلوماسيين المعتمدين لدى الدَّولة، والذين يتمتعون بحصانة وامتيازات دبلوماسية، وهذا عرف جرت عليه الدُّول، وأصبح من مبادئ القانون الدَّولي[102].

د- السِّيادة لا يمكن التنازل عنها:(Inalienable) بمعنى أنَّه لا تستطيع أي دولة التنازل عن سيادتها لأنَّها هي الأساس في وجود الشخصية القانونية لهذه الدَّولة[103]، والدَّولة التي تتنازل عن هذه السِّيادة تكون قد فقدت ذاتها[104]، يقول "جان جاك روسو" في هذا الشأن: "لما لم تكن السِّيادة سوى ممارسة الإرادة العامة فإنَّها ممَّا لا يمكن التنازل عنه، إنَّ صاحب السِّيادة الذي ليس سوى كائن جماعي لا يمكن أن يمثله غيره فالسُّلطة ممَّا يمكن نقله، ولكن الإرادة لا يمكن نقلها، والواقع أنَّه إذا لم يكن من المتعذرات أن تلتقي إرادة خاصَّة في نقطة مع الإرادة العامة، فإنَّه من المستحيل على الأقل أن يكون هذا الالتقاء ثابتا ومستمرا"[105]، ولكن هذا لا يمنع أن تتنازل الدَّولة لمن تشاء عن جزء من أراضيها، وفي هذه الحالة تنتقض سيادتها بالنسبة لذلك الجزء المتنازل عنه من إقليمها، وتنتقل السِّيادة إلى الدَّولة التي تمَّ هذا التنازل لحسابها[106].

ه- السِّيادة غير مجزأة:(Indivisble) بمعنى أنَّه لا توجد داخل دولة واحدة أكثر من سيادة فالسِّيادة لا يمكن تجزئتها داخل الدَّولة الواحدة، فمبدأ عدم التجزئة نابع من جوهر السِّيادة، ويتجاوب مع طبيعتها باعتبارها متلازمة مع شخصية الدَّولة، وأنَّ الأمر لا يَعدُو أن يكون سوى توزيع اختصاصات تمارس تطبيقا للسِّيادة[107].

يقول " جان جاك روسو" في قضية عدم قابلية السِّيادة للتجزئة: "إمَّا أن تكون السِّيادة عامة وإمَّا ألَّا تكون كذلك، فهي إمَّا إرادة تكون للشَّعب، أو جزء منه فقط، ففي الحالة

الأولى، تكون الإرادة عملا من أعمال السِّيادة، ولها أن تسن القوانين وتضع التشريعات، وفي الحالة الثانية، ليست سوى إرادة خاصَّة أو عمل من أعمال الحكم"[108].

ويقول "ريموند جيتل Raymond Garfield Gettell": "إذا لم تكن السلطة مطلقة، فلن توجد دولة وإذا قسمت السِّيادة، فإنَّه توجد أكثر من دولة"[109].

ويرى آخرون أمثال "جان بيرجس John William Burgess" أنَّ السِّيادة القانونية يمكن تقسيمها بين سلطتين متساويتين في المرتبة، بمعنى أنَّ السُّلطة ذات السِّيادة ليست مقسَّمة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، ولكنَّها تبقى مع القوة التي توجد خلفها التي لها القدرة على إقرار سلطات كليهما، والتي لا تستطيع أن تعيد توزيع هذه السُّلطات بين النوعين بطريقة تُوَسَّع أو تَضيَق من دائرة كل منهما[110].

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أنَّ نظام اللامركزية لا يعني خروجا على صفة السِّيادة ولا يعتبر تهديدا لها، ولا تعني تعدد مراكز سلطة صاحب السِّيادة، وهذا راجع إلى أنَّ الهيئات المحلية في نظام اللامركزية ليست صاحبة اختصاص أصيل، وإنَّما ما تختص به يترتب لها بإرادة الدَّولة صاحبة السِّيادة والمنفردة بالاختصاص الأصيل على أرضها، والدَّولة إذ تلجأ إلى تخويل شيء من اختصاصها لبعض الهيئات المحلية راجع إلى عدة اعتبارات، جغرافية كاتساع مساحة الدَّولة وترامي أطرافها، أو تباين ظروف الهيئات المحلية داخل الوحدة السِّياسية[111].

هذه الخصائص التي تميز السِّيادة الدَّاخلية، منحت الدَّولة السُّلطة العليا والمطلقة على كل شيء ضمن حدودها الإقليمية، فالدَّولة مسئولة عن مواطنيها وحدودها واقتصادها ونشاطاتها، محققة بذلك سيادتها الدَّاخلية من خلال استقلالها، وخارج إطار أي تدخل من أي دولة أو جهة أخرى غيرها[112].

لكن في ظل المتغيرات الدَّولية الراهنة لم يعد لبعض من هذه الخصائص أيَّ قيمة تذكر، فمثلا سيادة الدَّولة لم تعد مطلقة، نظرا لتدخل فاعلين جدد عملوا على تقييد حرِّية الدَّولة في التصرف، فضلا عن أنَّ السِّيادة لم تعد كذلك شاملة، لأنَّ سلطة الدَّولة وقوانين الحكومات لا تطبق على جميع المواطنين والمنظَّمات والمؤسَّسات، فمثلا الشركات المتعدِّدة الجنسية صارت في الوقت الحالي دولا داخل الدُّول، تفرض منطقها وسياساتها على الدُّول التي تنشط على أراضيها.

هوامش الفصل الأول

*** كلمة السّيادة مشتقة من اللفظ اللاتيني (superanus) والتي تعني الأعلى ، وأول من استعملها جون بودان، وإن كانت قد عرفت قبله في أوروبا،غير أنّه كان يطلق عليها أسماء أخرى من قبيل: (السلطة العليا) و(اكتمال السلطة في الدولة) وهي بمعنى أعلى درجات السلطة، ويختلف مفهوم السيادة عن غيره من المفاهيم التي قد تتشابه، كالسلطة والاستقلال والإقليم، فالسلطة هي الهيئة الحاكمة التي تمتلكها وتمارسها تجاه الشعب، والاستقلال هو حالة كيان الدولة بجميع مقوماتها القانونية والسياسية والاقتصادية، ولا توجد دولة كاملة السيادة إلا إذا مرت بمرحلة الاستقلال، وهنا يمكن أن نربط بين السيادة والإقليم من خلال السيادة الإقليمية وهذه الأخيرة تعني السلطة التي تمارسها الدولة على جميع الأشخاص والأشياء على إقليمها وخارجه، ضمن الاختصاصات المنوطة بها.**

[1]- **محمد علي المخادمة** ، "السّيادة في ظل متغيرات دولية" ، **مجلة الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد 34 ، أبو ضبي ، أفريل 2008 ص165.**

[2]- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد** ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، **ط7 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص122.**

[3]- **سوزان موزي** ، الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسيات التنمية ، **دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009 ، ص43.**

[4]- **خضر عطوان ، عبد العظيم حافظ** ، "السيادة: دراسة في ضوء الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لعام 2008"، **المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 32 ، بيروت ، خريف 2011 ، ص100.**

[5]- **طلال ياسين العيسي**، "السّيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"، **دراسة في مدى تدويل السّيادة في العصر الحاضر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، دمشق، 2010، ص ص 47 ، 48.**

[6]- **خضر عطوان** ، مرجع سبق ذكره ، **ص101.**

[7] - **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد**، مرجع سبق ذكره ، **ص ص133 ، 134.**

[8]- **سهام سليماني** ، تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية " دراسة حالة العراق 1991" ، **ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005 ، ص19.**

[9]- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص170 ، 171.**

[10]- **طلال ياسين العيسي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص49.**

[11]- **أنظر ليلى حلاوة** ، السيادة..جدلية الدولة والعولمة **عبر الرابط التالي:**

. **http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/on 11/12/2011 at 21h00**

[12]- **حسن البزاز** ، عولمة السيادة ، **"حال الأمة العربية " ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002 ، ص25 .**

[13]- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص148.**

[14]- **المرجع نفسه ، ص298.**

[15]- **حسن البزاز** ، مرجع سبق ذكره ، **ص25 .**

[16]- **المرجع نفسه ، ص29.**

[17]- **المرجع نفسه ، ص31.**

[18]- **وليد بيطار** ، القانون الدولي العام ، **المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2008 ، ص ص 393 ، 394.**

[**] يرى بعض الفقهاء المسلمين أنّ السيادة بمعناها المطلق هي لله تعالى وحده، لأنّ الحكم والتقدير له وليس لأحد غيره، فهو يأمر وينهي وله مآل كل شيء وأنّ إرادة الله تتمثل في صورة نصوص واضحة قطعية الدلالة والثبوت، أو في شكل قواعد كلية تتيح للنّاس قدراً من سلطة التقدير للأمور، بدليل قوله تعالى: ﴿ إن الحكم إلا لله أمر ألاّ تعبدوا إلا إيّاه ذلك الدّين القيّم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ **يوسف، الآية 40، وقوله** ﴿ قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير أنك على كل شيء قدير ﴾ **آل عمران، الآية 26، والحاكم إنما يستمد سلطته من الأمة المتجسدة في صفوة أبنائها ويعرف هؤلاء بأهل الحل والعقد، وبهم تناط مسؤولية تولية الحكام للسلطة في الدولة وتوصية إرادته ومساءلته، وإن اقتضى الأمر درءً للمفاسد القيام بعزله عن السلطة في حين اتجه رأي آخر من الفقهاء إلى القول بأن الشريعة الإسلامية، وإن تقر بأنّ الأمّة هي مصدر السيادة والسلطة في الدولة، لكن ولاية الحاكم لا تنعقد إلا ببيعة أهل الحل والعقد من أبناء الأمة، بمعنى النخبة والصفوة من النّاس، ويذهب فريق آخر من الفقهاء المسلمين إلى أنّ السيادة لله في مجال النصوص الواضحة في الكتاب والسنة وفي حال افتقار النّص أو غموضه فيؤخذ بالتأويل. وعليه يمكن القول أنّ السيادة في النظام الإسلامي للأمة وفق إطار القانون والشريعة الإسلامية.**

[19] - **Seyom Brown,** new forces, old forces and the future of world politics, **post-cold war Edition, Harper Collins college Publishers, new York, 1995,p13**

[20] - سورة سبأ ، الآية 28 .

[21] - **حسن البزاز،** مرجع سبق ذكره ، **ص29 .**

[22] - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،** الجريدة الرسمية ، **العدد 76 ، السنة 1996 ، نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 17 رجب عام 1417ه الموافق ل 28 نوفمبر 1996م ، ص 09.**

[23] - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،** مرجع سبق ذكره ، **من ص08 إلى ص 11.**

[24] - **فاديا علي الخصاونة ،** تأثير التكنولوجيا على السِّيادة القومية ، **مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن ، 2003 ، ص46.**

[25] - **المرجع نفسه ، ص 47.**

[26] - **عبد الوهاب الكيلاني وآخرون ،** موسوعة السياسية ،**ج3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979 ، ص356.**

[27] - **Rebecca Knuth,** sovereignty, globalism, and information flow in complex emergencies, **the information society, volume 15,N 01, Taylor & Francis, Hawaii, 1999, p12.**

[28] - **ناصر قيدبان ،** أثر العولمة على أبعاد ومضامين السيادة الاقتصادية للدولة ، **دراسة تحليلية لطبيعة السياسات الاقتصادية واستحقاقات أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، سورية ، 2008 ، ص61.**

[29] - **سيد إبراهيم الدسوقي ،** الاحتلال وأثره على السيادة الإقليمية ، **دراسة تطبيقية على احتلال إيران لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاثة ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2005 ، ص25.**

[30] - **سيد إبراهيم الدسوقي ،** مرجع سبق ذكره ، **ص23.**

*** **عرَّفت محكمة العدل الدولية السيادة في قضية مضيق "كورفو Corfou" عام 1949 على أن** "السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية".

[31] - **أحمد سرحال ،** قانون العلاقات الدَّولية ، **ط3 ، المؤسسة الجامعية للدِّراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2000 ، ص127.**

[32]- **محمد بوبوش** ، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية ، **في كتاب السيادة والسلطة (الآفاق الوطنية والحدود العالمية) ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر 2006 ، ص ص 121 ، 122 .**

[33]- **سهيل حسين الفتلاوي** ، الوسيط في القانون الدولي العام ، **دار الفكر العربي ، بيروت ، 2002 ، ص127.**

[34]- **ميلود بن غربي** ، مستقبل منظَّمة الأمم المتَّحدة في ظل العولمة ، **ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2008 ، ص32.**

[35]- **راغب جبريل خميس** ، الصراع بين حرِّية الفرد وسلطة الدَّولة ، **ط2 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2011 ، ص ص 203 ، 204.**

[****] يطلق عليها أيضا النظريات الدينية ، لكن هذه التسمية لاقت انتقادا شديدا من جانب بغض الفقهاء، لأنها لا تعبر عن الترجمة الصحيحة للاصطلاح الفرنسي " la théocratie " من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّ هذه النظريات استخدمت لتبرير استبداد الحكام ، فهذه النظرية لا تستند إلى الدين ، بل في الحقيقة هي ضد الدين.

[36]- **عبد الغني بسيوني** ، النظم السياسية **(أسس التنظيم السياسي، الدولة ــ الحكومة ـــ الحقوق والحريات العامة) ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1985 ، ص46.**

[37]- **راغب جبريل خميس** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 205.**

[38]- **مركز الدراسات الإستراتيجية** ،" السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية" ، **مركز الدراسات العسكرية للنشر ، دمشق ، 2007، ص172.**

[39]- **راغب جبريل خميس** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص 206 ، 207.**

[40]- **مركز الدراسات الإستراتيجية،" السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية"، مركز الدراسات العسكرية للنشر دمشق 2007، ص173.**

[41]- **ثروت بدوي** ، النظم السياسية ، **دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1975 ، ص 126.**

[42]- **فاديا علي الخصاونة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص48.**

[43]- **راغب جبريل خميس** ، مرجع سبق ذكره ، **ص210.**

[44]- **ثروت بدوي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص153.**

[45]- **محمد رفعت عبد الوهاب** ، مبادئ النظم السياسية ، **ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2002 ، ص96.**

[46]- **مركز الدراسات الإستراتيجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص**174.**

[47]- **راغب جبريل خميس** ، مرجع سبق ذكره ، **ص222.**

[48]- **محمد رفعت عبد الوهاب** ، مرجع سبق ذكره ، **ص96.**

[49]- **فاديا علي الخصاونة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص49.**

[50]- **André Hauriou et autres,** Droit Constitutionnel et Institutions Politiques, **éd N:06 Montchrestien édition, 1975, p 364.**

[51]- **محمد رفعت عبد الوهاب** ، مرجع سبق ذكره ، **ص104.**

[52]- **راغب جبريل خميس** ، مرجع سبق ذكره ، **ص225.**

[53]- **عبد الهادي عباس** ، "سيادة الدولة" ، **مجلة المعرفة لوزارة الثقافة السورية ، العدد 402 ، المجلد 36 ، دمشق ، 1997 ، ص50.**

[54]- **مركز الدراسات الإستراتيجية** ، مرجع سبق ذكره ، **ص177.**

[55]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص 08 ، 09.**

[56]- **محمد رفعت عبد الوهاب** ، مرجع سبق ذكره ، **ص102.**

[57]- **أنظر: مركز الدراسات الإستراتيجية** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 177 ، و محمد رفعت عبد الوهاب** ، مرجع سبق ذكره ، **ص109.**

[58]- **محمد علي المخادمة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص165.**

[59]- **فراس زهير جعفر** ، السيادة في ظل التنظيم الدولي للفضاء الخارجي ، **مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2000 ، ص15.**

[60]- **مبروك غضبان** ، المجتمع الدولي ، **الأصول والتطور والأشخاص ، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ، ص22 .**

[61]- **ممدوح شوقي مصطفى كامل** ، الأمن القومي والأمن الجماعي للدول ، **دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1985 ، ص124.**

***** **هذه القاعدة ليست عامة لأنّ الواقع يؤكد أنّ بعض الدول لا تولي أي اعتبار لقواعد القانون الدولي رغم انضمامها للمنظمات الدولية ولكنها لا تلتزم بالاتفاقيات الدولية الموقعة عليها ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اللتان تضربان المواثيق الدولية عرض الحائط.**

[62]- **مبروك غضبان** ، مرجع سبق ذكره ، **ص421.**

[63]- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص300.**

[64]- **سعيد الصديقي** ، هل تستطيع الدولة أن تقاوم تحديات العولمة ، **مجلة المستقبل العربي ، العدد 293 ، السنة 26 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت جويلية 2003 ، ص181.**

[65]- **فاديا علي الخصاونة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص56.**

[66]- **فراس زهير جعفر** ، مرجع سبق ذكر ، **ص17.**

[67]- **عبد القادر بوراس** ، مرجع سبق ذكره ، **ص34.**

[68]- **فراس زهير جعفر** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 18.**

[69]- **أحمد عبد اللـه** ، "السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية" ، **مجلة السياسة الدولية ، العدد 123 ، القاهرة ، 1996 ، ص47.**

[70]- **حسن البزار** ، مرجع سبق ذكره ، **ص42.**

****** **إنَّ سياسة العصا والجزرة المطبقة بإحكام من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية خارج نطاق الأعراف والقوانين الدولية ليست جديدة، فقد سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن تدخلت في الصومال من باب التدخل الإنساني، لتجعل منه أول أنموذج للفوضى الخلاقة، ولتطبيق نظريات السيادة المحدودة لزبينيو بريجنسكي وجوزيف ناي، وما تبعها من نظريات مثل القبلية الجديدة لناي، والحروب اللامتوازية التي طبقت في أفغانستان وعدة مناطق أخرى.**

[71]- **Cees Hamelink**, Globalism & National Sovereignty, **in** Karle Nordenstreng **& Herbert Sheller** (**Beyond National Sovereignty International Communication in the 1990's**), **Ablex publishing corporation, new jersey,1995, p393.**

[72]- **ممدوح شوقي مصطفى كامل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص235 .**

[73]- **محمود سليمان موسى** ، التجسس الدولي ، **منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2001 ، ص188.**

[74]- **المنصف العياري** ،" العولمة والتحولات الدولية في مجالي الاتصال والثقافة" ، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003 ، ص 264.**

[75]- **Bertrand Badie,** la fin des territoires, **Essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect éd fayard, Paris, 1997, p182 .**

[76]- **سعيد الصديقي** ، القوى السياسية عبر الوطنية ، قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية ، **في كتاب السيادة والسلطة (الآفاق الوطنية والحدود العالمية) ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر 2006 ، ص71.**

******* **كتب ديجي عن السيادة قائلا:** " أنَّ مفهوم السيادة بدون قيمة حقيقية ، ويجب أن يلغى من أدبيات القانون الدولي العام "، **ويضيف** " بأنَّ الدولة السيدة ميتة أو في طريقها إلى الموت ...وأنَّ

الحكومة أو الدولة بدون عنصر السيادة ستكون عبارة عن تنظيم شكلي كباقي التنظيمات الأخرى".

[77]- **عبد الكريم علوان** ، الوسيط في القانون الدولي العام (**القانون الدولي المعاصر**) ، **الكتاب الثاني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص ص 09 10.**

[78]- **عبد الكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام (القانون الدولي المعاصر)** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 11.**

[79]- **Rolf H. Weber,** new sovereignty concepts in the age of internet?, **journal of internet law volume14, issue 02, august 2010, Aspen Publishers, U.S, p12.**

[80]- **فايق حسن جاسم** ، "أثر الانفتاح المعلوماتي في السيادة الوطنية"، **المجلة السِّياسة والدَّولية ، العدد 18 ، السنة السادسة،كلِّية العلوم السِّياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 2011 ، ص206.**

[81]- **ناصر قيدبان** ، مرجع سبق ذكره ، **ص63.**

[82]- **ثامر كامل** ، "التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي" ، **ط1 ، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، عمان ، 2000 ، ص67.**

[********] الدولة الإسلامية ولما تتميز به من سماحة، ووفقاً للأحكام الشرعية تمنح الذميين حق تطبيق أحكامهم الخاصة في جانب حياتهم الأسرية، إلا أنّ هذا لا يكون امتيازاً لهم ولا يُقيد أو يحُد من سلطان الدّولة أو سيادتها، ويكون قابلاً للاسترداد وفقا للظروف.

[83]- **حسن البزار** ، مرجع سبق ذكره ، **ص41.**

[84]- **عادل أحمد الطائي** ، القانون الدَّولي العام (**التعريف ، المصادر ، الأشخاص**) ، **ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص260.**

[85]- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص296.**

[86]- **فاطمة كساب الحمود** ، السيادة الدولية وأثرها على مفهوم الجهاد ، **رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2007 ، ص29.**

[87]- **ناصر قيدبان** ، مرجع سبق ذكره ، **ص64.**

[*********] ليس شرطا أن تفتقد الدولة كل السمات حتى تعتبر دولة ما ناقصة السيادة، وإنّما إذا فقدت سمة واحدة من السمات المذكورة فإنّ هذه الدولة تعتبر ناقصة السيادة.

[88]- **مركز الدراسات الإستراتيجية** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 179.**

[89]- **حسن البزار** ، مرجع سبق ذكره ، **ص42.**

- [90] **ثامر كامل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص68.**

- [91] **فاديا علي الخصاونة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص53 .**

- [92] **محمد طه بدوي** ، مدخل إلى العلاقات الدولية ، **دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1981 ، ص65.**

- [93] **وليد بيطار** ، مرجع سبق ذكره ، **ص392.**

********** **إنّ هذا لا يعني عدم وجود عوامل تؤثر على ممارسة السيادة ، فحتى لو كان الحاكم مطلقا ، فإنّه يتأثر بالظروف المحيطة به ، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية كما يجب عليه مراعاة تقبل المواطنين للقوانين ، وإمكانية طاعتهم لها.**

- [94] **فاطمة كساب الحمود** ، مرجع سبق ذكره ، **ص26.**

- [95] **توفيق حقي** ، مبادئ العلاقات الدولية ، **دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2000 ، ص384.**

Bertrand Badie, Un monde sans souveraineté**, les états entre ruse et responsabilité, l'espace de** [96]-

20. politique, éd Fayard, Paris, 1999, p p 19,

- [97] **أحمد سرحال** ، قانون العلاقات الدولية ، **ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1990 ، ص .191**

- [98] **المرجع نفسه ، ص 191.**

- [99] **عبد الوهاب الكيلاني وآخرون** ، مرجع سبق ذكره ، **ص356.**

- [100] **محمود خليل**،"العولمة والسيادة ... إعادة صياغة وظائف الدولة"، **عبر الرابط التالي:**

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K19.HTM on 12/12/2011 at 18h 00 .

- [101] **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص295.**

- [102] **محمد نصر مهنا** ، نظرية الدولة والنظم السياسية ، **المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999 ، ص55.**

- [103] **سيد إبراهيم الدسوقي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص31 .**

- [104] **ثامر كامل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص67.**

- [105] **ليلى حلاوة ، السيادة..جدلية الدولة والعولمة** ، مرجع سبق ذكره.

- [106] **محمد نصر مهنا** ، مرجع سبق ذكره ، **ص55.**

- [107] **سيد إبراهيم الدسوقي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص31.**

- [108] **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص171.**

- [109] **خضر عطوان ، عبد العظيم حافظ** ، مرجع سبق ذكره ، **ص104.**

[110]- **المرجع نفسه ، ص104.**

[111]- **محمد طه بدوي ، ليلى أمين مرسي** ، مبادئ العلوم السياسية ، **الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1998 ، ص ص61 ، 62.**

[112]- **فاديا علي الخصاونة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص53 .**

الفصل الثاني

التدفق الإعلامي وسيادة الدَّولة الوطنية

مفهوم التدفق الحر للإعلام وطبيعته

المصادر العالمية للتدفق الإعلامي الدَّولي

أبعاد التدفق الإعلامي ومخاطره

الفصل الثاني

التدفق الإعلامي وسيادة الدَّولة الوطنية

تزايدت أهمية الإعلام وخطورته مع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أصبحت في متناول أغلبية الأفراد، وتحول الإعلام بذلك إلى سلاح ذو حدَّين، إمَّا في صالح الدُّول والحكومات إذا أحسنت استخدامه واستغلاله، وإمَّا ضدَّها إذا أساءت استخدامه، واستعملت أسلوب الغلق على وسائل الإعلام وتجاهلت حق الأفراد في الحصول على المعلومة.

وهذا ما تفطنت له الدُّول المتقدمة، من خلال استخدامها للإعلام لتحقيق أهدافها، عن طريق التدفق الهائل للمعلومات والأخبار، إما بواسطة وكالات الأنباء، أو القنوات الفضائية، أو شبكة الإنترنيت باسم التدفق الحر للإعلام، وهو ما اعتبرته الدول النامية نوعا جديدا من السَّيطرة وطالبت بتغيير هذا المفهوم بمفهوم آخر، هو التدفق الحر والمتزن للإعلام.

I/ مفهوم التدفق الحر للإعلام وطبيعته: **خلق تمركز وسائل الإعلام والاتصال في البلدان المتطورة تفاوتا واختلالا في تدفق المعلومات من الشَّمال إلى الجنوب، وحتى بين دول الشَّمال نفسها، خاصَّة مع بروز المجموعات الكبرى في مجال الإعلام، التي تحتكر صناعة المعلومات وتدفقها في العالم.**

كما أنَّ التقدم التكنولوجي والعلمي في مجال تقنيات الاتصال، جعل من شعوب المعمورة أكثر ارتباطا وقربا وأصبح لعنصر الاتصال دورا مميزا في مجال العلاقات الدَّولية، خاصَّة في مجال تشكيل وتوظيف السِّياسة الخارجية للدُّول، ويمثل عدم التوازن في الاتصال والتبادل الإعلامي الدَّولي بين دول العالم أحد الأبعاد الهامة في السِّياسة الدَّولية، وهذا ما أسفر ظاهرة أُطلِق عليها تدفق الإعلام في اتجاه واحد، أي من الدُّول المتقدمة

التي تملك القوة الاقتصادية والتكنولوجية إلى الدُّول الأقل تقدما التي تفتقر إلى هذه المقوِّمات.

وتعد ظاهرة تدفق المعلومات في اتجاه واحد، من أبرز الظـواهر في الحيـاة الدَّوليـة الراهنـة، إذ أنَّ هذا التدفق يوجه معظمه من الدُّول الكبرى إلى الدُّول الصغرى، الأمر الذي أدَّى إلى عدم التوازن في تـدفق الأخبار وجعل هيمنة الوكالات العالمية واضحة على حساب الوكالات الوطنية.

يقوم تدفق الأنباء والأخبار في اتجاه واحد على أساس روابط تاريخية، تعود إلى الحقبة الاستعمارية وأخرى اقتصادية، ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، إضافة إلى التأثيرات الحضارية واللُّغوية، الأمر الذي ساعد على زيادة حدَّة التدفق الدَّولي[1]، وتعد باريس ولندن ونيويورك المصدر الرئيسي لهذا التـدفق، إذ يتلقـى العالم أكثر من 80% مـن الأنبـاء عـبر هـذا المحـور[2]، ويـرى الباحـث الأمـريكي "آل هـستر Al Hester" أنَّ المتغيِّرات التي تحكم حجم واتجاه مضمون التدفق تُحدَّد في عنصرين هما:

1- مكانة الدَّولة في سلم القوة، والتي قـد تتغير مـع الـزمن، وبمقتـضاها تحـدِّد الدَّولـة مكانتهـا بالنـسبة لغيرها، وهذا الإدراك يقرِّرُ جزئيا شكل تـدفق المعلومـات، واتجاهـه وحجمـه، فالمعلومـات الـصادرة عـن الدُّول الكبرى أكثر حيوية بالنسبة للدُّول الصغرى، ويعتقد "هستر": أنَّ كمَّ المعلومـات التـي تتـدفق مـن الدُّول الكبرى إلى الدُّول الصغرى أكبر من كمِّ المعلومات التي تتدفق في الاتجاه العكسي.

2- العلاقات الثقافية والروابط الاقتصادية: يرى "هستر": أنَّ تـدفق المعلومـات بـين الـدُّول التـي تجمعهـا علاقات ثقافية أكبر من التدفق بين الدُّول التي لا تربطها مثل هذه الروابط، كما تعد الروابط الاقتـصادية إحدى محدِّدات التدفق بين الدُّول، مثل حجم التجارة، والمساعدات الخارجية التي تقدمها دولـة لأخـرى، وحجم الاستثمارات، كلُّها يمكن أن تكون مقياسا لتحديد حجـم تـدفق المعلومـات، فالـدُّول التـي تربطهـا مثل هذه الروابط يكون حجم التدفق فيها كبيرا[3].

لقد أثار مفهوم التدفق الحر للأنباء والمعلومات خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي مناقشة واسعة قادتها دول الجنوب، أطلق عليها العالم "وليام هاشتن William Hachten" اسم "المناقشة العظيمة The Greate Debate"[4]، وكانت هذه المناقشة تعبيرا عن الصراع بين دول الجنوب التي كانت تريد أن يكتمل استقلالها السِّياسي، وأن تتحرر من التبعية للنظام الإعلامي الدَّولي الذي تسيطر عليه دول الشمال.

تعرض مبدأ التدفق الحر للإعلام، ولا يزال يتعرض للنقد من قبل الدول النامية التي ترى أنَّها تضررت جراء هذا المبدأ، لأنَّه استخدم لزيادة سيطرة دول الشَّمال الغنية على دول الجنوب الفقيرة حيث تعمل وسائل الإعلام الغربية على تشويه صورة الدول النامية من خلال تركيزها على الأخبار السِّلبية[5] وتدمير ثقافتها من خلال سيطرتها على مصادر الأخبار، فقد أشارت لجنة "شون ماكبرايد McBride Seán" إلى الآثار السِّلبية للتدفق الإعلامي في اتجاه واحد، واعتبرت أنَّ قدرة إدراك الأشخاص للواقع تحجبها وتشوهها الرسائل التي تنقلها وسائل الإعلام، ممَّا يسبب اغترابهم عن مجتمعهم، نتيجة توغل وسائل الإعلام في حياتهم[6]، بينما يرى مؤيدو فكرة التدفق الحر للمعلومات أنَّ هذا التدفق يشكل وسيلة لتقرير السلام والتفاهم، وأداة لنشر التقدم التكنولوجي[7].

وتؤكِّد الدول النامية على أنَّ تدفق الأخبار والمعلومات في عالمنا المعاصر، ليس حرًّا كما نصَّ عليه الميثاق العالمي لحقوق الإنسان في فقرته الثانية، والتي أكَّدت على ضرورة تشجيع تبني فكرة التدفق الحر للمعلومات بين الدُّول من خلال الكلمة والصورة[8]، وطالبت بإيجاد صيغة دولية لحماية حقِّها في الاتصال والدِّيمقراطية الفكرية، للتعبير عن إعلامها الوطني وقضاياه الحقيقية حتى لا يكون التدفق الإعلامي أحاديا[9]، ورأت أنَّ الوضع الحالي يؤكِّد البعد التام عن صيغة التدفق الحر، وطالبت بتحرير احتكار الشَّمال الغني للتدفق.

ويأتي هذا الاتهام، لامتلاك دول الشَّمال لوكالاتِ أنباءٍ كبرى، تسيطر وتحتكر صناعة الأخبار عبر شبكة مراسليها المنتشرة في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى استخدامها لأحدث تقنيات الإعلام والاتصال، إلى جانب الخبرة الطويلة في جمع الأخبار، ومعالجتها

وتوزيعها بمختلف لغات العالم، إذ لكل وكالة من هذه الوكالات الكثير من المكاتب المنتشرة عبر العالم، والتي تبث ملايين الكلمات على مدار السَّاعة.

كما تقوم وكالات الأنباء العالمية بجمع الأخبار وتوزيعها على أعداد كبيرة من المشتركين داخل حدودها الإقليمية وخارجها، على مدار السَّاعة، الأمر الذي يجعلها تحمل صفة العالمية رغم انتماءاتها الوطنية لتُمارس بذلك تأثيرا متزايدا على حركة التدفق الدَّولي للأخبار، ويأخذ هذا التدفق اتجاها واحدا من الشَّمال إلى الجنوب، بمعنى أنَّ حجم الأخبار التي تحملها هذه الوكالات بين دول الغرب الصناعي يفوق عدة مرات حجم الأنباء التي تنقلها عن الدول النامية، وهو ما يعرف بالاختلال الكمِّي وفي نفس الوقت، فإنَّ نوعية الأخبار تحمل تحيزا واضحا في صالح الغرب وتحاملا أكثر وضوحا على الدول النامية، وهو ما يعرف بالاختلال الكيفي[10]، إذ تركز الأخبار التي تبثها الوكالات الكبرى عن الدول النامية على الجوانب السِّلبية فقط[11].

ويأخذ عدم التوازن بين الدُّول في المجال الإعلامي عدة أشكال، فقد يكون بين الدُّول المتقدمة والدُّول أقل تقدما، والدُّول النَّامية، أو بين الدُّول ذات النُّظم السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة (إسلامية رأسمالية، اشتراكية...) أو بين الدُّول المتقدمة التي تنتمي إلى نفس النُّظم السِّياسية، أي بين الدُّول الكبرى والصغرى، أو بين الدُّول النامية نفسها، أي بين الدُّول الفقيرة ذات الدخل المنخفض والدُّول الغنية ذات الدخل المرتفع، جراء عائدات الموارد الطبيعية كالبترول والغاز مثلا.

ولا يقتصر عدم التوازن على التدفق الإعلامي، بل يتعدى ذلك إلى جمع وإعداد ونشر الأخبار والمعلومات لأغراض التقدم العلمي، وهذا ما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين دول المنبع والدُّول المستقبلة أي بين الدُّول المرسلة للأخبار والمعلومات، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبين الدُّول المستهلكة للمادة الإعلامية، كالدُّول العربية مثلا.

ولتحقيق نوع من التوازن في مجال التبادل الإعلامي الدَّولي، لابد من إقامة نظام إعلامي عالمي جديد من خلال بناء نظام دولي للاتصال، أكثر حرِّية ومرونة وعدلا وفعالية وتوازنا، نظام مبني على أسس المبادئ الديمقراطية، وتكافؤ الفرص بين مختلف

دول العـالم، وهـذا مـا نـادت بـه لجنـة "شـون ماكبرايـد Seán McBride" في ثمانينـات القـرن الماضي[12].

هذا، وقد تعرضت النَّظرية الليبرالية للإعلام لنقد عنيف، مـن خـلال أعـمال الـدورة الثامنـة عـشر للمؤتمر العام لليونسكو عام 1974م، خاصَّة من قبل الدُّول النَّامية، التي نادت بإلغاء مفهوم حرِّيـة تـدفق المعلومات واستبداله بمفهوم آخر، هو التدفق الحر والمتوازن للمعلومات.

يتداخل مفهوم التدفق الحـر للإعـلام مـع عـدة مفـاهيم، مثـل حرِّيـة الإعـلام، والتـدفق الإعلامـي والتدفق المتوازن للإعلام، النُّمو الحر للوسائل الإعلامية، وقـد اسـتخدم هـذا المبـدأ في الـصراع بـين الإتحـاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، كوسيلة سياسية واقتصادية من الدُّول الغنية لتحقيق أهدافها في الدول النامية، الأمر الذي يؤكِّد سيطرة عدد قليل من الدُّول الـصناعية المتقدمـة عـلى سيل المعلومات المتدفقة الدول النامية ، وهو ما يتناقض مع حرِّية الإعـلام، التـي تعنـي أن يكـون تـدفق المعلومات في اتجاهين لتحقيق العدالة في مجال التبادل الإعلامـي الدَّولي، وهو ما جاءت به المادة التاسعة عشر (19) من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م، التي تنصُّ على أنَّ: "لكل شخص الحق بحرِّيـة التعبير ويشمل هذا الحق حرِّية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع وتلقيها ونـشرها دون اعتبـار للحدود وبشكل شفهي أو كتابي، مطبوع أو فني، وبأية وسيلة أخرى من اختياره"[13].

لقد أدى مبدأ التدفق الحر للإعلام إلى تدفق أحادي الجانب للرسائل الإعلاميـة، والـبرامج الإذاعيـة والتلفزيونية، والأفلام الوثائقية، والمنتجات الثقافية من الـدُّول المتطـورة إلى الـدُّول الأقـل تطـورا، والـدول النامية، وهو ما عزَّز من سيطرة مراكز القوى في العالم على عملية التدفق مـن الـشَّمال الغنـي إلى الجنـوب الفقير.

كما يؤثر التدفق أحادي الجانـب، حتـى عـلى الـدُّول الدَّاخلـة ضـمن إطـار جغـرافي واحد، ففي أوروبا مثلا تسيطر بعض الدُّول على سير المعلومـات والأخبـار المتدفقـة مـن القـارة الأوروبيـة، مثـل فرنـسا وبريطانيـا وألمانيـا، وهـذا لامتلاكهـا القـوة التكنولوجيـة

والاقتصادية، وكل مقوِّمات التطور والتفوق، متجاهلة الإنجازات والنَّجاحات المحقَّقة من طرف الدُّول الأوروبية الصغرى أثناء بثها للمعلومات خلال عملية التبادل الإعلامي.

ولقد خلص "يوهان جالتونغ Johan Galtung" في دراسته حول اتجاه التدفق الإعلامي الدَّولي إلى تقسيم العالم إلى دول المركز ودول الهامش، المركز الذي يمثل الدُّول المسيطرة والهامش يمثل الدُّول التابعة لدُّول المركز، واستنتج ما يلي[14].

1- أنَّ المركز يسيطر على تدفق الأخبار في العالم وبنسبة تفوق90% .

2- أنَّ الأخبار التي تتحدث عن المركز، تشغل الجزء الأكبر من مضمون الأخبار الأجنبية في وسائل إعلام دول الهامش، أكثر مما تشغله أخبار دول الهامش في وسائل إعلام دول المركز، وفي هذا الشأن صرح "زبينيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski" المستشار السَّابق للأمن القومي "أنَّه يتوجب على الولايات المتَّحدة الأمريكية، أن تملك هذه النسبة العالية من المادة الإعلامية، وأن تشيع في العالم النَّموذج الأمريكي للحداثة، من خلال تعميم المعايير والمبادئ الأمريكية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، والانحسار الكبير في سيادة الدُّول"[15].

3- هناك تدفق إعلامي قليل نسبيا للأخبار، ضمن نطاق دول الهامش.

4- التدفق الإعلامي الدَّولي، يعد واحدا من المجالات الرئيسية للاتصال الدَّولي.

5- أنَّ وكالات الأنباء الأربع الكبرى (UPI, Reuters, AFP, AP) هي المصادر الإعلامية المسيطرة على تدفق الأخبار الخارجية لمعظم دول شمال القارة الأمريكية، وغرب القارة الأوروبية وقارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

6- أنَّ وكالة الأنباء الرُوسية "تاس Tass" تعدُّ مصدر الأخبار الرئيسي لمعظم الدُّول الاشتراكية لأنَّها كانت تقدم خدماتها مجانا للدُّول الدَّاخلة ضمن المنظومة الاشتراكية.

الجدول رقم(01): يبين توزيع الأنباء التي تبثها الوكالات الأربع الكبرى يوميا[16]:

اسم الوكالة	عدد الكلمات الموزعة يوميا 2010	النسبة%
أسوشيتد برس (AP)	**17 مليون كلمة**	**%40.96**
اليونايتد برس أنترنشيونال (UPI)	**11 مليون كلمة**	**%26.51**
رويترز(Reuters)	**10.5 مليون كلمة**	**%25.30**
وكالة الصحافة الفرنسية (AFP)	**03 مليون كلمة**	**%07.23**
المجموع	41.5 مليون كلمة	%100

إنَّ هذا الجدول يؤكد مدى السَّيطرة التي تفرضها الوكالات الأربع الكبرى على التدفق الإعلامي الدَّولي، كما يؤكِّد الهيمنة الأمريكية المطلقة على هذا التدفق، من خلال وكالتي الأسوشيتدبرس (AP) واليونايتدبرس إنترناشيونال (UPI) اللتان توزعان وحدهما 28 مليون كلمة يوميا، إضافة إلى سيطرتها على بث المواد التلفزيونية المصورة.

كما تركز هذه الوكالات على الأخبار السِّلبية والسَّيئة عن الدُّول الأقل تطورا والنَّامية كالفساد والعنف والكوارث والإرهاب، أكثر من تناولها للأخبار الخاصَّة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وهذا ما حصل مع وكالتي الأنباء الفرنسية (AFP) والبريطانية رويترز(Reuters) عندما تناولتا أخبارا كاذبة عن وقوع اعتداءين إرهابيين، الأول في بومرداس، والثاني بالبويرة في جوان2008.

II/ المصادر العالمية للتدفق الإعلامي الأجنبي: **هناك ثلاثة مصادر أساسية للتدفق الإعلامي في العالم، وهي وكالات الأنباء العالمية العادية والفيلمية (المصورة)، والمحطات الفضائية الدَّولية إضافة إلى شبكة الإنترنيت.**

1 - وكالات الأنباء العالمية والسيطرة على تدفق الأخبار:

تعتبر وكالات الأنباء[*] News Agency خاصَّة الوكالات الأربع الكبرى، مصدرا للأخبار للكثير من وسائل الإعلام في أنحاء المعمورة، وخاصَّة الدول النامية، إذ تحتكر

هذه الوكالات معظم الأنباء المتداولة في العالم، وتهيمن على النشاط الإعلامي للكثير من الدُّول، ومع هـذا الاحتكار والسيطرة أصبح التدفق في اتجاه واحد ظاهرة تميز الحياة الدَّولية، من الدُّول المتقدمة التي تملك القـوة والوسـائل التكنولوجيـة المتطـورة، إلى الـدُّول الـصغرى والأقـل تقـدما، والتـي تفتقـد المقوِّمـات التكنولوجية، ممَّا تسبب بخلق مشكلات في عدم توازن التدفق الإعلامي، وهيمنة واضحة لوكالات الأنبـاء العالمية على حساب وكالات الأنباء المحلية، خاصَّة وأنَّ هذه الأخيرة تفتقر لكل المقوِّمات والأسـباب التـي تجعلها تُجاري وتنافس الوكالات العالمية الكبرى[17].

ولوكالات الأنباء دور رئيسيٌ في المجال الإعلامي، ونقل الأخبار والمعلومات بـصفة عامـة إذ أصـبح من المحتَّم على وسائل الإعلام، على اختلاف أنواعها، الاشتراك في أكثر مـن وكالـة أنبـاء، خاصَّـة وأنَّ الـدور الذي أصبحت تقوم به وكالات الأنباء العالمية بأنظمتها المختلفة، يزداد تطورا في ظل الثَّـورة التكنولوجيـة التي تميز وسائل الإعلام في عصرنا الحالي[18].

وبما أنَّ وكالات الأنباء، تعد مصدرا مهما ورئيسا للأخبار ضمن مسار العملية الاتصالية الأمـر الـذي جعلها تتبوأ مركز الصدارة في التعامل مـع الأحـداث، ومتابعتهـا وتغطيـة مجرياتهـا، عـبر شـبكة مراسـليها المنتشرة في مختلف المناطق، والأماكن السَّاخنة من العالم، ومكنَّها من الاستحواذ على حيز واسع ومـؤثِّر في مجال متابعة الأحداث وتغطيتها، وجعلها تهيمن على مسار ومجرى تدفق الأخبار.

وتتأكد هذه الهيمنة بمعدل الأنبـاء والأخبـار التـي تتلقاهـا دول العـالم عـبر محـور بـاريس، لنـدن نيويورك ممَّا جعل الجدل يزداد بشأن قضية التدفق الدَّولي للأنباء والأخبار، ويتبين هذا الاختلال في تـداول الأنباء والفرق الشاسع بين كمِّية الأخبار المرسـلة مـن الـدُّول الـصناعية الكـبرى إلى الـدُّول النَّاميـة، وكمِّيـة الأخبار المرسلة في الاتجاه العكسي، إذ لا تخصِّص وكالات الأنباء الكبرى إلَّا ما بـين 10 إلى 30% مـن أخبارهـا للدُّول النَّامية كلِّها[19]، ويغلب عـلى هـذه الأخبـار الجانـب الـسِّلبي وتـشويه صـورة الآخـر وخلـق صـورة

نمطية عنها، إضافة إلى عاملي التضليل والتعتيم الإعلامي الذي تمارسه هـذه الوكـالات في صـناعتها للأخبـار المتعلّقة بالدول النامية.

إضافة إلى هذا، فإنَّ العديد من الدول النامية، بل إنَّ الكثير منها ليس لوكالات الأنباء المحلية، وكذا الإذاعة والتلفزيون والصحف الوطنية مراسلين خاصين بها، أي أنَّها لا تملك مراسـلين يعملـون لحـسابها بـل تعتمد اعتمادا كلّيا على وكالات الأنباء العالمية للحصول عـلى الأخبـار والأنبـاء العالميـة، ويتـضح هـذا مـن خلال توزيع مراسلي وكالات الأنباء في العالم، حيث تتربع على الصدارة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكيـة في هذا المجال.

كما أنَّ التَّغطية الإخبارية للأحـداث الدَّوليـة، تختلـف بـين إعـلام الـدُّول المتقدمـة، وإعـلام الـدول النامية خاصَّة ما تعلـق بالأزمـات بمختلـف أشـكالها، والانقلابـات الـسِّياسية والعـسكرية، وانعـدام الأمـن والاستقرار وظاهرة الإرهاب، من أجل إعطاء صورة مشوَّهة وغير حقيقية، وإيصالها للعالم، وفق مـا يخـدم سياستها وسياسة الدُّول المنتمية إليها، كما تتجاهل هذه الوكالات كل ما يتعلق بالتَّنمية في الدول النامية، وعلى العكس من ذلك، فإنَّ الأحداث التـي تقـع في الـدُّول المتقدمـة هـي المـستهدف الأول مـن التغطيـة الإخبارية في إعلام الدول النامية.

ولعل تصريح رئيس الوزراء الهندي الأسبق الـسيِّدة "أنـديرا غانـدي Indira Gandhi" عـام 1976م أصدق تعبيرا عن هذه الوضعية، حيث تقول: "نحن نريد أن نسمع الأفارقة وهم يتحدثون عن الأحـداث الجارية في إفريقيا، ولابد أن تكونوا بالمثل، قادرين على سماع تفسير هنـدي للأحـداث الجَّاريـة في الهنـد، ومن المدهش أنَّنا لا نعرف إلَّا القليل جدًّا عن كبار الـشُّعراء والـروائيين والمـؤرخين والكتَّـاب المنتمـين إلى مختلف البلدان الأسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينيـة، في حـين أنَّنـا نعـرف أسـماء مـؤلفين وصـحفيين ثانويين كثر في كل من أمريكا وأوروبا"[20].

تُعرَّفُ وكالات الأنباء، على أنَّها "مؤسَّـسات خاصَّـة، أو تعاونيـة، أو حكوميـة، تعمـل في مجال جمـع الأخبـار والمعلومـات، وإمـداد المؤسَّـسات الإعلاميـة، وغـير الإعلاميـة بهـا، مقابل أجر"[21]، كما تستخدم العديد من المحرِّرين في مركزها الرئيسي، يتولون مهمة تحريـر

الأخبار عالمية كانت أو محلية وإرسالها بأسرع وقت ممكن إلى مكاتب الوكالة في الخارج، للتَّوزيع المحلي على الصحف، ومحطات الإذاعة والتلفزيون خارج المناطق المشتركة فيها مباشرة[22].

وتعد أيضا وكالات الأنباء، وسيلة من وسائل الإعلام غير المباشرة، تصل إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية المعروفة، كالصحافة المكتوبة، والمسموعة، والصحافة السمعية البصرية وهي إحدى الصناعات المغذية لوسائل الإعلام، إذ تقوم بجمع المواد الإعلامية، وتوزيعها على الصحف المشتركة فيها، وتسعى إمَّا إلى تحقيق الربح المادي أو تحقيق أهداف سياسية وأيديولوجية[23].

وهي أيضا، مصنع الأخبار في العالم، فهي مؤسَّسات كاملة، واحتكارات دولية لا يستهان بها تستخدمها الدُّول الكبرى لتنفيذ سياساتها الخارجية، فهي سلاح رابع بحق، إضافة إلى الأسلحة التقليدية، البرية، والجوية والبحرية[24].

إنَّ قدرات وكالة الأنباء التكنولوجية، وإطاراتها البشرية الكفأة التي تستعين بها في جمع الأخبار وتوزيعها بلغات عديدة في مختلف أنحاء العالم، هذه القدرات جعلتها تقوم بدور عالمي هام في نقل وتبادل الأخبار عبر مختلف أنحاء المعمورة، وفضلا عن هذا فإنَّ قدراتها المادية، تجعلها قادرة على نقل أخبار العالم، وتشكيل التصورات عن الشُّعوب وثقافاتها، وعن الأفراد والجماعات والوصول إلى كل فرد في مختلف أصقاع العالم.

ولوكالات الأنباء القدرة على الوصول إلى مناطق مختلفة، حيث يمكن لوكالة واحدة أن تغطي كل العالم بمجرد استخدام مُرسِلات ذات طاقة إرسال مُحدَّدَة، وتوجيه البث نحو بقعة جغرافية معينة، هذه الإمكانية تعطيها ميزة أقوى في التأثير عن باقي وسائل الإعلام الأخرى، لأنَّ طاقة الإرسال التي تحتاجها الكلمة المطبوعة للبث، أقل بكثير من الطاقة التي تحتاجها الصورة والصوت في البث إلى أماكن بعيدة.

ثمَّ إنَّ وكالات الأنباء بموجب طبيعة عملها، وتعاملها مع الأحداث اليومية السَّريعة، فهي أوسع انتشارا من بقية وسائل الإعلام الأخرى، بسبب قدرتها على جمع الأخبار من كل أنحاء العالم بإمكاناتها الذاتية[25]، وتوفرها على مراسلين في مناطق متعدِّدة

من العالم، فسعة الانتشار هذه توفر لها معلومات إضافية تجعل الإقبال عليها أكثر، ومنه يزداد تأثيرها على الصعيدين الدَّاخلي والخارجي، باعتبارها المزود للقارئ والمستمع والمشاهد بتفاصيل أكثر ومعلومات أدق، ومنه فوكالات الأنباء تؤثِّر بشكل فاعل في ذهنية المواطن، لأنَّها توفر له كامل اهتماماته وانشغالاته.

وهذا ما يجعل وكالات الأنباء تساهم في تنوير المواطن، وتعريفه بسياسة بلده الدَّاخلية والخارجية وتجعله مواكبا للتطورات الحاصلة في كافة المجالات السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق المعلومات التي تزوده بها وسائل الإعلام الأخرى، كالإذاعة والتلفزيون والصحافة المكتوبة والتي مصدرها بالطبع وكالات الأنباء.

وبالرغم من ظهور وكالات الأنباء الفيلمية (المصورة)، والمحطات التلفزيونية الفضائية، إلَّا أنَّ وكالات الأنباء لازالت تمثل مصدرا مفيدًا في التزوُّد بالأخبار، خاصَّة العاجلة منها في نشرات الأخبار على الهواء مباشرة[26].

بدأت أهمية وكالات الأنباء في القرن التاسع عشر، بعد إبرام الاتفاقية بين وكالة "رويترز" البريطانية و"هافاس" الفرنسية و"وولف" الألمانية سنة 1859م، والقاضية بتقسيم العالم إلى أسواق لأخبارها وكل ما يتعلق بتداول الأخبار وتوزيعها[27]، لتبرز فيما بعد الوكالات الأمريكية على غرار "اليونايتدبرس إنترناشيونال" و"الأسوشيتدبرس"، وبدأ مع هذا عهد الوكالات الاحتكارية الكبرى.

ولكن وكالتي "هافاس" الفرنسية و"وولف" الألمانية، لم يكتب لهما البقاء، لبروز وكالة فرنسية على أنقاض وكالة "هافاس"، تسمى وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) إلى جانب وكالة "رويترز" البريطانية وتعززت مواقعهما، باعتبارهما مصدرا للأخبار لأغلب التلفزيونات والإذاعات والصحف في المنطقة، بينما أصبح دور الوكالتين الأمريكيتين في باقي دول العالم أكبر، بسبب تفوقها التكنولوجي والمادي.

ويزوِّد وسائل الإعلام العربية، ومن بينها الجزائر أكثر من أربعين (40) وكالة للأنباء، لكن تبقى حاليا السَّيطرة المطلقة لوكالة الصحافة الفرنسية (AFP) ووكالة "رويترز Reuters" البريطانية، وهذا راجع إلى وشائج ثقافية ولغوية، وتاريخ مشترك متين يربط

فرنسا وبريطانيا بالمنطقة العربية، وفي السنوات الأخيرة بدأت وكالة الأنباء الألمانية (دوتش برس أجنتر Deutsche Presse-Agentur) التي تأسَّست عام 1949م تضطلع بدور كبير في نقل أخبار المنطقة العربية من داخل بلدانها، وليس من العواصم الغربية، وبهذا أضحت منافسا قويا لوكالات الأنباء العالمية العريقة، مثل وكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة رويترز البريطانية، وأصبحت الكثير من وسائل الإعلام العربية تنقل أخبار المنطقة العربية عن هذه الوكالة، سواء ذكرتها كمصدر، أو تسترت عليه، وقد برهنت هذه الوكالة على مهنيتها في نقل مجريات الأحداث في كل من تونس ومصر سنة 2011م، وهذه الوكالة الآن هي وكالة عالمية بكل المقاييس، إذ تتواجد في أكثر من 120 دولة حول العالم، وتتمتع بإمكانات مالية لا تتوفر حتى في الوكالات الأربع الكبرى[28].

أمَّا الجزائر، فتبقى وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) في الريادة لتزويد وسائل الإعلام الجزائرية بالأخبار والمعلومات والصُّور، تليها وكالة الأنباء البريطانية رويتر، ويتبين من خلال الإحصائيات أنَّ الوكالات الأربع الكبرى، تبث حاليا من الأخبار والمعلومات ما يقدر بـ41.5 مليون كلمة يوميا، وهذا ما يعني التأثير الكبير لهذا التدفق الإخباري على الدول النامية، كما أنَّ وكالات الأنباء الوطنية بحاجة ماسة إلى خدمات هذه الوكالات، لكونها المصدر الأول والرئيسي لأخبارها الخارجية، كما تشير الإحصائيات إلى أنَّ العديد من الوكالات الوطنية، تفتقر إلى المعدات والوسائل المطلوبة في إرسال المعلومات والأخبار إلى البلدان الأخرى، إضافة إلى افتقارها إلى كوادر بشرية مؤهلة لمنافسة الوكالات الكبرى، وعليه يمكن اعتبارها مجرد مكاتب لجمع وتوزيع المعلومات والأخبار لا أكثر.

كما أنَّ قلة الأخبار عن الدول النامية ، تعود إلى عدة أسباب، منها الإهمال المتعمد للوكالات الدَّولية للأخبار المتعلقة بالدول النامية، وكذا قلة مراسلي هذه الوكالات في هذه الدُّول حيث تؤكد إحصائيات توزيع مراسلي وكالات الأنباء العالمية في العالم أنَّ إفريقيا والشرق الأوسط في مؤخرة الترتيب، فإفريقيا يمثل عدد المراسلين بها 04% من

مراسلي الوكالات في العالم، والشرق الأوسط بـ 06% فقط، بينما تهيمن أوروبا وأمريكا الشَّمالية على نسبة التوزيع بـــ 28% لأوروبا و34% لأمريكا الشَّمالية[29].

والملاحظة البارزة حول عمل الوكالات الأربع الكبرى، هو اهتمامها بالبث الخارجي للأخبار على حساب البث الدَّاخلي، إذ نجد أنَّ وكالتي"الأسوشيتدبرس" و"اليونايتدبرس" الأمريكيتين، تبث الأخبار إلى أمريكا اللاتينية أكثر من الأخبار التي تبثها إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بل إنَّ الأمر يتعدى هذا، حيث هناك تطابق كبير في نسبة البث بين الوكالتين، وهو ما يعني أنَّ هناك تخطيطا مشتركا يصنع هاتين الوكالتين على الصَّعيدين الدَّولي والمحلي[30].

كل هذا، جعل الدول النامية لا تستطيع مقاومة الإغراق الإخباري، الذي تمارسه الوكالات العالمية رغم محاولتها التقليل من تدفق الأخبار، والتَّحكم فيها في مختلف أنحاء المعمورة حتى أنَّ بعض هذه الوكالات، نقلت مقراتها العامة إلى مراكز إقليمية، كما هو الحال بالنسبة لوكالة "اليونايتدبرس إنترنشيونال" (UPI) التي تتواجد في لندن وبروكسل وطوكيو وسانغفورة وبيروت ومكسيكو وفرانكفورت، إذ تنقل أخبارها إلى أمريكا اللاتينية في نيويورك باللغتين الإنجليزية والإسبانية كما أنَّها تقدم أخبارها إلى دول الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر مدينة طنجة المغربية.

وتقدِّم الوكالات الكبرى خدمات خاصَّة إلى المحطات الإذاعية والتلفزيونية عن طريق الأقمار الصناعية ووصل الحد بوسائل إعلام الدول النامية، وخاصَّة الصحافة المكتوبة إلى الاعتماد على وكالات الأنباء الدَّولية، حتى في تغطية الأحداث الواقعية في البلدان التي تنتمي إليها، وهو أمر خطير جدًّا على الأمن الوطني لهذه البلدان، لأنَّ أخبار هذه الوكالات ليست بريئة، والواقع يثبت ذلك، ففي الجزائر، وبتاريخ الثامن جوان 2008م أوردت وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) خبرا مفاده أنَّ اعتداءً إرهابيا وقع في بومرداس خلف ثلاثة عشر (13) قتيلا، مع أنَّ الحادثة خلفت قتيلين فقط، والخبر هذا تناقلته أغلب وسائل الإعلام العالمية، لأنَّ وكالة الأنباء الجزائرية لم تنشر بيان وزارة الدفاع الذي صدر

صبيحة يوم الاثنين التاسع جوان، إلَّا بعد الثالثة زوالا[31]، وتنقسم وكالات الأنباء إلى ثلاثة أقسام:

ا- وكالات الأنباء الوطنية: **تقوم هذه الوكالات بجمع المعلومات داخل الدَّولة التي تعمل فيها ثمَّ معالجتها وإرسالها إلى الخارج[32]، أمَّا الأخبار التي تأتيها من خارج القطر، فتقوم بنشرها فقط في بلدها مثل وكالة الأنباء الجزائرية والسورية والمغربية، وتعاني من وقوعها تحت سيطرة الأنظِّمة الحاكمة، وهو ما جعل منظمة اليونيسكو في 2001م توصي بتحسين ودعم الوكالات المحلية ودعت إلى الفصل بين العمل الإعلامي والسِّياسة[33].**

ب- وكالات الأنباء الإقليمية: **وهي في الأصل وكالات وطنية، لكنَّها تحولت إلى مراكز لتبادل الأخبار بين عدة دول تقع في منطقة واحدة، أو بين دول متجاورة، مثل وكالة "أرمن برس" و"نيوز روم"، و"وكالة إيتا".**

ج- وكالات الأنباء العالمية: **هذه الوكالات ما اكتسبت صفة العالمية، إلَّا لأنَّها تجمع وتعالج وتخزن وترسل الأخبار من العالم كلِّه إلى العالم، حيث ساعد ظهور هذه الوكالات على تطور الصحافة، وتُقدِّم هذه الوكالات خدمات معقَّدة ومتنوعة، فمنها الخدمات العامة، التي تغطي كامل الأحداث الكبيرة إلى الخدمات المتخصِّصة والمختلفة، سواء كانت علمية أو رياضية أو وطنية أو مالية، كما تعد من أهم المنابع الخبرية من حيث جمع الأخبار، ونشرها فور ورودها، ومن أبرز الوكالات التي تعتبر مصدرا للأخبار في العالم والتي تعرف بالأربعة الكبار Big Four[34] نجد:**

- وكالة الأسوشيتدبرس Associated Press (Ap): **يعود تاريخ نشأة هذه الوكالة إلى ماي 1848م عندما اجتمع مسؤولو ستة صحف أمريكية في مقر صحيفة "نيويورك صن New York Sun" لمناقشة قضية التكاليف المرتفعة لجمع الأخبار من أوروبا بواسطة التلغراف، وطرح الصحفي "ديفيد هال David hull" من صحيفة "Journal of Commerce" حلًّا يقضي بإنشاء مؤسَّسة لجمع الأخبار، تسمى "أسوشيتدبرس Associated Press"[35]، كمؤسَّسة غير عادية باسم الجمعية التعاونية**

لأصحاب الصحف ثمَّ اكتسبت بالتدرج صفة العمومية، حتى أصبحت تغطي كل الولايات المتَّحدة الأمريكية، بل إنَّها احتكرت العمل الإعلامي والإخباري فيها.

وفي عام 1870م اتفقت هذه الوكالة مع الوكالات الأوروبية الثلاث لاقتسام تغطية الأخبار العالمية بينها، ولم تحصل إلَّا على تغطية الولايات المتَّحدة الأمريكية حتى ثلاثينيات القرن الماضي، حيث تمَّ إيقاف تنفيذ هذه الاتفاقية، وتوقيع اتفاقية جديدة عام 1927م تقضي بإعادة النَّظر في التقسيم الدَّولي ليصبح لها الحق في تغطية أمريكا الشَّمالية، والممتلكات الأمريكية في العالم.

وفي عام 1931م فتحت الوكالة فروعا لها في كل من لندن وباريس وبرلين، لتبدأ التغلغل في السوق الأوروبية للأخبار، حيث تقدم الوكالة خدماتها لأكثر من عشرة آلاف جريدة، وتزود المحطات الإذاعية والتلفزيونية بالأخبار في أكثر من مئة بلد، ولديها أكثر من 110 مكتب داخل الولايات المتحدة الأمريكية و138 مكتبا بالخارج، ويبلغ عدد العاملين بها أكثر من 3700 موظف يمثل الصحفيين والمُحرِّرين ثلثي هذا العدد[36]، ولدى الوكالة شبكة أسلاك تلغرافية خاصَّة وكابلات عابرة للمحيطات وتغطي الأخبار على مدار السَّاعة بمعدل 17 مليون كلمة يوميا، وتشتهر ببثها للصور اللاسلكية وتعاونها مع الوكالات العالمية[37].

- وكالة رويترز **Reuters: تعد هذه الوكالة من أكبر الوكالات الدَّولية في مجال الأخبار والمعلومات أسَّسها الألماني "بول يوليوس رويتر[**] Paul Julius Reuter" سنة 1851م الذي كان يعمل في وكالة "هافاس" الفرنسية[38]، والذي فشل في إنشاء وكالة أنباء بفرنسا وألمانيا ليستقر في لندن، ويؤسِّس الوكالة المسمَّاة باسمه، بعد اكتسابه الجنسية البريطانية.**

بدأت "رويترز" نشر خدماتها الإعلامية دوليا في عام 1858م بافتتاحها مكاتب لها في جميع أنحاء أوروبا، مستفيدة من انتشار خطوط التلغراف في القارة الأوروبية في ذلك الوقت[39] وتقوم "رويترز" بتزويد أسواق المال والأعمال، ووسائل الإعلام المختلفة بخدمات إخبارية متنوعة تشمل الخدمات النصِّية والرقمية والأشكال البيانية وقواعد

البيانات، إلى جانب الأخبار المصوَّرة والفيلمية، وتنشر أخبارها بشكل منتظَّم في أكثر من ستة آلاف (6000) جريدة في العالم، ولديها شبكة كبيرة من المراسلين والعاملين، تضم 2035 صحفيا ومصورا في 169 فرعا، يخدمون 163 دولة حول العالم(40).

تقدم "رويترز" خدماتها الدَّولية بـ 25 لغة، وتبث حوالي 10,5 مليون كلمة يوميا، كما نجحت في اقتحام مجال الخدمات الإخبارية التلفزيونية المصوَّرة في 1992م، عندما اشترت وكالة تلفزيونية أطلق عليها اسم " تلفزيون رويترز Reuters Television "، وبهذا استطاعت أن تسيطر على تدفق الأخبار المصورة لمحطات التلفزيون في العالم(41)، وفي سنة 1997م بلغت أرباح رويترز حوالي 1.852 مليار جنيه إسترليني، وهو أكثر من الدَّخل القومي البريطاني من الإعلام والمنتجات المتداولة(42).

- وكالة الصحافة الفرنسية(***) Agence France Presse (AFP): تعد وكالة الصحافة الفرنسية امتدادا للوكالة الفرنسية "هافاس"، التي أسَّسها "شارل لويس هافاس Charles Louis Havas" سنة 1835م، وهي الوكالة الأقدم على الإطلاق من حيث النشأة(43)، وكانت هذه الوكالة عند نشأتها مدعَّمة من طرف الحكومة الفرنسية، ثمَّ ما لبثت أن استقلت عام 1957م، ليشرف على إدارتها مجلس يمثل الصحف والإذاعة والشَّعب، إضافة إلى ممثل عن الوكالة نفسها.

تعمل وكالة الصحافة الفرنسية 24/24 ساعة لتقديم تغطية إخبارية سريعة على مدار السَّاعة، ويتميز فريق العمل فيها بالتَّنوع الثقافي والاجتماعي واللغوي، ويصل عدد الموظفين إلى 2900 موظف، من بينهم 996 صحفي ومحرِّر وإداري من ثمانين(80) جنسية مختلفة يعملون بست (06) لغات هي: الفرنسية والإنجليزية، والإسبانية، والبرتغالية، والألمانية، والعربية، في مجالات الفيديو والنَّص والصور وخدمات الملتيميديا والرسوم البيانية(44)، وتغطي الوكالة الأحداث انطلاقا من خمسة مراكز تحرير رئيسية عبر العالم والتي بدورها تنسق النشاطات الإخبارية لمكاتبها المنتشرة عبر 165 دولة، وتتواجد رئاسة التحرير المركزية في العاصمة الفرنسية باريس، ومكاتبها الإقليمية الرئيسية في واشنطن، وهونج كونج ونيقوسيا، ومنتفيديو.

تبث وكالة الصحافة الفرنسية خمسة آلاف خبرا يوميا بست لغات رئيسية، وتقدم تغطيـة إخباريـة متنوعة وتوفر معالجة كاملة للأحداث في مختلف القارات، وخدمات الملتيميديا نصًّا وصورة، ورسـم بيـاني ثابت وتفاعلي لكل الوسائل، وثمانية ملايين "Image forum"، ولدى الوكالـة 500 مـصور يعملـون عـلى نقـل الصور الحيَّة، وتبث الوكالة من 2500 صورة إلى ثلاثة آلاف صورة يوميـا، كـما تحتـوي أرشـيفا مركزيـا يقـدر بخمسة آلاف ملف يوميا من صور ورسوم بيانية، وتبث أكثر من 03 مليون كلمة يوميا عـلى مـدار الـسَّاعة ومن مزاياها أنَّها تقدم أخبارا قليلة نسبيا باللغة الفرنسية[45].

توحَّدت وكالة الصحافة الفرنـسية في جـانفي1997م مـع وكالـة "بلـوومبرغ Bloomberg Multipanel Information Screen"، التي تأسَّست بنيويـورك في أكتـوبر 1981م مـن طـرف "مايكـل بلـوومبرغ Michael Bloomberg"، والتي كانت تبث من لندن على القناة الفضائية الأوروبية[46].

- وكالة اليونايتدبرس أنترناشيونال (United Press International (UPI: جاءت الوكالة نتيجة دمج بين وكـالتي "اليونايتدبرس" (UPA) ووكالة الأنباء الدَّولية(INS)[****]، وهي مـن أهـم الوكـالات في الولايـات المتَّحـدة الأمريكية، بل كانـت في ثمانينـات القـرن المـاضي الوكالـة الأولى مـن نوعهـا في مجـال صـناعة الأخبـار[47]، وتشتهر بخدماتها التلفزيونية، ولديها مئة 100 فرع داخل الولايات المتَّحدة، و526 مكتبا في مختلـف دول العالم.

لدى الوكالة سبعة آلاف مشترك، بما فيها الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية، وأكـثر مـن 2000 مشترك خارج الولايات المتَّحدة الأمريكية، ويبلغ عدد الـصحف والمحطـات الإذاعيـة التـي تزودهـا الوكالـة بالإخبار والصور أكثر من 2244 صحيفة وإذاعة داخل الولايات المتَّحدة الأمريكية وخارجها، وتعمـل الوكالـة 24/24 ساعة بمعدل 11 مليون كلمة يوميا، وراء وكالة "الأسوشيتدبرس" التي تبث سـبعة عـشر 17 مليـون كلمة يوميا، بخمسين لغة عالمية، بما فيها اللغات العالمية الرئيسية.

إنَّ تاريخ إنشاء وكالة "اليونايتدبرس انترناشيونال" يعود إلى العـام 1958م، لكنَّها اليـوم تعـد أكـبر الوكالات في العالم، بل تحتكـر القطـاع الإعلامـي، وصـناعة الأخبـار في العـالم مـع الوكـالات الـثلاث الكـبرى الأخرى.

إضافة إلى وكالات الأنباء العادية، فإنَّ هناك مصدرا آخـر لتـدفق الأخبـار والـصور في العـالم وهـي وكالات الأنباء الفيلمية (المصوَّرة) التي تعتبر مصدرا هاما لأخبار التلفزيون المصورة، والتي تشكل صـورها مساحة كبيرة من نشرات أخبار تلفزيونات العـالم الثالـث، خاصَّـة وأنَّ بدايـة الوكـالات الفيلميـة يعـود إلى الخمـسينات، حيـث ظهـرت أول وكالـة فيلميـة تـسمَّى:Television United Press Moveition (UPMT) التـي تخـضع للملكيـة المـشتركة مـع وكالـة Independent New TV في بريطانيـا عـام 1957، ثـمَّ ظهـرت الخدمـة التلفازية الأوروبية (SETE) التي تخضع لشبكتي تلفزيون ووكالة أنباء ألمانيا الاتحادية ثمَّ تغيَّر اسم وكالـة (UPMT) إلىUnited Press International Television News، وتغيَّر كذلك اسم الوكالة البريطانيـة إلى"الفيزنيـوز Visnews"، ثمَّ إنَّ أول تبادل أخبار منـتظم كـان عـام 1961م وحتـى1963م، إذ أرسـلت الوكالـة أول مـادة إخبارية مصوَّرة، ولكن دورها لم ينتظم إلَّا عام 1965م بعد إبرام العقود مع إتحـاد الإذاعـات الأوروبيـة، للحصول عـلى أفلامهـا الإخباريـة[48]، وتعـود ملكيتهـا إلى المليـاردير الـسعودي "وليـد الإبـراهيم"، مالـك مجموعة تلفزيون الشرق الأوسط (MBC).

للإشارة فإنَّ هناك أربع وكالات أنباء مصورة رئيسية تحتكر سوق الأنباء المـصورة في العـالم اليـوم وهـي: وكالـة CBS News، ووكالـة United Press International Television Newsووكالـة الخدمـة التلفازيـة الألمانية Deutsche Presse-Agentur، ووكالة فيزنيوز البريطانية Visnews.

تكمن خطورة هـذه الوكـالات في كونهـا، تقـوم عـن عمـد مـع سـبق الإصرار بـإغراق الإعلام العربي بأخبار يتم اختيارهـا، وصـياغة مفرداتهـا وفقـاً لمعـايير اجتماعيـة وسياسـية لا تراعي مصالح المجتمعات الموجهة إليها، وتحاول تمرير المـصطلحات ذات المـضامين الفكريـة والسِّياسية التي تراعي بالدَّرجة الأولى مـصالح القـوى والجهـات الدَّوليـة التـي تعمـل عـلى

تدجين واحتواء الدُّول العربية ثقافيًا وسياسيًا[49]، ويرى "آلان شارتييه Alain Émile Chartier" أنَّ: "وكالات الأنباء الأربع الكبرى تقوم بتحديد أجندة العالم على النحو التالي"[50]:

- إنَّها تحدد الأساس اليومي للأخبار، لأنَّ ما تعتبره هذه الوكالات أخبارا هو الذي يُطبع في الصحف ويبث عبر وسائل الإعلام المرئية.

- إنَّ وكالات الأنباء العالمية الأربع تحدد أهمية الأخبار، حيث يتم إعطاء أهمية لبعض الأحداث والتقليل من أهمية أحداث أخرى.

- إنَّها تضع القواعد التي يقوم على أساسها الصحفيون بجمع الأخبار.

2- الشركات الإعلامية والمحطات الفضائية الدَّولية: **يقول "ولتر رستون Walter Wriston ": "إنَّ تحطم الحدود أمام المعلومات ليس قضية تقنية فقط، فقد أصبح هناك سوق عالمية للمعلومات يشمل شركات دولية تزداد قوة باستمرار، وتخرِّب بفعالية سلطة الحكومة"[51].**

ا- المجموعات الإعلامية الكبرى: **بدأ التفكير في تكريس السَّيطرة على وسائل الإعلام والتحكم فيها مع الحرب العالمية الثانية في الولايات المتَّحدة الأمريكية، للتحكم في الرأي العام الأمريكي والعالمي بصفة عامة، عن طريق الشَّركات المتعدِّدة الجنسيات التي تنشط في قطاع الإعلام كمؤسَّسة "تايم وورنر Time Warner" و"وولت ديزني Walt Disney" و"نيوز كوربوريشنNews Corporation" ومجموعة "نيو هاوس New House" وغيرها والتي ترتبط كلِّها بمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتَّحدة الأمريكية[52].**

ويسيطر على هذه المؤسَّسات الإعلامية العملاقة اليهود، المنتسبين إلى مجلس العلاقات الخارجية الذين يحتكرون الإعلام العالمي والأمريكي، ولعل أبرزهم "روبرت ميردوخ[*****]Murdoch Rupert" عملاق الإعلام العالمي، ومالك مجموعة "نيوز كوربوريشن الإعلاميةNews Corporation" التي تستحوذ على 40% من المؤسَّسات الصحفية البريطانية.

في ثمانينات القرن الماضي، بدأ التحول في اتجاه العولمة في مجال الإعلام، ففي البداية كانت فروعا لمؤسّسات، ثمَّ تطورت لتصبح مجموعات عملاقة، نظرا لحاجة الأفراد للمواد الإعلامية، وساعدها في ذلك تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتحولت بذلك المواد الإعلامية إلى سلع استهلاكية، ونشر ثقافة الاستهلاك، وتوحيد الثقافات، وهذا عن طريق قولبة الوعي والسلوك من خلال النمطين المعروفين.

1- الإعلام الخبري لنشرات الأخبار والتعليقات والأحداث، والإعلام الوثائقي، وغيرها من الوسائل والمنتجات، التي تقوم بعمليات التكيف الإيديولوجي لصالح الجانب السِّياسي للعولمة.

2- الإعلان التجاري الذي يؤثر في الوعي واللاوعي والسلوك والفكر والعادات، ويقوم بالتكييف الوجداني والسلوكي لصالح الجانب الاقتصادي[53]، وانطلاقا من هذا النمط، أصبحت العولمة الإعلامية تمثل قيمة اقتصادية متنامية في ظل ما يسمَّى باقتصاد المعلومات، وزادت استثمارات صناعة المعلومة، لتصبح سنة 2004م أكثر من ثلاث تريليونات دولار سنويا.

والملاحظة البارزة، أنَّه في عام 1983م كانت تسيطر على معظم الوسائل الإعلامية في الولايات المتَّحدة الأمريكية 50 شركة كبيرة، ثمَّ تقلَّص العدد إلى 23 شركة عام 1993م، ومع نهاية الألفية الثانية أصبحت سبع (07) شركات عملاقة فقط، ليستقر العدد عند أربع (04) شركات فقط حاليا وتشير الإحصائيات إلى وجود ست (06) شركات عملاقة تسيطر على الأنشطة الإعلامية في العالم أربع منها أمريكية، وواحدة أوروبية، وأخرى أسترالية أمريكية[54]، وهذه المجموعات هي:

1- مجموعة نيوز كوربوريشن: News Corporation تعد أكبر لاعب إعلامي دولي في مجال الإعلام حول العالم، وهي أعقد وأوسع مجموعة في العالم، فقد تجاوزت ميزانيتها وأرباحها ميزانيات الكثير من الدُّول، ممَّا أعطاها نفوذا وتأثيرا في السِّياسة الدَّولية، ووصلت مؤسَّساتها إلى أكثر من 800 مؤسَّسة إخبارية وإعلامية في أكثر من 56 بلدا، تمتلك المجموعة أكثر من 175 صحيفة شهيرة أبرزها: "ذا

التايمز اللندنيـة The times" ، "سـانداي تـايمز Sunday Times" ، "ذا صـن The Sun" ، وفي أمريكـا تمتلك المجموعة "نيويورك بوست New York Post" ، "وول سـتريت جورنـال Wall Street Journal" و"نيوز أف ذي وورلد News of The World" ومجلـة "بـارونز الماليـة Barron's Magazine" ووكالـة أنبـاء "داو جـونز Dow Jones" ومجلـة "ويكـلي سـتاندارد Weekly Standard" النَّاطقـة باسـم المحافظين الجدد في البيت الأبيض[55].

وفي المجال التلفزيـوني، تمتلـك مجموعـة نيـوز كوربوريـشن 12 محطـة تلفزيونيـة في أمريكـا وشـبكة "فيـاكوم Viacom" مالكـة CBC، وشـبكة "فـوكس Fox" ذات التوجُّهـات الـصهيونية ومحطـة تلفزيون "Direct tv" التي حصل عليها بدعم مـن لجنـة الاتـصالات الفيدراليـة الأمريكيـة مقابـل 6.8 مليار دولار[56] كما تمتلك قنوات "TV Star" الموجَّهة للشَّرق الأوسـط، بلغـت أرباحهـا في الربـع الثـاني من عام 2011م أكثر من 683 مليون دولار[57]، وتعـود ملكيتهـا لإمبراطـور الإعـلام العـالمي والأسـترالي "روبرت ميردوخ Murdoch Rupert".

2- مجموعة أمريكا أون لاين تايم وارنر:Time Warner Aol جاءت هذه المجموعة نتيجة اندماج بين مجوعة أمريكا أون لاين، ومجموعة تايم وارنر عام 2000م بلغـت قيمتـه 350 بليـون دولار، تمتلـك أمريكـا أون لاين 55% من المجموعة الجديدة، و45% الباقية لتايم وارنر، حيث قال الـسكرتير العـام للإتحـاد الـدَّولي للصحفيين: "إنَّ هذا الاندماج سوف يؤدي إلى إعادة تحديد عوالم الاتصال والتسلية والتجارة، وأنَّـه يهـدد الديمقراطية والتعددية، ويقلل نوعية الرسائل التي تقدمها الوسائل الإعلامية، وإنَّنا نواجه تهديـدا خطـيرا لتنوع وسائل الإعلام"[58].

تملـك هـذه المجموعـة شـبكة " CNN " المـشهورة وشـبكة " HBO ، TNT " وكذلك قنـاة الحـرَّة، وتنـشر المجموعـة مجـلات مـصوَّرة، منهـا "مجلـة تـايم Time"، و"مجلة بيبول People" و"مجلـة سـبورتس ايلـستريتد Sports Illustrated"، فـضلا عـن ثلاثين مجلة أخرى، حيث بلغت عائداتها المالية عام 1999م نحو ثلاثـين (30) بليـون

دولار[59]، كما تملك مكتبة ضخمة في الإعلام، بستة آلاف فيلم، وبرامج تلفزيونية فاقت 32 ألف برنامج، وأربعة عشر ألف برنامج رسوم متحركة واستوديوهات برامج وأفلام، ودور عرض للسينما والتي يفوق عددها أكثر من عشرة ألاف شاشة[60].

3- مجموعة والت ديزني Walt Disney : **تأسَّست المؤسَّسة في 16 أكتوبر 1923م، وتعد ثالث أكبر إمبراطورية إعلامية في العالم، وهي أكبر منتج لبرامج الأطفال في العالم[61]، من أنشطتها شبكة ABC الأمريكية الضخمة التي اشترتها عام 1995م، كما تملك "محطة EBC" الإذاعية التي تغذي 4600 محطة إذاعية أخرى، فضلا عن امتلاكها محطات تلفزيونية دولية متعددة مثل "Disney Espn" الرياضية ومراكز ألعاب وترفيه، وسبعة صحف يومية، وثلاث شركات لإصدار المجلات، كما تمتلك استوديوهات أفلام وبرامج "تلفزيون هوليوود Hollywood Television" ووصلت عائداتها إلى 35.51 مليار دولار سنة 2007م، وأرباح وصلت إلى 7.82 مليار دولار[62].**

4- مجموعة برلتزمان Bertelsmann: **أسَّسها الألماني "كارل برلتزمان Carl Bertelsmann" عام 1835م، وهي ملكية ألمانية، وهي أكبر مجموعة إعلامية في أوروبا، ورابع أكبر مجموعة دولية بعد كل من أمريكا أون لاين تايم وارنر، ومجموعة "فياكوم Viacom" ومجموعة ديزني تمتلك قنوات تلفزيونية في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، إضافة لامتلاكها لمئة (100) مجلة في أوروبا وأمريكا وشركات نشر للكتب بمختلف اللُّغات الأوروبية، ويبلغ دخلها السنوي 15 بليون دولار[63].**

تمتلك مجموعة برلتزمان للموسيقى (BMG) فروعا في خمس قارات، وتسيطر على 14% من السوق العالمي للموسيقى، كما أنَّ لها اهتمامات في مجال التلفزيون، إذ تمتلك 50% من شبكة "CIT.UFA" التلفزيونية التي تعد أكبر شبكة إذاعية وتلفزيونية في أوروبا، والتي تمتلك 24.9% من محطة فوكس، ولها العديد من المحطات التلفزيونية في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والسويد وجمهورية التشيك[64].

5- مجموعة الإذاعات الأوروبية: **نشاطات هذه المجموعة متنوعة، ولها تحالفات مع العديد من المجموعات الإعلامية، تمتلك 13 محطة تلفزيونية في أمريكا، إضافة إلى شبكات بث فضائي دولي وشركات إنتاج تلفزيوني وسينمائي، كما لها نشاط قوي من أجل التوسُّع في العالم، حيث أنفقت في السنوات الأخيرة بليون دولار للتوسُّع في أوروبا فقط، كما أنَّها مجموعة إعلامية قوية في أمريكا ويتجاوز دخلها السنوي خارج أمريكا 13 بليون دولار[65].**

إضافة إلى هذه المجموعات، هناك مجموعات أخرى لا تقل أهمية عن المجموعات السابقة مثل مجموعة "تيلي كومنيكيشن إنك Telecommunication Inc" التي يفوق دخلها السنوي 07 بليون دولار[66]، كما تمتلك قمرين صناعيين للبثّ الفضائي الدَّولي بقيمة 600 مليون دولار ومجموعة "General Electric" التي بلغت أرباحها31 مليار دولار عام 2002م، ويبلغ عدد موظفيها 300 ألف عاملا داخل الولايات المتحدة وخارجها، تملك "شبكة NBC" التي تخدم 13 محطة مملوكة وأكثر من 200 محطة تلفزيونية أمريكية مرتبطة بها[67].

تكمن خطورة هذه المجموعات الإعلامية الكبرى على الدول النامية، ومن بينها الجزائر في مضمون التغطية الإعلامية عبر القنوات الفضائية، التي تقوم على إغراق هذه الدُّول بالمواد الإعلامية على اختلاف أنواعها، قصد التأثير في عقول النَّاس واختراقها، وهذا عن طريق إشاعة المعلومة الإعلامية واعتماد الإثارة وعنصر التسلية حتى في تعاملها مع الأحداث، فضلا عن التشويه المتعمَّد لما يقدَّم والتركيز على تغطية الأزمات واعتمادها على السبق الصحفي، حتى ولو كانت المعلومات المنشورة كاذبة، وغير دقيقة ومشوهة.

وبفضل ثورة المعلومات والاتصالات أصبحت هذه المجموعات شركات أخطبوطية، لا وطن لها ولا مركز لها، وأضحت الدَّولة بذلك وسيلة من وسائل هذه الشَّركات، بدل أن تكون هذه الشَّركات وسيلة من وسائل الدَّولة، وفقدت معها السُّلطة السِّياسية قدرتها على التحكم في حركة الدَّاخل السِّياسي لأنَّ مصادر التأثير ووسائله، أصبحت متعدِّدة في عالم اليوم[68].

ب- المحطات الفضائية الدَّولية:

تعد الفضائيات من وسائل الاتصال الجماهيري الفعَّالة التـي أصـبح لهـا دور أسـاسي في التـأثير على حياة النَّاس، وخاصَّة بعد انتشار البث الفضائي، ولعل المعلومات الإخبارية أهـم مـا يبثـه التلفزيـون، وتثير اهتمام الإنسان المعاصر، وتؤثِّر فيه، بل أصـبح للفـضائيات الإخباريـة سـلطة حقيقيـة عـلى الحكَّـام والسِّياسيين في العالم، كما تعتبر مصدرا مهمًّا لتدفق الأخبار على الـدول الناميـة، وازداد خطرهـا مـع تزايُـد عددها وأنواعها، وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التـي تعتمـد عليهـا هـذه الفـضائيات فـضلا عـن أنَّ ملكيتها تعود إلى واحدة، أو أكثر من الإمبراطوريـات الإعلاميـة التـي سـبق ذكرهـا، ومـن بـين الفـضائيات الدَّولية التي تعد مـصدرا للأخبـار في الـدُّول العربيـة، نتنـاول أربعـة فـضائيات، اثنتـان غربيتـان واثنتـين عربيتين، ويتعلق الأمر بكل مـن "CNN الأمريكيـة" و " BBC البريطانيـة" و "الجزيـرة القطريـة" و"قنـاة العربية".

1- محطة CNN الأمريكية:

تأسَّست هذه المحطة في الفاتح جوان عام 1980م من قِبَل "تد تيرنر Ted Turner" صاحب مجموعـة تيرنر للبث الإذاعي، الذي أعلن عن فكرة تأسيس محطة تلفزيونية تعمـل عـلى مـدار الـساعة تحـت اسـم "شبكة الأخبار الكابلية Cable News Network"[69].

بدأت "CNN" بداية متواضعة، ولم يتجاوز إرسـالها حينـذاك مليونـا و700 ألـف مـتر، وفي جـانفي 1982م شرعت ببث أخبارها على مدى 24 ساعة باسـم الأخبـار الرئيـسية "Headline News" ويقـدر عـدد العاملين بها أكثر من أربعة آلاف ما بـين صـحفي وفنِّـي[70]، وللـشبكة ثلاثـين مـصدرا لجمـع الأخبـار عـبر مكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم والمقدرة بـــ 100 مكتـب داخـل الولايـات المتحـدة و200 مكتبـا خارجهـا[71]، وتـشير الدِّراسـات إلى الـدور البـارز الـذي لعبتـه شـبكة "CNN" في التـأثير عـلى الـسِّياسات الخارجية للدُّول، من حيث تشكيلها واتخاذ القرارات بشأنها حتى سمِّيت هـذه الظـاهرة بظـاهرة " CNN effect CNN"[72].

تغطي "CNN" العالم كلَّه عبر تسعة أقمار صناعية، وتمتاز بتنوع برامجها وأهدافها والمتمثلة في التقارير الإخبارية والاقتصادية، والتقارير السِّياسية، والبرامج الدعائية، خاصَّة الدعاية للديمقراطية الأمريكية وتصديرها للعالم، كما لديها التقارير الوثائقية المتعلقة بأكثر القضايا إثارة للجدل، إضافة إلى التقارير الرياضية والمقابلات التلفزيونية.

لعبت "CNN" دورا بارزا في حرب الخليج الثانية(******)، خاصَّة ما تعلق بصناعة الخبر الموجَّه إلى العراق من أجل التأثير على معنويات أصحاب القرار السِّياسي، ببث الأخبار المضخمة، وبث روح اليأس في نفوس مشاهديها، وتمرير المعلومات الخاطئة والمضلِّلة، بقصد تحويل الانتباه والحصول على معلومات استخباراتية لصالح المخطط الأمريكي.

يقول "جون سونونو John Sununu" رئيس موظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج "بوش الأب George bush" إبَّان حرب الخليج الثانية: "أنَّنا لسنا في حاجة إلى "CIA" مادام لدينا "CNN"[73]، ويقول "بطرس بطرس غالي" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة عنها، وعن دورها: "لعله لم يعد خافيا عن أحد، بأنَّ صورة قناة "CNN" أصبحت أكثر نفوذا على قرار أي رئيس أمريكي من مذكرات وزراء خارجيته ومستشاريه"[74]، وذكرت السيدة "مادلين أولبرايت Madeleine Albright" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أنَّ: "عدد أعضاء مجلس الأمن ستة عشر عضو، منهم خمسة دائمين، وعشرة ينتمون إلى الجمعية العامة، والعضو السادس عشر هو محطة CNN"[75].

تعرَّضت "CNN" للعديد من الانتقادات من رجال الإعلام والمتخصِّصين، من بينها اعتمادها على مبدأ التضخيم والتضليل والتعتيم الإعلامي، وتركيزها على الشؤون الخارجية من خلال الأزمات والحروب والكوارث، وإهمالها للظواهر الإيجابية في بلدان العالم الثالث، والأخطر من ذلك ارتباطها بدوائر الاستخبارات الأمريكية، التي تتحكم في اتجاهاتها الإعلامية وقراراتها عن طريق تمرير المعلومات الكاذبة.

2- محطة BBC البريطانية:

تعود ملكيتها لمحطة "BBC" الأم، التي تعدُّ مؤسَّسة للخدمة العمومية وهي هيئة قومية مستقلة، لكنَّها مرتبطة بالدَّولة من النَّاحية الاقتصادية والإيديولوجية والتي تهيمن على البث التلفزيوني في بريطانيا.

بدأت "BBC" البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية ابتداء من سنة 1986م بعد موافقة الحكومة على ذلك، وفي نوفمبر 1991م أطلقت خدمة التلفزيون العالمي المعروف باسم "BBC WSTV" بتمويل من وزارة الخارجية البريطانية[76].

ومن أجل استقطاب المشاهد العربي، أطلقت "BBC" قناة تلفزيونية إخبارية باللُّغة العربية في جويلية عام 1994م ، لكن سرعان ما توقفت القناة لأسباب مالية، وفي 11 مارس 2008م أعادت "BBC" إطلاق قناتها الإخبارية باللُّغة العربية، والمسمَّاة "BBC Arabic".

إنَّ محطة "BBC" مقارنة بـــ "CNN" ليست محطة ذات تأثير دولي كبير، نظرا للتقليدية من ناحية صياغة الأخبار، وعدم قدرتها على المنافسة الإعلامية مع المحطات الإعلامية البارزة[77].

3- قناة الجزيرة القطرية **Al- Jazzera Satellite Channel:**

بتمويل من الحكومة القطرية لبناء البنية الأساسية لها، على أن يمتلكها القطاع الخاص، ويديرها مستقبلا، تمَّ تأسيس القناة في الفاتح من نوفمبر سنة 1996م، حاملة شعار الرأي والرأي الآخر، لمنافسة قناة "CNN" الأمريكية و"BBC" البريطانية[78].

كانت بداية البث الفضائي لقناة الجزيرة بست (06) ساعات يوميا على القمرين "عرب سات Arabsat" و"النيل سات Nilesat"، لتكون أول فضائية عربية متخصِّصة بالأخبار والبرامج السِّياسية على غرار "CNN" و"BBC"، ثمَّ تطور إلى 24 ساعة يوميا حاليا، لتقدم خدماتها الإخبارية وبرامجها الحوارية والوثائقية، معتمدة على توفير تغطية واسعة وبسرعة من خلال عدد كبير من الصحفيين يتجاوز 700 ما بين مراسل وصحفي[79]، وبعد ذلك عمدت الجزيرة إلى تنويع خدماتها عن طريق فتح قنوات متخصِّصة، "كالجزيرة

أطفال"، و"الجزيرة وثائقية"، و"الجزيرة مباشر" و"الجزيرة الرياضية" بمختلف فروعها، وأخيرا إنشاء مركز إعلامي للتدريب والتطوير التلفزيوني.

استطاعت "الجزيرة" أن تأخذ موقعا دوليا مهمًّا، ومنافسا قويا حتى للمحطات الأمريكية، إذ استطاعت التفوق عليها في تغطية الحرب على أفغانستان سنة 2001م، والحرب على العراق في2003 م، بل أصبحت مصدرا للمعلومات للكثير من المحطات الفضائية الدَّولية، كما استطاعت أن تصبح مصدرا للأخبار والمعلومات للمشاهد العربي عامة، والجزائري بصفة خاصَّة، الذي سئم النمط التقليدي للإعلام العربي.

أحدثت "الجزيرة" انقلابا نوعيا في مفهوم الإعلام العربي، خاصَّة ما تعلق بديمقراطية الإعلام وحرِّية التعبير والرأي، وساهمت في زيادة الثقافة السِّياسية للجمهور العربي، لكن هذا لا يعني أن الجزيرة لا يمكن انتقادها إعلاميا، فهي قناة مرتبطة بجهات دولية تخدم مصالحها، كما أنَّها أثارت النعرة الطائفية والقومية والتحريض ضد النِّظام العربي، بل تدخلت في بعض القضايا الحسَّاسة كالاستفتاء الذي طرحته على موقعها الإلكتروني، والمتعلق بالعمليات الإرهابية في الجزائر، وهو الأمر الذي جوبه بالرفض والاستنكار من طرف الجزائر شعبا وحكومة، ممَّا أدى بالجزيرة إلى الاعتذار للشَّعب الجزائري، ووصفت الاستفتاء بالخطأ.

كما فتحت "الجزيرة" قنوات للاتصال مع إسرائيل، من خلال استضافتها للكثير من الرموز الإسرائيلية على منابرها لمحاورتهم، واتهمت الجزيرة بتحريض الشباب على التظاهر ضد الحكَّام فضلا عن حيادها عن عملها الإعلامي، وازدادت حدة الاتهامات للجزيرة خلال تغطيتها للأحداث والمظاهرات التي عرفتها عدة دول عربية، واتهمت بتحريضها على الفوضى، إذ اعتبرها أحد الصحفيين أنَّها "أنهت حلماً كاملاً من المهنية والموضوعية، وباتت تلك المهنية في الحضيض بعدما خرجت عن كونها وسيلة إعلام، وتحوَّلت إلى غرفة عمليات للتحريض والتعبئة"[(80)]، في إشارة منه إلى الدور التحريضي الذي تقوم به.

وعليه يمكن اعتبار مهمة قناة الجزيرة في الوقت الحالي (الثَّورات العربيـة) كالـدَّور الـذي كانـت تلعبه قناة "CNN" خلال حرب الخليج الثانية، وتعتمد نفس الأساليب التي اعتمدتها "CNN" في التـضليل والتهويل وصناعة الخبر، وتمرير المعلومات الخاطئة، فهي النَّاطق الرسمي لوزارة الخارجيـة القطريـة كـما كانت "CNN" الناطق الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية (Pentagon).

4- قناة العربية[*******] El- Arabia Satellite Channel: انطلقت العربية في بثها في الثالث مـن مـارس 2003م من مدينة الإنتاج الإعلامي بمصر، ثـمَّ انتقلـت إلى مدينـة دبي للإعـلام بالإمـارات العربيـة المتَّحـدة تعـود ملكيتها لمركز تلفزيون الشرق الأوسط MBC، وتهتم بالأخبار السِّياسية والاقتصادية[81].

اتبعـت القنـاة خطـا سياسـيا مثـيرا للجـدل، فقـد تماهـت كثـيرا مـع الـسِّياسة الأمريكيـة وحتـى الإسرائيلية خاصَّة ما تعلق بـالحرب عـلى العـراق، وحركـة حـماس، وحـزب اللـه، وحاولـت تقليـد قنـاة الجزيرة، فالكثير من برامجها مشابهة إلى حد كبير لبرامج الجزيرة، أو مستوحاة منها.

تعد العربية قناة إخبارية بالدرجة الأولى، يقول أصحابها أنَّها بديل متزن للمشاهدين العـرب تركـز على حرِّية الإعلام، إضافة إلى استقلالية سياستها التحريرية عن الممولين، يقول عنها "وليد الإبراهيم" مالـك MBC "العربية خيار بديل أكثر اعتدالا من قناة الجزيرة"، ولكنَّ هذا لا يعنـي أنَّ العربيـة حياديـة، فهـي مثل قناة الجزيرة، تخدم مصالح دولية معينة، مثل المملكة العربية السعودية.

ففي تقرير لمجلة "فورين بوليسي الأمريكية Foreign Policy" شنت فيه هجوما حادًّا على قناتي العربية والجزيرة، معتبرة إياهما قد تخلتا عن المعـايير المهنيـة والـصحفية، عنـد تناولهما للأوضاع التي تشهدها الساحة السورية، وأضافت المجلة أن هاتين القناتين، صـارتا تعتمدان بشكل كبير على مكالمـات هاتفيـة مجهولـة، كـما تقـوم بعـرض أشرطـة فيـديو لا يتم التأكد من صحتها، كما أكـدَّت المجلـة عـلى أنَّ القنـاتين تـسيطران تمامـا عـلى القطـاع

الإخباري العربي، وتشنان حربا إعلامية ضد النظام السوري، ودائما ما تعملان على تشويه الأخبار بشكل كبير[82].

3- الإنترنت كمصدر للتدفق الإعلامي: "الإنترنيت" هو مجموعة متصلة من شبكات الحاسوب التي تضُّم الحواسيب المرتبطة حول العالم، والتي تقوم بتبادل البيانات فيما بينها، بواسطة تبادل الحزم بإتباع بروتوكول الإتباع الموحَّد TP[83].

تعرَّف الإنترنيت "Internet" بأنَّها توصيلات تعاونية لعدد من شبكات الحاسبات الآلية وهي مكونة من كلمتين "Inter" التي تعني "بين"، وكلمة "Net" التي تعني شبكة، وعليه فكلمة إنترنيت "Internet" تعني الشبكة البينية، وهو دلالة عن بنية الإنترنيت باعتبارها شبكة ما بين الشبكات " A Network of a Network"، فالإنترنيت هي شبكة حواسيب عالمية تربط ملايين من أجهزة الحواسيب عبر العالم[84].

ونظرا لحاجة الولايات المتحدة إلى نظام معلوماتي خاص، يحفظ أمنها القومي تأسَّست عام 1958م وكالة مشاريع البحث المتطورة "Advanced Research Projects Agency" لتساهم ببحوث ودراسات في مجال الكومبيوتر، والقضايا المرتبطة بالاتصال عن بعد[85]، ثمَّ في عام 1969م أنشئت شبكة تشغيل للإنترنيت سمِّيت "Arpanet"، وفي منتصف الثمانينات أنشأت المؤسَّسة الوطنية للعلوم بالولايات المتَّحدة الأمريكية شبكة تسمَّى:"National Science Foundation" اعتمدت التكنولوجيا المستعملة في "الأربنات Arpanet"، واتَّسعت لتشمل جميع الشبكات في الولايات المتحدة، لتبدأ الشبكة في الاتساع لربط مختلف مؤسَّسات البحث والجامعات والدوائر الحكومية وغيرها.

نمت الشبكة نموا كبيرا، ففي سنة 1985م كان هناك مئة (100) شبكة مشتركة، وبعد أربع سنوات صارت خمسمائة (500) شبكة، ثمَّ ارتفع العدد إلى 2218 في جانفي 1990م، وقدِّر عدد الشبكات المتصلة بالإنترنت عام 2003م بأكثر من إحدى عشر ألف (11 ألف) شبكة في مئة (100) دولة[86] وبازدياد ونمو الشبكة زاد عدد مستخدميها، حيث قفز العدد من ستة عشر مليون (16 مليون) مستخدم عام 1995م إلى أكثر من مليار مستخدم عام

2005، ليصل عدد مستخدمي الإنترنيت في العالم في عام 2007م إلى أكثر من 1.093 مليار مستخدم، منها 24 مليون مستخدم للإنترنيت في الدُّول العربية[87].

وبلغ عدد مستخدمي الإنترنيت إلى غاية جوان 2014م أكثر من ثلاثة ملايير و35 مليون مستخدم (3,035,749,340)، حيث تشكل الدُّول الأسيوية، دون دول الخليج النسبة الأكبر في عدد المستخدمين بـ 45.7%، ثمَّ الدُّول الأوروبية بـ 19.2%، وتليها أمريكا الشمالية بـ 10.2%، ثمَّ أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ 10.5%، ثمَّ الدُّول الإفريقية بـ 09.8%، ثمَّ الشَّرق الأوسط بـ 03.7%، وأخيرا أستراليا بـ 0.9% [88].

أما في الجزائر، فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنيت إلى غاية جوان 2014 أكثر من ستة ملايين وستمائة ألف مستخدم (6,669,927)، أي ما نسبته 17,2% من مجموع السكان، ونسبة 2.2 من مستخدمي الإنترنيت في إفريقيا.

تعد الإنترنيت مصدرا هاما للمعلومات والأخبار في العالم، نظرا لاشتمالها على آلاف المجلَّات والنَّشرات الإخبارية الإلكترونية في مواضيع مختلفة، إضافة إلى المنتديات، والمواقع الإلكترونية لمعظم وكالات الأنباء والفضائيات، والمحطات الإذاعية، والجرائد، والمؤسَّسات الرسمية وغير الرسمية، والتي تقوم على تحديث المعلومات فيها آنيا ودوريا، ممَّا يؤهلها لتصبح مصدرا هاما للمعلومات في العالم وفي هذا الشأن يقول "راي هايبرت Ray. E. Hiebert": "إنَّ شبكة الإنترنيت قد أعادت هيكلة الاتصال، ليس فقط في الولايات المتَّحدة الأمريكية، بل في مختلف بقاع العالم"[89].

وعليه أصبحت "الإنترنيت" الصورة الحية النَّاصعة لمجتمع عالمي، بل هي الأكثر تعبيرا عن مصطلح العولمة، خاصَّة عولمة الإعلام والاتصال، حيث تعتبر مصدرا مهما للأخبار التي يبحث عنها الصحفي، إذ كشفت دراسة أنَّ 93% من الصحفيين في المؤسَّسات الإخبارية في العالم يستخدمون الإنترنيت في البحث والإعداد لتقاريرهم الإخبارية[90].

كسَّر "الإنترنيت" حاجز الخصوصية، والحواجز الأخرى التي تضعها الدُّول أمام تدفق المعلومات واختلطت الثقافات، وتواصل العالم، ووجدت الحكومات الالكترونية، وأصبحت تعاملات البنوك والشركات والتبادل التجاري العالمي، تتم عبر شبكات

الإنترنيت لحظة بلحظة، وكذلك القراءة والصحافة، والاتصال الهاتفي، فالإنترنيت لم يترك لا شاردة ولا واردة، إلّا أدخلها في الاعتبار[91].

واستخدمت "الإنترنيت" من طرف العديد من الدُّول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة لتسويق منتجاتها وسلعها للعالم، إضافة إلى نشر ثقافتها، وإعطائها الصبغة العالمية وتوجيه كمٍّ هائل من المعلومات لمختلف أنحاء العالم، وخاصّة دول العالم الثالث خدمة لأغراضها ومصالحها.

فالإنترنيت لم يسهل فقط عملية الوصول إلى المعلومات والأخبار فحسب، بل أتاح الفرصة لمستخدميه لإنتاج مضامين ورسائل إعلامية من خلال منتديات الحوار، والمدونات والصفحات الشخصية، وهكذا يشارك مستخدم الشبكة، ويساهم في صناعة المعلومة وتبادلها، فيتفاعل ويستقبل ممّا يجعله طرفا في العملية الاتصالية.

ولقد بينت "ثورة الشباب العربي Le Printemps Arabe" بداية العام2011م كيف لعبت شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنيت دورا مهما في تعبئة الشارع، وتوجيه "الثَّورة" الوجهة المنشودة خاصّة وأنَّ هذه الشبكات عملت على توحيد صفوف هؤلاء الشباب، من خلال تواصلهم ببعضهم، وكانت المتنفس الوحيد تقريبا للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، حيث يرى "سعد الدين إبراهيم" مدير مركز "ابن خلدون للدِّراسات الإنمائية" أنَّ: شبكات التواصل الاجتماعي "كالفايسبوك والتويتر" كان لها تأثير كبير على مسار الأحداث في الدُّول التي عرفت ما يسمى "بثورة الربيع العربي".

III/ أبعاد التدفق الإعلامي ومخاطره: **نتناول في هذا العنصر الأبعاد السِّياسية للتدفق الإعلامي العالمي، داخليا وخارجيا، مع التركيز على تأثيرات تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العلاقات الدَّولية، ثمَّ التطرق إلى المخاطر التي يمكن أن يسبِّبها التدفق الإعلامي، وخاصّة البث الفضائي على الدول النامية ومن بينها الجزائر في مختلف المجالات.**

أ- الأبعاد السِّياسية للتدفق الإعلامي:

قبل الحديث عن الأبعاد السِّياسية للتدفق الإعلامي على المستوى الدَّاخلي والخارجي، لابد من الإشارة إلى أهم الأبعاد السِّياسية لتكنولوجيا الاتصال، فلقد شهدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال منذ تسعينات القرن الماضي تطورات كبيرة، سِمَتها الأساسية المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية من أجل إيصال الرسالة الإعلامية إلى الجمهور المستهدف حيث أطلق على هذه المرحلة، مرحلة تكنولوجيا الإعلام والاتصال متعدِّدة الوسائط، نتيجة دمج أكثر من وسيلة اتصالية في وسيلة واحدة، على غرار الدمج الثلاثي بين الحاسوب، والاتصالات السلكية واللاسلكية والتلفزيون.

هذا وتعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال عاملا مهمًّا في التأثير على مسار العلاقات الدَّولية خاصَّة العلاقة بين الشَّمال الغني والجنوب الفقير، نظرا للفوارق الكبيرة بينهما في مجال امتلاك هذه التكنولوجيا وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الأبعاد السِّياسية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في ثلاثة أبعاد أساسية:

1- تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العلاقات الدَّولية: **يقول "ولتر رستون Walter Wriston": "إنَّ ثورة المعلومات قد غيرت عالمنا، بحيث أصبح العلم والتكنولوجيا، المحركان بشكل واضح للتاريخ والعلاقات الدَّولية، وأيضا ما يسمَّى بسلطة الدَّولة"[92]، ويرى بعض المفكرين أنَّ الهيمنة الاقتصادية والسِّياسية والعسكرية تتوقف بشكل أساسي على الهيمنة الإعلامية التي تلعب فيها تكنولوجيا الإعلام والاتصال دورا مهمًّا، خاصَّة التلفزيون وشبكة الإنترنيت، فالأول أزال الحواجز الجغرافية والمسافة باستخدام الأقمار الصناعية والثانية تخطت حدود الرقابة التي كانت تمارس على وسائل الإعلام التقليدية، كالصَّحافة المكتوبة من خلال حزمة من القوانين تحدُّ من حرِّية تداول المعلومات والأخبار، وحتى الوصول إلى مصادر الأخبار.**

وغيرت تكنولوجيا الإعلام والاتصال معطيات كثيرة في المجال السِّياسي والدبلوماسي، إذ لم تعد البعثات الدبلوماسية قادرة على القيام بمهامها التقليدية، نظرا لظهور منافسين جدد في مجال نقل الأخبار والمعلومات، من قبيل القنوات الفضائية،

وحتى الصحف الالكترونية، التي سمحت لها التطورات الحاصلة على شبكة الإنترنيت بانتشارها والإقبال عليها، ويرى البعض أنَّ هذه الوسائل باستطاعتها استقراء الشؤون الدَّاخلية والخارجية على حد سواء، فبالرغم من أنَّ تغطية وسائل الإعلام للأحداث العالمية بشكل فوري تتيح لصانعي القرار الفرص، إلَّا أنَّها تسبِّب لهم شعورا بالقلق على فقدان السَّيطرة، الأمر الذي يزيد من الضغط على السِّياسيين للاستجابة فورا للتقارير الإخبارية، التي تكون غير كاملة وخاطئة، وحتى مظلِّلة بسبب فوريتها والتسرع في إعدادها[93].

2- دعم التوجه نحو الديمقراطية وقيم السوق: **لقد لعبت تكنولوجيا الإعلام والاتصال خلال ثمانينات القرن الماضي دورا بارزا في تهيئة الظروف لدى دول أوروبا الشَّرقية والإتحاد السوفيتي سابقا لدعم التوجه نحو الديمقراطية والقيم الغربية، حيث عملت الإذاعة والتلفزيون على نقل ونشر القيم المعيشية الغربية في دول أوروبا الشَّرقية، ثمَّ تحوَّل اهتمام وسائل الإعلام الغربية مع نهاية تسعينات القرن الماضي نحو دول الجنوب، وخاصَّة الدُّول العربية، من خلال الدعوة لإتباع القيم الغربية في كافة مجالات الحياة السِّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والواقع الحالي يؤكد هذا التوجه، خاصَّة بعد قيام ما سمي "بثورة الشباب" في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين مطلع العام 2011.**

وما كان لهذه الثورات أن تقوم وتستمر لولا الدور الكبير الذي لعبته وسائل الإعلام كالقنوات الفضائية بمختلف أشكالها، وشبكة الإنترنيت التي منحت حرِّية أكبر في التواصل بين الشباب من مختلف أنحاء العالم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومن وراء هذا كلِّه نجد وكالات الأنباء الدَّولية الكبرى التي حوَّلت اهتمامها كلِّيا إلى الدول العربية للتأثير على مجتمعاتها، خاصَّة الشباب منهم، وأضحت أخبار ما يجري في المنطقة العربية في طليعة الأخبار العالمية.

3- اختراق الحصار الإعلامي الدَّاخلي: **لقد أدى التطور الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال إلى اختراق الحدود التقليدية للدُّول واختراق حتى الحصار الإعلامي المفروض داخل الدُّول المعروفة بغلق المشهد الإعلامي، وهذا من خلال تعريف الرأي العام العالمي ببعض الأحداث السِّياسية في دول الجنوب، وحتى دول الشَّمال نفسها وهذا بالرغم من الرقابة الشَّديدة المفروضة على سير المعلومات وانتشارها من طرف هذه الدُّول، مثل ما حدث في "الفلوجة العراقية"، وسجن "أبو غريب" في العراق، أو حتى في سجن "غوانتنامو Guantanamo" بالولايات المتَّحدة الأمريكية، وبذالك استطاعت وسائل الإعلام اختراق الحصار الإعلامي المفروض داخليا وتنوير الرأي العام العالمي بمختلف القضايا المطروحة على السَّاحة الدَّولية.**

وأدى ازدياد القدرة الإعلامية ووفرة المعلومات، خاصَّة في المسائل السِّياسية إلى زوال حاجز السرِّية عن المعلومات السِّياسية، لأنَّ النِّظام السِّياسي لم يعد قادرا على إخفاء المعلومات واحتكارها، فما يخفيه بالدَّاخل يمكن الحصول عليه من الخارج، وفي ظل هذا أصبحت السُّلطات السِّياسية مطالبة بمصارحة المواطنين بالحقائق، والاستماع إلى آرائهم وأفكارهم، باعتبار هذا حقا من حقوقهم كما لم يعد باستطاعة الأنظِّمة السِّياسية التذرع بحماية الأمن الوطني (القومي) سببا في إخفاء الحقائق، وهو ما ساهم في تضييق المناورة السِّياسية داخليا[94].

ويشير بعض المحلِّلين إلى أنَّ مخاطر الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات قد تمتد إلى دول الشَّمال نفسها، وعلاقتها فيما بينها، أو علاقتها مع دول الجنوب، حيث تعاظم دور مؤسَّسات الإعلام العاملة في مجال إنتاج المعلومات، وأضحى نفوذها قويا على عملية صنع القرار داخليا وخارجيا خاصَّة إذا تعلق الأمر بالمؤسَّسات ذات النشاط الدَّولي، مثل المؤسَّسات المتعددة الجنسيات، كمجموعة "أمريكا أون لاين تايم وارنر الأمريكية Time Warner Aol"، ومجموعة "نيوز كوربوريشن الاسترالية News Corporation" ومجموعة برتلزمان الألمانية Bertelsman التي صرَّح رئيسها في أفريل

1999م قائلا: "سوف نستمر في سياستنا الرامية إلى عولمة أنشطتنا وأعمالنا، وبعد اتساع ممتلكاتنا في السوق الأمريكية، فإنَّنا سوف نركِّز في السنوات القادمة على آسيا"[95]، هذه المجموعات ميزانيتها تفوق ميزانيات عدة دول مجتمعة، الأمر الذي أهَّلها أن تكون دولا ضمن دول، نظرا لنفوذها الكبير، وتحكُّمها في صناعة القرار، وهو ما يحدُّ من ديمقراطية الإعلام والاتصال داخليا وخارجيا[96].

ب- الأبعاد السِّياسية للتدفق الإعلامي على المستوى الدَّاخلي: **لتحقيق هذه الأبعاد تستخدم الدَّولة ما أمكنها من وسائل الإعلام والاتصال من أجل التعرُّف على قيم واتجاهات وأراء الجمهور السَّائدة نحو السُّلطة الحاكمة، حيث تقوم وسائل الإعلام الحكومية مكتوبة كانت أو مسموعة أو مرئية بالترويج لسياسات الحكومة لكسب الولاء والتأييد الشَّعبي، وتنفيذ قراراتها وسياساتها المنسجمة مع أوضاعها الدَّاخلية[97]، ويتم تحقيق هذا من خلال التأثير في الجمهور عن طريق وسائل الإعلام الحكومية التي تعمل على كسب الرأي العام الدَّاخلي، الأمر الذي يساعد السُّلطة الحاكمة في تنفيذ سياستها الدَّاخلية بعيدا عن المعارضة التي تبقى هامشية، كما تعمل وسائل الإعلام على نشر الوعي السِّياسي لدى الجمهور، وخلق وعي سياسي معين وتنميته لدى جمهورها كما تقوم وسائل الإعلام الحكومية بالترويج السِّياسي لأفكار ووجهات نظر السُّلطة الحاكمة، وطرحها على الرأي العام، ويزداد حجم الترويج السِّياسي إذا تعلق الأمر بالمواعيد الانتخابية، ويتم تحديد الأبعاد السِّياسية للتدفق الدَّاخلي من خلال مؤسَّسات على قدر عال من التنظيم السِّياسي والنقابي، والتي تعمل على خلق جو من الثقة بين الجمهور والنخبة السِّياسية[98].**

ج- الأبعاد السِّياسية للتدفق الإعلامي على المستوى الخارجي: **للتدفق الإعلامي على المستوى الخارجي ثلاثة أبعاد سياسية هي:**

- إضفاء المشروعية على السُّلطة: **تشكل المعلومات المتدفقة من الشَّمال عبئًا كبيرا على الدول النامية لأنَّ تدفق الأخبار يخترق حدودها الجغرافية دون استئذان،**

ولا يخضع إلى القوانين والسُّلطات السِّياسية لهذه الدُّول، وعليه فخطر التدفق من الشَّمال إلى الجنوب سياسي بالدرجة الأولى، لأنَّ وكالات الأنباء العالمية في الحقيقة، تعمل على خدمة مصالحها ومصالح الدُّول المنتمية إليها، كما تدفع هذه الوكالات صانع القرار السِّياسي في دول الجنوب إلى تعميق علاقته باللعبة السِّياسية داخل الدَّولة وخارجها.

- تكريس قيم سياسية معينة: **يهدف التدفق الإعلامي القادم من الشَّمال إلى الاستحواذ على عقول النَّاس وتفكيرهم بالمعلومات والأفكار التي تبثها وسائل إعلام الدُّول الغربية، والتي تترك انطباعا معينا لدى الجمهور في الدول النامية، ومع اتساع نطاق البث الفضائي، وسهولة الوصول إلى شبكة الإنترنيت، زاد الغزو الفكري الغربي على دول الجنوب بصفة عامة، والدُّول العربية بصفة خاصَّة.**

لعب التدفق الإعلامي الغربي دورًا كبيرًا في إشاعة مفاهيم جديدة لدى دول الجنوب كالديمقراطية وحرِّية التعبير والرأي والمعتقد وغيرها، خدمة للمصالح السِّياسية والاقتصادية والفكرية لدول المنبع ومع ازدياد حدة التدفق الإعلامي الغربي بسبب تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال برزت بعض الآثار السِّلبية على المجتمعات العربية نتيجة غياب الرقابة، حيث أصبح المشاهد العربي والجزائري على وجه الخصوص عرضة لسيل من البرامج الغربية، الغريبة عن ثقافته والمتناقضة مع عاداته وتقاليده، سلبت عقول الجمهور وأصبحت بذلك الدُّول العربية مجرد مستهلكة لمواد إعلامية أجنبية تعمل على تشويه القيم الثقافية السَّائدة وتعويضها بقيم أخرى، سواء كانت دينية، أو سياسية، أو ثقافية أو اقتصادية.

هذه البرامج والمواد الإعلامية تعمل على تغيير القيم السَّائدة لدى المجتمعات الاستهلاكية ببطء وبالتدرج حيث تمارس وسائل الإعلام تأثيرها الخفي، والذي لا يقاوم على طرق إدراكنا للعالم المحسوس على حد تعبير "مارشال ماكلوهان Marshall McLuhan"[99]، لأنَّ القائمين على وسائل الإعلام الغربية يعلمون جيدًّا أنَّ الكثير من القيم والمعتقدات، والصور الذهنية يصعب تغييرها من الوهلة الأولى، لذا تعمل على أن

تكون البرامج موجهة لإجراء التغيير الجذري، وبشكل بطيء حتى يتم غرس صور ذهنية وعادات ومعتقدات بديلة.

ولم يقتصر هذا التأثير على بلدان وشعوب الدول النامية، بل أخذت دول أوروبا الغربية واليابان تشعر بالخوف من سيطرة الإنتاج الأمريكي في المجال الفني والعلمي والسِّياسي، وارتفعت أصوات المثقفين في فرنسا وبريطانيا وألمانيا تحذر من خطورة ما سموه بالغزو الثقافي، أو الاستعمار الأمريكي الثقافي(100).

- اتساع دائرة النفوذ والمصالح: **أدَّى انتشار استخدام الأقمار الصناعية في مجال البث الفضائي إلى تنامي ظاهرة القنوات الفضائية، التي سمحت لها تقنية البث المباشر عبر الأقمار الصناعية باختراق الحواجز الجغرافية، واختزال عامل الزمن، الأمر الذي دفع إلى زيادة اهتمام الجمهور بها، هذه الفضائيات استخدمت كوسيلة من وسائل الترويج للسلع والمنتجات الأجنبية عن طريق الإشهار(101) الذي زادت مساحته في وسائل الإعلام بصفة عامة، ومن خلاله ارتفعت أرباح المؤسَّسات الإعلامية وزاد تأثيره في خيارات الجمهور حسب تعبير "رينيه جيرار René Girard" في كتابه الموسوم بـ "الكذب الرومانسي والحقيقة الروائية Mensonge romantique & vérité romanesque" عام 1961: "إنَّ خياراتنا أقل حرِّية ممَّا نعتقد، سواء كان هذا الاختيار لياقة، أو لامرأة"(102).**

وعليه فإنَّ المادة الإعلانية تحمل في طياتها قيما فنية وأخلاقية واجتماعية، تشكل خطرا على النسيج الاجتماعي والثقافي لدول الجنوب بصفة عامة، كما أنَّ إغراق أسواق الدول النامية بالسِّلع والمنتجات الغربية يشكل خطرًا على اقتصادها، ويوسِّع دائرة نفوذ الشركات التي تعرف بأنَّها متعدِّدة الجنسية، والتي تستغل الإشهار من أجل تحقيق أهداف سياسية وثقافية واجتماعية في الدول النامية.

د - مخاطر التدفق الإعلامي: **تكمن خطورة وسائل الإعلام بصفة عامة في شمولية، وعدد الأهداف التي توجه نشاطها، فهي تقدم خدمات الإعلام والترفيه والتربية والتوجيه والتنشئة الاجتماعية، مستفيدة في ذلك من الخدمة التي يقدمها الإشهار، الذي يعد النشاط الأكثر أهمية بالنسبة**

للمؤسَّسات الإعلامية الحديثة من خلال المداخيل المالية التي يوفرها لها، وبالتالي فهو العمود الفقري لها، والذي يضمن للمؤسَّسات الإعلامية استقلاليتها المالية، واستمرارها في السوق الإعلامي[103].

وفي ظل هذا الوضع، ازدادت خطورة وسائل الإعلام بقدر ازدياد أهميتها، نظرا لامتلاكها قدرة هائلة على التأثير في الفرد والجماعة على حدٍّ سواء، فهي التي تشكل مفاهيم وتصورات الأفراد في مختلف مناح الحياة.

وكون الواقع الحالي للإعلام الدَّولي، يتصف بعدم التوازن في تدفق المعلومات بين الدُّول وسيطرة الدُّول الغربية على مصادر الأخبار، وسير المعلومات عن طريق وكالات الأنباء التي اكتسبت شهرة عالمية، ممَّا جعل وسائل إعلام الدُّول العربية تعتمد عليها كمصدر أساسي لتزويدها بالأخبار.

وتكمن خطورة وكالات الأنباء الدَّولية في احتكارها للأخبار العالمية، مستفيدة من تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهو ما فوضها لأن تقوم بتغطية شاملة للأحداث العالمية، وسرعة توصيل الأخبار والمعلومات، وتأمين التسهيلات الفنية لتلقي الأخبار، فضلا عن أنَّ كتابة النَّص الخبري يتم بصورة توحي بموضوعيته ومصداقيته.

إنَّ الواقع الحالي للإعلام الدَّولي يوضِّح أنَّ التدفق الإخباري والإعلامي من جانب واحد يشكِّل خطرا على دول الجنوب والشَّمال معًا، نظرا لاحتكار الولايات المتَّحدة الأمريكية لمعظم الإنتاج السينمائي والتلفزيوني في العالم، وإن كان الخطر الأكبر على الدول النامية والدُّول العربية في ظل قلة الإنتاج ومحدوديته، وتنوع نشاطات واختصاصات المؤسَّسات الإعلامية الغربية، ومن بين المخاطر التي يمكن أن يشكلها التدفق الإعلامي الأجنبي نجد:

- وجود قنوات غير عربية بالكامل في لغتها وموضوعاتها ومضامينها، أعِدَّت لمخاطبة المشاهد العربي تعكس التفوق الأمريكي في كل شيء، وتشهر لنمط الحياة الأمريكية المتحرِّرة من كل شيء وهو اتجاه مهم في العمل الدعائي والسِّياسية الخارجية للولايات المتَّحدة الأمريكية[104] كما انتشرت في السنوات

الأخيرة قنوات فضائية عربية اللسان وغربية التفكير، وهي أشد خطرا على المجتمعات العربية، وفئة الشباب على وجه الخصوص مثل: قناة " الحرَّة الأمريكية " التي تبث باللغة العربية و"Sky News Arabic" و"فرنس 24 الفرنسية" و" BBC Arabic البريطانية".

- تكمن الخطورة الثانية في كون وسائل الإعلام الغربية أصبحت على رأس مصادر الأخبار ليس فقط بالنسبة لوسائل إعلام الدُّول العربية، بل حتى لصانعي القرار الذين اتخذوا من وسائل الإعلام الغربية وخاصَّة وكالات الأنباء مصادر أساسية وموثوقة للمعلومات واتخاذ المواقف، وهو ما يعني أنَّ أطرافا أجنبية تشارك في صنع مستقبلنا[105]، فهي أداة لتشكيل الرأي العام العالمي، إذ ترى الشُّعوب عن طريقها الأحداث والوقائع العالمية[106]، بالرغم من أنَّ هذه المؤسَّسات الإعلامية تعبر عن السِّياسة الخارجية للدُّول التي تنتمي إليها، وتخدم مصالح مالكيها.

- في ظل التوجه السَّائد نحو نمطية الإنتاج في الدُّول الغربية، واعتباره مقياسا في الحكم على جودة الأعمال، الأمر الذي يهدِّد بجعل الإنتاج الوطني فاقدا للقيم والمعايير الوطنية، خاصَّة ما تعلق بالإنتاج الإعلامي، ممَّا دفع القائمين على وسائل الإعلام إلى استيراد البرامج الجاهزة دون النَّظر إلى خطورتها على الخصوصية الثقافية للمجتمع العربي بصفة عامة، والجزائري بصفة خاصَّة، وتهديدها للعادات والتقاليد والقيَّم والمعتقدات الراسخة، الأمر الذي يضر بالإنتاج الوطني في المجال الإعلامي.

- إنَّ تطور وسائل الإعلام والاتصال مكَّن من احتكاك ثقافات الشُّعوب فيما بينها لكن، هذا الاحتكاك قائم على ثقافتين غير متعادلتين في الإمكانات، وهو ما يهدِّد بحدوث أزمات ثقافية في الدُّول العربية، قد تؤدي إلى انسلاخ تام للشُّعوب العربية من ثقافتها الأصلية، والتعلق بثقافة غربية تختلف شكلا ومضمونا عن الثقافة الأم.

كما أنَّ خطر البث التلفزيوني المباشر على الدُّول العربية لا يمكن إنكاره، ولا إيقافه لاعتبارات تكنولوجية ممَّا جعلها تشهد اختراقا إعلاميا حادًّا، جراء الطوفان الإعلامي المتمثل في الإعلانات بمختلف أشكالها والبرامج والأفلام التي تشكل خطرًا على الثقافة المحلية، خاصَّة وأنَّ هذه المضامين تدعو إلى الإباحية ونشرها في المنطقة، وتزداد الخطورة أكثر في كون الظاهرة الاتصالية تتعامل مع عقول النَّاس دون المرور عبر الرقيب أو حارس البوابة[107].

لقد ساهم البث الفضائي المباشر في تلاشي المسافات، وأزاح الحدود الجغرافية، واتجهت دول العالم الثالث في ظل هذا إلى قالب ثقافي واحد، يتم إعداده في الولايات المتَّحدة الأمريكية وذلك بحكم سيطرتها المطلقة على التكنولوجيا الحديثة، التي مكنتها من الاتصال بشعوب الدول النامية ، بدلًا من التعامل مع حكوماتها[108]، وهذا من خلال وسائل إعلامها التي سخرتها لهذا الغرض، والتي تبث مادتها الإعلامية بمختلف لغات العالم، فقد أكد الكثير من الباحثين والمهتمين بالقطاع الإعلامي، أنَّ البث المباشر عبر الأقمار الصناعية سيعمق التبعية الثقافية والإعلامية ويؤدي إلى إحجام المشاهد العربي عن التلفاز الوطني، ويعمل على ترسيخ عادات وتقاليد، قد تتعارض مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمنطقة[109]، ومن بين مخاطر البث الفضائي نجد[110]:

ا- تجاوز البث الفضائي من حيث الكم والتغطية الجغرافية ما يقدَّم عبر وسائل الإعلام المحلية ممَّا يضاعف من تأثيره مقارنة بالإعلام المحلي، بحكم استخدامه أساليب الجذب والانبهار، سواء في الشكل لاستخدامه وسائل تكنولوجية متطورة في الإخراج والتصوير، أو من حيث المضمون، لاعتماده على أفكار جديدة.

ب- يؤدي البث الفضائي عبر القنوات الفضائية الأجنبية إلى زيادة الاتجاه نحو الاستهلاك وانتشار نمط الحياة الاستهلاكية، والذي لا يتلاءم مع إمكانات غالبية شعوب الدُّول العربية، ممَّا أدَّى إلى ما يسمَّى بثورة التطلعات، والتي تتحول في هذه الدُّول إلى ثورة إحباط وتهميش للهوية الوطنية نظرا للظروف الاقتصادية

والاجتماعيـــة الـــصعبة التـــي تعيـــشها شـــعوب الـــدول الناميـــة بـــصفة عامـــة والعـــربي بـــصفة خاصَّة.

وبنظـرة تـشاؤمية تـرى "سـحر فـوزي" أنَّ: الإنـسان العـربي في آخـر الألفيـة الثالثـة، أصبح ميـالا للاستهلاك ملتزما بقائمة المحرمات الطويلة، خاضعا لأوامر نفسه ونزواتها، ضعيف الإحساس بالقيم الوطنية والقومية الاجتماعية، حريصا على تأمين حاجته، دون النَّظر في شرعية الأسلوب وأخلاقياته رافـضا مجتمعـه، راغبا بالهجرة منه(111).

ج- طغيان قيم وعادات مجتمعات تختلف شكلا ومـضمونا عـن المجتمعـات العربيـة، ولا شـك أنَّ ثورة المعلومات، والتدفق الإعلامي الذي يخترق الحـدود الجغرافيـة للـدُّول، أدَّي إلى تجـاوز سـيادة الـدُّول ومسَّ بخصوصياتها الثقافية(112)، فالسِّيادة ليست فقط سـلطة، بـل هـي سـيطرة عـلى المعلومـات، وبـذلك انحسرت تدريجيا سلطة الدَّولة، وأصبح هناك تنميطا متّزايدا للسلوك البشري في اتجاه أمركة الثقافة(113).

د- التشويه وزيادة الهوة، حيث تقوم الدُّول الغربية عن طريق محطاتهـا الفـضائية بـدور كبـير في تشويه المعلومات، إذ تقوم هذه المحطات بتحديـد الأخبـار وتحريفهـا، وفـرض قـيم الغـرب والتركيـز عـلى الأخبار التي تخدم مصالحه السِّياسية والاقتصادية، والأخبار التي تتعلـق بالانقلابـات العـسكرية والتـدهور الاقتصادي في الدول النامية، فهي بهذا تسعى لإحداث عدم التوازن في تدفق المعلومـات، لـضمان سـيطرتها وتحكمها في المعلومات التي تبث لهذه الدُّول(114).

ه- التسطيح الفكري، حيث يساهم البث الفضائي الغربي المباشر في تسطيح الفكر لـدى مجتمعـات الدول النامية من خلال أفلام ومسلسلات الجنس والإعلانـات، التـي تعتمـد عـلى الإثـارة والمـرأة في عمليـة التسويق دون مراعاة للقيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية السَّائدة داخل هذه المجتمعات، الأمر الذي يؤدِّي إلى الاعتقاد بأنَّ الحياة هي ما يعرض من خلال هذا البـث الفـضائي(115)، وهـو مـا يمثـل تحـديا فكريا وحضاريا.

و- تقود القنوات الأجنبية بجاذبيتها إلى الانشغال عن وسائل الإعلام الوطنيـة والمحليـة مـن ناحيـة والانحراف عن الواقع المحلي ومشكلاته من ناحية أخرى، الأمر الذي يـؤدِّي إلى تغييـب الـوعي عـبر بـرامج المنوعات والأغاني، والـدراما التـي تغـرق المـشاهد في حالـة مـن الـسعادة الوهميـة، وتبعـده عـن شـعوره بالمسؤولية تجاه مشكلات وطنه، والمشاركة في قضايا تهمُّ مستقبله ومستقبل وطنه[116].

هوامش الفصل الثاني

[1]- **ياس خضير البياتي** ، الاتصال الدولي والعربي ، **مجتمع المعلومات ومجتمع الورق ، دار الشروق ، عمان ، 2006 ، ص67 .**

[2]- **هيثم الهيتي** ، الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص45.**

[3]- **راسم محمد الجمال** ، دراسات في الإعلام الدولي ، **مشكلة الاختلال الإخباري ، دار الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، 2008 ، ص ص11، 12.**

William Hachten, **The World News Prism:** Changing Media of International Communications [4]- Iowa State University Press,1999, p164.

[5]- **توماس ماكفيل** ، الإعلام الدولي ، **" النظريات والاتجاهات والملكية " ، ترجمة: حسني محمد نصر ، عبد اللـه الكنـدي ، دار الكتاب الجامعي ، العين الإماراتية 2005 ، ص240.**

[6]- **مؤيد عبد الجبار الحديثي** ، العولمة الإعلامية والأمـن القـومي العـربي، **ط1 ، الأهليـة للنـشر والتوزيـع ، عـمان ، 2002 ، ص234.**

[7]- **شون ماكبرايد ، كوني روتش** ، النظام الإعلامي الدَّولي الجديد ، **في كتاب العولمة ، "الطوفان أم الإنقاذ"، فرانك جي لتشنر ، جون بولي، تر: فاضل جيتكر مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس 2004 ، بيروت ، ص497.**

[8]- **محمد نجيب الصرايرة** ، مشكلة التدفق الإخباري الدولي **(الأبعاد التاريخية والفكرية وتحولات عـصر التقنيـة)** ، **المجلـة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد1 ، العدد1 ، عمان ، نوفمبر 2008 ، ص03.**

[9]- **عاهد مسلم أبو ذويب** ، الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب، **رسالة ماجـستير غـير منـشورة جامعـة آل البيت، عمان، 2000.، ص29.**

[10]- **إبراهيم إمام ، فريد عزت** ، وكالات الأنباء المعاصرة **(النشأة ، التطور ، الدور ، الفعاليات) ، دار الفكر العربي ، القـاهرة ، 2006 ، ص ص65 ، 66.**

[11]- **فاطمة حسين عواد** ، الإعلام الفضائي ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص59.**

[12]- **محمد البخاري** ، مبادئ الصحافة الدولية والتبادل الإعلامي الدولي ، **طشقند ، 2004 ، ص57.**

[13]- **باتريس رولان، بول تافرنيه**، الحماية الدولية لحقوق الإنسان **(نـصوص ومقتطفـات) تـر: جورجيـت الحـداد، منـشورات عويدات، بيروت ، 1996، ص40.**

[14]- **محمد البخاري** ، مرجع سبق ذكره ، **ص60 .**

[15]- **محمد صالح المنضر** ، العرب والغرب والعولمة ، **مطابع علي بن علي ، الدوحة ، 1999 ، ص ص57 ، 58.**

[16]- **الإحصائيات تحصل عليها الباحث من مواقع الوكالات الأربع الكبرى على شبكة الإنترنيت، إضافة إلى الإحصائيات التي تقدمها منظمة اليونيسكو عبر موقعها الإلكتروني، والجدول من إنجاز الباحث.**

* **يعود تاريخ إنشاء وكالات الأنباء إلى العام 1835، وهي السنة التي أنشئت فيها وكالة هافاس الفرنسية من طرف شارل لويس هافاس البرتغالي ذي الأصول اليهودية المولود بتاريخ 1780، والذي يعد أول من ابتدع اسم وكالة الأنباء، وأول من وضع فكرته موضع التنفيذ بإنشائه وكالة لجمع الأنباء والأخبار، سميت باسمه وهي وكالة هافاس للأنباء.**

[17]- **عبد الرزاق محمد الدليمي** ، قضايا إعلامية معاصرة ، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2011 ، ص ص168 ، 169 .**

[18]- **هيثم الهيتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص56.**

[19]- **شون ماكبرايد** ، أصوات متعددة وعالم واحد ، **تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص ص 310 ، 311.**

[20]- **شون ماكبرايد ، كوني روتش** ، النظام الإعلامي الدولي الجديد ، **مرجع سبق ذكره ، ص498.**

[21]- **عبد الرزاق محمد الدليمي** ، الإعلام الدولي في القرن الواحد والعشرين ، **دار المسيرة ، عمان ، 2011 ، ص54.**

[22]- **عن تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ، باريس 1989.**

[23]- **عبد الرزاق محمد الدليمي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص55.**

[24]- **تيسير أبو عرجة** ، الإعلام العربي تحديات الحاضر و المستقبل ، **دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1996 ، ص17.**

[25]- **عبد الرزاق محمد الدليمي** ، الإعلام الدولي في القرن الواحد والعشرين ، **مرجع سبق ذكره ، ص54 .**

[26]- **هيثم الهيتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص56.**

[27]- **عبد الرزاق محمد الدليمي** ، قضايا إعلامية معاصرة ، **مرجع سبق ذكره ، ص ص167 ، 168.**

[28]- **أنظر نصر الدين العياضي** ، ماوراء الخبر ، **ركن عتبات الكلام ، جريدة الخبر اليومية ، السنة 23 ، العدد 6866 ، ليوم الاثنين 15 أكتوبر 2012م الموافق لـ 29 ذي القعدة 1433ه ، ص 23.**

[29]- **ياس خضير بياتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص203.**

[30]- **المرجع نفسه ، ص203.**

[31]- **كمال زايت،** وكالات الأنباء تعبث بالأمن القومي الجزائري ، **الخبر الأسبوعي ، العدد 485 من 14 إلى 20 جوان 2008 ، السنة العاشرة ، ص06.**

[32]- **إبراهيم إمام** ، وكالات الأنباء ، **ط3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1994 ، ص 39.**

[33]- **عبد الرزاق محمد الدليمي ، قضايا إعلامية معاصرة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص172.**

[34]- **محمد نجيب الصرايرة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص11.**

[35]- **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **244.**

[36]- **نقلا عن موقع الوكالة عبر الرابط التالي: http://www.ap.org/company/about-us on 11/04/ 2012 at 15^{h}40**

[37]- **عصام سليمان موسى** ، مدخل في الاتصال الجماهيري ، **مكتبة الشعب ، عمان ، 1986 ، ص93.**

** **الاسم الحقيقي لرويتر هو إسرائيل بيل ، ألماني من أصول يهودية ، وبعد هجرته إلى بريطانيا اعتنق المسيحية وغير اسمه ليصبح بول يوليوس رويتر، وتعد وكالته أول وكالة تنقل خبر اغتيال الرئيس الأمريكي ابرهام لينكون سنة 1865 ، وهي نفس السنة التي بدأت فيها رويترز العمل في الولايات المتحدة الأمريكية.**

[38]- **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص241 .**

[39]- **عبد الرزاق محمد الدليمي ، الإعلام الدولي في القرن الواحد والعشرين** ، مرجع سبق ذكره ، **ص63 .**

[40]- **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 243 .**

[41]- **Edward Herrmann, Robert Machesney,** The Global Media**: The New Missionaries of corporate Capitalism, continuum, London, 2001, p49.**

[42]- **عبد الرزاق محمد الدليمي ، قضايا إعلامية معاصرة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص171 .**

*** **من بين الأخبار التي أخذت فيها وكالة الصحافة الفرنسية السبق الصحفي مثلا ، إعلانها وفاة ستالين ، والبابا جون بول الأول Pope John Paul، وأنديرا غاندي، مما أهلها للحصول على الكثير من الجوائز وشهادات التقدير نظير تغطيتها المستمرة والمتواصلة للأحداث العالمية الكبيرة مثل الحرب في يوغسلافيا عام 1999 والصراع في الشيشان وغيرها وهي الآن تعد المصدر الرئيسي والأهم للمعلومات من آسيا وإفريقيا والدول العربية.**

[43]- **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص247.**

[44]- نقلا عن موقع الوكالة http://www.afp.com/afpcom/ar/content/afp/nos-missions,on 20/11/2011 at 19h40.

- [45] **ياس خضير بياتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص207 .**

- [46] **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص248.**

[****] تأسست وكالة Associated United press عام 1907 أسسها E. W . Scripps لتغطية الأحداث حول العالم، وتأسست وكالة International News Service عام 1909 من طرف Randolph Hearst ، واتحدت الوكالتين عام 1958 تحت تسمية United Press International وابتداء من هذه السنة اكتسبت الوكالة صفتها الدولية.

- [47] **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 246 .**

- [48] **ياس خضير بياتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص211.**

- [49] **نقلا عن سعيد اللاوندي** ، الخطاب الإعلامي العربي وإشكالية المصطلحات ، **مركز الجزيرة للدراسات عبر الرابط:**

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BE8DC76D-82FF-4039-9A48-727F64DD88C6.htm

- [50] **سليمان صالح** ، الإعلام الدّولي ، **ط1 ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2003 ، ص118.**

- [51] **ولتر رستون** ، أفول السّيادة ، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا؟، **ترجمة: سمير عزت نصار وجورج خوري ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ، 1995 ص161.**

- [52] **ياس خضير بياتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 113.**

[*****] روبرت ميردوخ رجل أعمال استرالي الأصل، ليس يهوديا كما هو شائع في الكتابات العربية، لكنه مسيحي ويميني متطرف يؤمن بالصهيونية، وملتزم بكافة مبادئها وتوجهاتها، وهو الصوت الأول والأقوى تأثيرا في المحافظين الجدد، لديه احتكارات كبيرة في مجال الإعلام من أبرزها fox news ، كما لديه أسهم في قناة نسمة المغاربية.

- [53] **ياس خضير بياتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص115.**

- [54] **عبد الملك الدناني** ، البث الفضائي العربي وتحديات العولمة الاتصالية ، **المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2007 ، ص301.**

- [55] **أكرم حسام** ، "الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة في التفاعلات الدَّولية **(مردوخ نموذجا)** ، **مجلة السِّياسة الدَّولية ، مؤسسة الأهرام ، العدد 186، السنة 47 ، القاهرة أكتوبر 2011 ، ص101.**

- [56] **المرجع نفسه ، ص101.**

- [57] **نقلا عن موقع قناة BBC على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic/business/ on 13/11/2011/at 20h30.newscorp_profits_fall.shtml**

- [58] **سليمان صالح** ، مرجع سبق ذكره ، **ص239.**

[59]- **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 92.**

[60]- **عبد الملك الدناني** ، مرجع سبق ذكره ، **ص301.**

[61]- **المرجع نفسه ، ص302.**

[62]- **موسوعة ويكيبيديا الحرة على الرابط:** **http://ar.wikipedia.org/wiki/the_Walt_Disney_company/on**

at 18h4815/11/2011/

[63]- **رحيمة عيساني** ، العولمة الأعلامية وآثارها على مشاهدي الفضائيات الأجنبية ، **عالم الكتب الحديث ، إربد ، 2010 ، ص86 .**

[64]- **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص 130 ، 132 .**

[65]- **رحيمة عيساني** ، مرجع سبق ذكره ، **ص88.**

[66]- **سلمان رشيد سلمان** ، "مؤشرات المستقبل وواقع الأمة العربية" ، **مجلة المستقبل العربي ، العدد 282 ، الكويت ، أوت 2002، ص91.**

[67]- **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص111، 112.**

[68]- **ليا عادل** ، الدولة الحديثة لمواجهة العولمة النيوليبرالية ، **المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس الشرق ، 2008 ، ص 210.**

[69]- **عبد الرزاق محمد الدليمي** ، الإعلام الدولي في القرن الواحد والعشرين ، **مرجع سبق ذكره ، ص138.**

[70]- **هيثم الهيتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص95**

[71]- **عبد الرزاق محمد الدليمي** ، الإعلام الدولي في القرن الواحد والعشرين ، **مرجع سبق ذكره ، ص140.**

[72]- **محمد نجيب الصرايرة** ، مرجع سبق ذكره ، **ص09.**

****** **تشير بعض المعلومات إلى أنّه خلال حرب الخليج الثانية استخدمت شبكة CNN ، 2500 مراسل ومترجم ومحرر ومقدم برنامج ، عملوا على مدار الساعة ، وأنّ 87% من إجمالي أخبارها قد حصلت عليها من مصادر رسمية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.**

[73]- **حيدر بدوي صادق** ، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث ، **البعد العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ضبي ، 1996، ص25.**

[74]- **هيثم الهيتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص99.**

[75]- **المرجع نفسه ، ص96.**

[76]- **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص222.**

[77]- **ياس خضير البياتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص125.**

[78]- **فارس عطوان** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 35.**

[79]- **المرجع نفسه ، ص35.**

[80]- **أنظر** جريدة الخبر اليومية الجزائرية ، **العدد 6336 ، السنة 22 ، الاثنين 25 أفريل 2011 ، الموافق ل 21 جـمادى الأولى 1432ه ، ص03.**

******* **كشفت تسريبات موقع ويكيلكس أنّ قناة العربية و mbc ملكيـة المليـاردير الـسعودي وليـد الإبـراهيم، صـهر الملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز، وأنّ 50% من أرباح القناة من نصيب الأمير عبد العزيـز بـن فهـد نجـل الملـك الراحل فهد بن عبد العزيز، وهو ممن يقفون وراء التوجه السياسي والفكري للقناة.**

[81]- **موسوعة ويكيبديا الحرة على الرابط التالي:**

http://ar.wikipedia.org/wiki/al-arabia- Channel/09/11/2011.18h57

[82]- **أنظر رمزى بيشوى** ، فورين بوليسى: "الجزيرة والعربية" تخلتا عـن المعـايير الـصحفية فى تنـاول أوضـاع سـوريا ، **جريـدة اليوم السابع المصرية على الموقع:**

, on 03/08/2012 at 20h 30.http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=747946&SecID=88

[83]- **فيصل أبو عيشة** ، الإعلام الإلكتروني ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص37.**

[84]- **المرجع نفسه ، ص ص38 ، 40.**

[85]- **توماس ماكفيل** ، مرجع سبق ذكره ، **ص342 .**

[86]- **رحيمة عيساني** ، الآثار الاجتماعية والثقافيـة للعولمـة الإعلاميـة عـلى جمهـور الفـضائيات الأجنبيـة (**الـشباب الجـامعي بالجزائر نموذجا) ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر ، 2006 ، ص ص158 ، 159.**

[87]- **نهى عاطف العبد** ، الإعلام الدولي ، **الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009 ، ص39.**

[88]- **أنظر الإحصاءات على الرابط التالي:. 2014http://www.internetworldstats.com/stats.htm,**

[89]- **Ray Eldon Hiebert & Sheila Jean Gibbons,** Exploring mass media for a changing world, **Mahwah, new jersey, 2000, p304.**

[90]- **هيثم الهيتي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص53.**

[91]- **حمد بن علي المعمري** ، العولمـة والدولـة القطريـة **(الأبعـاد الـسياسية والاقتـصادية والثقافيـة) ، مـذكرة ماجـستير غـير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2001 ص124.**

[92]- **Walter B. Wriston ,** The Twilight of Sovereignty, **how the information revolution is transforming our world, on the link: http://dca.tufts.edu/ua/access/rights.html.**

[93]- **عادل مسلم أبو ذويب ،** مرجع سبق ذكره ، **ص27.**

[94]- **محمد سعد أبو عامود ،** النظم السياسية في ظل العولمة ، **دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 234.**

[95]- **توماس ماكفيل ،** مرجع سبق ذكره ، **ص123.**

[96]- **نورتن فريش وآخرون ،** الفكر السياسي الأمريكي ، **ترجمة هشام عبد اللـه ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1991 ، ص 52.**

[97]- **محمد حمدان مصالحة ،** الاتصال السياسي ، **مغترب نظري ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1996 ، ص38.**

[98]- **عادل مسلم أبو ذويب ،** مرجع سبق ذكره ، **ص30.**

[99]- **فرنسيس بال ،** الميديا ، **ترجمة: فؤاد شاهين ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، 2008 ، ص ص103 ، 104.**

[100]- **حسن طوالبة ،** في الإعلام والدعاية والحرب النفسية ، **جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، 2006 ، ص308.**

[101]- **عادل مسلم أبو ذويب ،** مرجع سبق ذكره ، **ص33.**

[102]- **فرنسيس بال ،** مرجع سبق ذكره ، **ص86.**

[103]- **عادل مسلم أبو ذويب ،** مرجع سبق ذكره ، **ص64.**

[104]- **المرجع نفسه ، ص66.**

[105]- **عبد الرزاق محمد الدليمي ، الإعلام الدولي في القرن الواحد والعشرين ،** مرجع سبق ذكره ، **ص101 .**

[106]- **أحمد بدر ،** الإعلام الدولي ، **دراسة في الاتصال والدعاية ، ط4 ، دار قباء ، القاهرة ، 1998 ، ص167.**

[107]- **عبد الرزاق محمد الدليمي ، الإعلام الدولي في القرن الواحد والعشرين ،** مرجع سبق ذكره ، **ص100 .**

[108]- **بسام عبد الرحمان المشاقبة ، الأمن الإعلامي،** مرجع سبق ذكره ، **ص141.**

[109]- **ياس خضير البياتي ،** مرجع سبق ذكره ، **ص239.**

[110]- **نهى عاطف العبد ،** مرجع سبق ذكره ، **ص ص 40 ، 41.**

[111]- **مؤيد عبد الجبار الحديثي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص228.**

[112]- **سوزان موزي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص44.**

[113]- **نهى عاطف العبد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص41 ، 42.**

[114]- **محمد جاد أحمد** ، الإعلام الفضائي وآثاره التربوية ، **دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2008 ، ص82.**

[115]- **المرجع نفسه ، ص86.**

[116]- **نهى عاطف العبد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص43.**

الفصل الثالث

التدفق الإعلامي وسلطة الدَّولة في الجزائر

الآثار السِّياسية للتدفق الإعلامي على الرأي العام

الأمن الوطني الجزائري في عصر المعلومات

التدفق الإعلامي وصناعة القرار السِّياسي الجزائري

الفصل الثالث

التدفق الإعلامي وسلطة الدَّولة في الجزائر

أدَّت ثورة المعلومات في مجال الإعلام والاتصال إلى التأثير على الدَّولة من ناحية القيام بوظائفها وبالتالي فقدت الدَّولة قدرتها على حماية استقلالها السِّياسي، وسيادتها الوطنية، والحفاظ على أمنها الوطني وفي ظل التدفق الإعلامي الأجنبي الهائل، لم تعد للدَّولة سلطة على رعاياها، ولم تعد قادرة على صناعة قرارها السِّياسي بحرِّية بفعل تدخل فاعلين جدد، بل لم تعد قادرة حتى على حماية أمنها الوطني بفعل ثورة المعلومات والاتصالات، هذه الثَّورة ساهمت إلى جانب عوامل أخرى في اختراق الحواجز الجغرافية للدُّول، بل إنَّ التدفق الإعلامي الأجنبي الناتج عن ثورة المعلومات شل سلطة الدَّولة التي تتعرض للانحسار والتقلص التدريجي.

I/الآثار السِّياسية للتدفق الإعلامي على الرأي العام: **قبل التطرق إلى الآثار السِّياسية للتدفق الإعلامي على الرأي العام، لابد من التطرق إلى مفهوم الرأي العام، إذ يتحدد هذا المفهوم في العلوم الإنسانية، وفقا للزاوية التي ينظر إليه من خلالها، فمثلا على مستوى علوم الإعلام والاتصال، يعرَّف بأنَّه الرأي السَّائد بين أغلبية الشُّعوب الواعية، أو الاتفاق الجماعي لدى غالبية الشَّعب تجاه قضية من القضايا سياسية، اجتماعية أو ثقافية ...الخ.**

1- تعريف الرأي العام(*):**عرفت الحضارات القديمة منذ أكثر من سبعة آلاف سنة مفاهيم على صلة بظاهرة الرأي العام، ولكن دوره تأكَّد لدى الإغريق وأثينا وإسبرطة، ثمَّ جرى استعمال هذا المفهوم مع قيام الثَّورة الفرنسية، إذ أطلق عليه "مونتسكيو" الروح العام "Esprit général"، بينما سمَّاه "روسو" الإرادة العامة "Volonté général" [1].**

وفي العصر الحديث شاع استخدامه بين الكُتّاب والصحفيين والمثقفين وغيرهم، ويتردد كثيرا في حياتنا اليومية، وغدَا موضوعًا مهمًا من مواضيع علم السِّياسة التي تستحق الدِّراسة المعمَّقة، والبحث الشامل في تكوينها وتصميمها وتسويقها[2]، حتى أنَّ البعض يُطلِق على هذا القرن، قرن الرأي العام[3]، فإذا وقع حادث ما كسقوط طائرة، اهتز الرأي العام لذلك، وطالب بمعاقبة المسؤولين على ذلك، وعندما غزت قوات التحالف الغربي العراق عام 2003م استنكر الرأي العام العالمي ذلك، وطالب بالتضامن مع الشَّعب العراقي وظهر ذلك جليا من خلال المظاهرات والاحتجاجات الشَّعبية في مختلف دول العالم، والتي تصدرت اهتمامات مختلف وسائل الإعلام.

وعلى الرغم من اعتراف الباحثين والمفكرين بأهمية الرأي العام، ودوره في تحديد الكثير من السلوك الاجتماعي، إلَّا أنَّهم اختلفوا في إيجاد تعريف محدَّد ودقيق لمصطلح الرأي العام، هذا الاختلاف ناتج عن طبيعة تخصص كل واحد منهم، وتباين وجهات النَّظر الاجتماعية والسِّياسية والأيديولوجية والثقافية تجاه الشُّعوب، ومدى الإيمان الحقيقي بدورها في المشاركة في مجال الفكر السِّياسي والقرار التنفيذي[4].

فالمذهب الليبرالي مثلا، يهتم بالرأي العام ويؤمن به، وبحرِّية المواطن في الرأي والعقيدة، ويُعِدُّ لذلك الدِّراسات اللازمة لسبر الرأي العام حول موضوع معين، ويطبِّق قراراتِه حسب رأي الأغلبية، عكس المذاهب غير الديمقراطية التي لا تولي أهمية للرأي العام، وتكتفي بالرأي المتَّخذ داخل الحزب، أو السُّلطة الحاكمة[**] حتى ولو تنافى هذا الرأي مع رأي أغلبية الجماهير.

وبالرغم من أنَّه ليس هناك تعريف متفق عليه، إلَّا أنَّنا سوف نستعرض بعض التعريفات المختلفة للرأي العام، والتي تمثل اتجاهات ومذاهب مختلفة، ومن بينها تعريف الموسوعة البريطانية، التي تعرِّف الرأي العام على أنَّه "مجموعة آراء الأفراد ومواقفهم ومعتقداتهم حول موضوع معين يتمُّ التعبير عنه من خلال الجماعة"[5]، أمَّا الموسوعة الدَّولية للعلوم الاجتماعية فتعرفه بأنَّه "مجموعة الآراء الشخصية حول موضوع يهم المجتمع، والتي ستؤثِّر على تصرف الأفراد، وعلى صنع السِّياسة الحكومية"[6]، ويرى

"هربرت بلومر Herbert Blumer" بأنَّ الرأي العام هو نتاج للتفاعل بين جماعات يحدث في سياق اجتماعي، سياسي وليس بالضرورة رأي الأغلبية، ويتحرك نحو قرار معين ومن ثمَّ فالتعبير عنه يتضمن الوصول بهذا الرأي إلى من بيدهم اتخاذ القرار[7].

ويعرِّفه الباحث الأمريكي "ليونارد دوب Leonard Doob" في كتابه الموسوم بـ "الرأي العام والدِّعاية Public Opinion & Propaganda" بقوله: "اتجاهات ومواقف النَّاس إزاء قضية ما تشغل بالهم، شريطة أن يكونوا أعضاء في نفس الجماعة الاجتماعية"[8].

يؤخذ على هذا التعريف عدم توضيحه المقصود بالنَّاس، هل مجموعهم، أو غالبيتهم، أو جزء منهم كما قد يفهم أنَّ الاتجاهات ثابتة مع الآراء، وهو أمر غير صحيح في كل الأحوال، فمثلا عند إثارة الخوف الآراء لا تتفق عادة مع الاتجاهات، ويغفل التعريف أيضا مناقشة الجمهور للقضية محل الرأي العام، لأنَّ مناقشة القضية من الأمور الهامة.

ويذهب "جيمس يانج James Young" أستاذ علم السِّياسة الأمريكي إلى تعريفه بأنَّه "الحكم الاجتماعي الذي يُعبِّر عن مجتمع واع بذاته، بالنسبة لمسألة عامة لها أهميتها، ويتم الوصول إلى هذا الحكم الاجتماعي عن طريق مناقشة عامة أساسها التعقل والمنطق، وأن يكون لهذا الحكم من الشدَّة والعمق ما يكفل تأثيره على السِّياسة العامة"[9]. ما يؤخذ على هذا التعريف، ارتباطه بالنَّظرة الاجتماعية للرأي العام، وعدم تحديده في عبارة "مناقشة عامة" لكيفية المناقشة وأين؟، هل عبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها؟، أم تحت قبة البرلمان؟ ومدى القبول ومعناه؟، ومتى تصبح هذه المناقشة العامة متكاملة، وصالحة لينتج عنها رأي عام؟، كما أنَّ عبارة "مجتمع واع بذاته" هل تعني إعطاء حق إبداء الرأي للجماعات المثقفة ذات الوعي، ومنعه عن ما سواها؟!.

أمَّا الألماني "غولت R . Gault" أستاذ علم الاجتماع، فيعرِّف الرأي العام على أنَّه "فهم معين للمصالح العامة الأساسية، يتكون لدى كافة أعضاء الجماعة"[10]، ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف توقفِه عند حدِّ الفهم فقط، والذي هو أولى مراحل تكوين الرأي العام، ولم يصل لمرحلة إبداء الرأي، كما يشترط أن يتكون الفهم لدى كافة أعضاء الجماعة، وهو أمر مستحيل، لأنَّه من غير المعقول أن يتفق الشَّعب بأكمله على فهم

موضوع معين، واتخاذ رأي واحد تجاه موضوع ما، وحتى الديمقراطية التي تأخذ بحكم الشَّعب، تكتفي بمبدأ الأغلبية للتعبير عن الرأي العام، دون اشتراط رأي كافة أعضاء الجماعة لاستحالة تحقق ذلك[11]، فضلا عن أنَّ هذا التعريف يتصف بالعمومية، لأنَّه يتطلب فهمًا معينًا للمصالح الأساسية، دون تحديد قضية محددة يتجه إليها الشَّعب لإبداء رأيه فيها، سواء بالموافقة أو بالاعتراض.

ويرى "فلويد ألبورت Floyd Allport" أنَّ الرأي العام هو "تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من النَّاس عما يرونه في مسألة ما، إمَّا من تلقاء أنفسهم، أو بناءً على دعوة توجه إليهم، تعبيرًا مؤيدًا أو معارضًا لحالة، أو شخص معين، أو اقتراح ذي أهمية واسعة الانتشار بنسبة وكثافة وثبات معين، ممَّا يترتب عليه احتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معيَّن بطريق مباشر أو غير مباشر، فيما يتعلق بالموضوع الذي يدور الرأي العام حوله"[12].

هذا التعريف يظهر عدة جوانب مهمَّة من حيث الحجم، فلكي نتكلم عن رأي عام لابد من توفر عدد كبير من الأفراد، ويجب أن يكون الموضوع حالة محدَّدة، أو شخص معين، واقتراح له أهمية، ودرجة اتفاق وعمق وتأثير، ولكن هذا التعريف يركِّز على الرأي العام الفعلي لا الكامن، ولا يتضمن أي شيء عن عملية الاتصال، أو قيادات الرأي العام، أو دور الجماعات الأولية في تكوين الرأي.

وهناك تعريفات أخرى للرأي العام كتعريف "كي v.o . key" الذي يرى بأنَّ الرأي العام هو الآراء التي يعتنقها الأفراد، وترى الحكومة أنَّ من الحكمة إتباعها، كما يذهب "جيمس برايس James Bryce" في كتابه "الديمقراطيات الحديثة Modern Democracies" إلى أنَّ الرأي العام هو "اصطلاح للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يدين بها النَّاس إزاء المسائل التي تؤثِّر في مصالحها العامة والخاصَّة"[13]، ويرى "مينار D.W Minar" أنَّه "مجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكوِّنها قطاع كبير من النَّاس تحت تأثير الدِّعاية في مسألة مهمة، وفي فترة معينة"[14]، ويرى "كلوردج كنج klordig king" أنَّ الرأي العام هو "الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة ذات اعتبار عام، بعد مناقشات علنية وافية"[15].

ومن التعريفات العربية، نجد الموسوعة السِّياسية التي تعرِّف الرأي العام بأنَّه "اتجاه أغلبية النَّاس في مجتمع ما، اتجاها موحدا إزاء القضايا التي تؤثِّر في المجتمع أو تهمه أو تعرض عليه"[16]، أمَّا الموسوعة الفلسفية فتعرِّفه بأنَّه "مجموع معين من الأفكار والمفاهيم التي تعبِّر عن موقف مجموعة، أو عدة مجموعات اجتماعية، إزاء أحداث أو ظواهر من الحياة الاجتماعية، إزاء نشاط الطبقات والأفراد"[17].

ويرى "محمد حاتم" بأنَّه "ذلك الحكم الذي تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات اعتبار ما"[18]، ويؤخذ على هذا التعريف أنَّ الحكم مرحلة تالية للرأي العام اليومي الذي لا يصل إلى درجة الحكم، كما قد يوحي هذا التعريف بأنَّ الحكم يلزم، وواجب تنفيذه.

كما يعرِّف "مختار التهامي" الرأي العام على أنَّه "الرأي السَّائد بين أغلبية الشَّعب الواعية في فترة معينة، بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش، وتمس مصالح هذه الأغلبية، أو قيَّمها الأساسية مسًّا مباشرًا"[19].

بينما ترى "حميدة سميسم" أنَّ "الرأي العام هو الرأي السَّائد الذي ينبع من الأفراد، وغايته الجماعة (الجماهير)، بعد السؤال والاستفهام والنقاش، تعبيرا عن الإرادة والوعي تجاه أمر ما في وقت معين، شريطة موافقته للشَّريعة والسير في حدودها، من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وترتبط اتجاهاته بالولاء القومي والوطني والدِّيني لأفراد الأمَّة"[20].

ويذهب تقرير "شون ماكبرايد Seán MacBride" حول مشكلات الاتصال إلى أنَّه من الأجدى والأجدر تعريف الرأي العام من خلال توضيح أوصافه، فهو يضرب بجذوره في البنى الاجتماعية والثقافية وليس فكريا، كما أنَّه أبعد من أن يكون تعبيرا عن إرادة الشَّعب، أو متطابقا مع الجمهور بالرغم من ارتباطه به ارتباطا وثيقا، ويضيف التقرير أنَّ الرأي العام يختلف عن الإيديولوجية، لأنَّه ليس أمرا يتعلمه الإنسان أو تفرضه السُّلطة، وبالرغم من أنَّه لا يمكنه أن يوجد دون توافر بيانات ومفاهيم تولدها التجربة، إلَّا أنَّه ليس معادلا لمجموعة من المعارف، فالرأي العام "هو رأي الذين لا يشاركون في عملية اتخاذ القرار، والذين يوجدون خارج مراكز السُّلطة، وهو يختلف عن رأي الذين تؤهلهم أوضاعهم، أو معارفهم، أو مهاراتهم للنهوض بمسؤولية اتخاذ القرارات"[21].

ويمكن القول أنَّ هذا الاختلاف الواضح في تعريف الرأي العام، قد يكون ناتجا عن تباين وجهات النَّظر الفكرية، واختلاف تخصُّصات مقدمي هذه التعريفات، فكل واحد ينظر إليه من وجهة نظر تخصُّصه، سواء كانت سياسية أو اجتماعية...، كما قد يكون هذا الاختلاف نابعا من حداثة الدِّراسات المتعلقة بالرأي العام.

وممَّا سبق يمكن اعتبار الرأي العام على أنَّه ذلك الرأي السَّائد في وقت معين نحو قضية معينة، وهذا لأنَّ وجهات النَّظر قد تختلف من قضية لأخرى، تبعا للظروف والزمان، فهو ليس ثابتا، فقد يتخذ الشَّعب رأيا عاما في زمن معين تجاه قضية معينة، ثمَّ يغير رأيه في زمن آخر، وقد يعود لرأيه الأول لاحقا، تبعا للظروف السِّياسية والاقتصادية، والمؤثِّرات الوطنية والدَّولية.

2- مقوِّمات الرأي العام: يتفق المهتمون بشؤون السِّياسة والإعلام والاتصال على أنَّ مقوِّمات الرأي العام تتفرع إلى ثلاثة عناصر أساسية هي:

أ- المقوِّمات الأولية: هذه المقوِّمات تتنوع بين عناصر موروثة، وأخرى تتعلق بالشخصية، وأخرى ديمغرافية وعضوية ونفسية واجتماعية، وترتبط هذه المقوِّمات بالفرد ولابد من توافرها، حتى يمكن تصور صلاحيته لأن يكوِّن رأيا.

ب- المقوِّمات الثانوية: يقصد بها مقوِّمات جماعية، تنبع من الجمهور الذي يقوم بعملية التفاعل لكي ينقل الظاهرة من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي.

ج- المقوِّمات الأساسية: هذه المقوِّمات في تفاعلها مع المقوِّمات الثانوية، تحدد ظاهرة الرأي العام لكنَّ الإعلان عنها وقوَّتها وصورتها وسرعتها، تحدَّد بعناصر أخرى كأدوات نقل ظاهرة الرأي العام وإبرازها، ابتداء من القيادة إلى التنظيم الجماعي، فضلا عن خصائص الحادثة التي أدَّت إلى التعبير عن الرأي، أو ما يسمَّى بالاهتمام الفردي، أو الجماعي.

وعلى العموم، فإنَّ الرأي العام في أي بلد من البلدان، له مقوِّماته المستمدة من تاريخه وظروفه البيئية ومعرفة هذه المقوِّمات تساعد على استنباط الاتجاهات المحتملة

للرأي العام بالنسبة لقضية ما، والتنبؤ بالاتجاهات المحتملة عند طرح موضوع ما، كما تحدِّد هذه المقوِّمات الدور الذي ينبغي أن تقوم به وسائل الإعلام والاتصال والتنظيمات السِّياسية تجاه هذه القضية، ومن بين مقوِّمات الرأي العام نذكر ما يلي:

1- العادات والتقاليد والقيم الموروثة: **تعكس عادات وتقاليد أي مجتمع طبيعة النِّظام الاجتماعي السَّائد فيه، وكلما كانت المجتمعات فقيرة ومتخلفة، كلما زاد تمسكها بتقاليدها، لأنَّها خير زاد لهم، فهم يتشبثون بها لأنَّهم لا يملكون غيرها، ويزداد سلطان الأساطير والخرافات، فتحيى الشُّعوب مخدرة لا تجد السبيل لدحض هذه الأساطير والخرافات[22]، فالشُّعوب التي لها موروث ثقافي واجتماعي خاص بها من التقاليد والعادات تتميز باحترامها لها وتعلقها بها، وغالبًا ما تكون هذه العادات والتقاليد عصية على التغيير، أو على تقبُّل التغيُّر[23].**

كما يعتبر التراث الحضاري والثقافي لكل أمَّة، من أهم العوامل التي تؤثِّر في تكوين وتشكيل الرأي العام، فكل فرد في أي مجتمع يتأثَّر بقوى العادات والتقاليد والقيم السَّائدة في مجتمعه، والشُّعوب تتقبل معتقداتها المتوارثة خيرها وشرها على أساس أنَّها حقائق وبديهيات لا تقبل الجدل أو إبداء الرأي، ويؤكد الباحث "ستيوارت تشيس Stuart chase" أنَّ 90% من سلوك الفرد العادي في مجتمع ما يقرَّر بما تفرضه النُّظم والقواعد التي يبدأ في تعلمها منذ ولادته[24]، ففي كتابه الرأي العام، يؤكد الأستاذ "فاروق يوسف" أنَّ القيم تؤثِّر في رأي الأفراد من النَّواحي التالية[25]:

- تؤثِّر بشكل إيجابي أو سلبي في نظرة الفرد، أو الجماعة إلى الأفراد الآخرين.

- تؤثِّر على قرارات الفرد واختياره بين بدائل الحلول للمشاكل التي يواجهها، أو تواجهها الجماعة التي ينتمي إليها.

- تحدِّد للفرد ما هو مقبول، أو مرغوب فيه، وما هو غير مقبول، أو غير مرغوب فيه من أنماط السلوك والرأي كما.

- تؤثر تأثيرا بالغا في إدراك الفرد للمشاكل التي تواجهه.

- يعمل نسق القيم على تنظيم عملية الإدراك، وذلك عن طريق تحديد الحاجات التي يتم إشباعها وأولويات إشباعها، وكذلك عملية انتقاء وتنظيم المدركات.

- تؤثِّر القيم في المدى الذي يقوم الفرد في حدوده بالموافقة، أو رفض الضغوط عليه.

2- الدِّين: **يعتبر الدِّين بالنسبة للشُّعوب من المسلمات التي لا تقبل الجدل، ولا تدخل في مجال الرأي العام إذ يلعب دورا مؤثِّرًا ومهمًا في حياة الأمم والشُّعوب على اختلاف المعتقدات والأديان.**

ويعد الدِّين أحد مقوِّمات النِّظام الثقافي، وجوهره يبقى ثابتا لا يتزعزع، وهو من العناصر الحضارية الراسخة التي لا تقبل أساسياتها الجدل، كما يعتبر عنصرًا أساسيا من عناصر تكوين الرأي العام، إذ يفرض نفوذا أوسع حتى على غير المتمسكين به، ويشكل مصدرًا من مصادر الرأي العام، فمثلا في الدِّين الإسلامي، يخلق الاستشهاد بآية قرآنية، أو بأحاديث نبوية شريفة الاقتناع، ويحرك المشاعر والعواطف، ويثير الحوافز والدَّوافع[26].

وقد لعب الدِّين الإسلامي دورًا بارزًا في حياة الشُّعوب التي اعتنقته منذ بزوغ فجر الإسلام إلى يومنا هذا، إذ ظهر تأثيره في مختلف الجوانب الحياتية للمسلمين، لأنَّه لم يقتصر على الجوانب التعبدِية فقط (العبادة)، بل تعداه إلى الجوانب الروحية والحياتية، كما حل محل القرابة كأساس للهوية الجماعية والولاء محل العرف كقانون للجماعة، وتولى النبِّي محمد صلى الله عليه وسلم السُّلطة على أساس من الامتياز الدِّيني المطلق مستمدا سلطته من الله، ليحل محل شيخ القبيلة الذي يحتل منصب الرئاسة على أساس الموافقة الطوعية للقبيلة، هذه الموافقة يمكن إلغاءها في أي وقت.

3- التربية والتعليم: تساهم المؤسَّسات التعليمية في تكوين الرأي العام وتشكيله، سواء من حيث مضمونه المعرفي، أو من اتجاهه وقوته، حيث تؤثِّر في سلوك الأفراد وآرائهم واتجاهاتهم، وإكسابهم قدرًا كافيًا من المعلومات العامة والمتخصِّصة، لأنَّه للمعلومات المتكاملة والحديثة أهمية بالغة، فمن ليس له معلومات لا رأي له.

ويساعد التعليم التلميذ على التفكير، فكلما زادت معرفته اتسع أفقه بما يمكِّنه من التحرُّر من وجهات النَّظر وخبراته السابقة التي صارت تختلف مع وجهات نظره الجديدة، ولقد أشار "جيروسي" إلى مسألة غرس القيم السِّياسية في النَّفس قائلا: "يكون للمدارس تأثيرا من خلال طريقة أو أكثر من الطرق التالية"[27]:

1- المضمون المنهجي وحده.

2- المضمون المنهجي ونوعية الدِّراسة.

3- التعبير المعلن للمدرسين عن قيمهم الشخصية داخل الفصول.

4- التعبير العرضي للمدرسين عن قيمهم خارج الفصول.

5- تشبه التلاميذ بمدرسيهم وتبنيهم للقيم التي يعتنقونها.

وعليه فإنَّ الاتجاهات السَّائدة في التعليم تؤثِر تأثيرا كبيرا على مستقبل الرأي العام داخل الدَّولة، خاصَّة إذا قامت على أساس بث روح التفرقة الدِّينية والطبقية، وإذكاء روح العنصرية والتعصُّب، لأنَّ الطفل في هذه المرحلة لا يستطيع إعمال عقله للتمييز بين الحق والباطل، والنتيجة المحتومة لذلك أن يكبر النشىء، وتكبر معه أنماط من السلوك وألوان من التعصُّب والتحيُّز التي تبلغ في نفسه مبلغ العقيدة والدِّين، لطول ما تلقاها وتلقنها وقرأها خلال المرحلة المدرسية[28].

ويساعد التعليم المرأة على تغيير النَّظرة القديمة إليها، وإكسابها وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها ودورها في المجتمع بصفة عامة وأسرتها بصفة خاصَّة، ويحرِّرها من أوضاعها التقليدية، ويزوِّدها بقدرات تمكنها من أداء دورها في مجتمعها، فالتعليم هو الوسيلة الكفيلة لممارسة المرأة لحقوقها وواجباتها التي تكفلها المواثيق الدَّولية والدساتير

الوطنية، وحتى الدِّيانات السَّماوية، كما يؤدِّي تعليم الرجل والمرأة إلى تغيير نظرة كل واحد منهما إلى الآخر، وعلى هذا الأساس، فإنَّ للتعليم دور هام في تشكيل العقول، وتوجيه الرأي العام لأجيال قادمة.

4- النِّظام السِّياسي القائم: تلعب الأوضاع السِّياسية داخل الدَّولة دورا فاعلا في تكوين الرأي العام ويختلف هذا الدَّور باختلاف الأنظِّمة، فالأنظِّمة الديمقراطية، حيث تسود حرية الفكر والاعتقاد، والرأي والرأي الآخر، وتكثر الأحزاب السِّياسية ذات البرامج المختلفة، إذ يسعى كل حزب سياسي للحصول على تأييد الرأي العام لبرنامجه ووجهة نظره، عن طريق ما يقدمه من بيانات وحجج وبراهين تؤيِّد ذلك، سواء كان حزبا حاكما أو معارضا[29].

كما تسعى الحكومات الديمقراطية إلى التأثير في الرأي العام للحصول على تأييد الأغلبية من الشَّعب معتمدة على زيادة الوعي السِّياسي للجماهير، وعرض الحقائق الكاملة على الرأي العام، والاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال للتأثير عليه، مع توفير الحرِّية للتنظيمات السِّياسية الشَّعبية، كالجمعيات الأهلية، والنَّقابات المِهنية، دون إغفال الاهتمام باستطلاعات الرأي العام.

وما يميِّز الأنظِّمة الديمقراطية، أنَّ المواطن يكون على درجة عالية من الوعي بسبب توفُّر حرِّية الرأي وتنوع الحلول المطروحة للمشاكل، نظرا لتعدد الأحزاب، وحرِّية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية ومشاركة المواطن في الحياة السِّياسية، ولذلك نجد الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية يتسم بالعمق والعقلانية والثبات النسبي والظهور، والوضوح والتعبير السلمي عن نفسه.

أمَّا الأنظِّمة غير الديمقراطية التي تضع القيود على الحرِّية الفردية والجماعية، وتفرض الرقابة على وسائل الإعلام، إن لم تكن هي من يملك هذه الوسائل، حيث تقوم هذه الأنظِّمة بدعاية قوية لا تتورع فيها عن استخدام الأساليب المنافية للأخلاق، كالكذب، والخداع، والتضليل، والتهويل، وحجب الحقائق عن الشُّعوب، ومنه خلق رأي

عام مصطنع، أو مفتعل يتَّسم بالسذاجة والغفلة، وهو ما كان عليه الحال في ألمانيا النازية قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية.

والخلاصة، غياب الرأي العام في ظل النُّظم غير الديمقراطية بأنواعها المختلفة عقائدية، حيث تقود عقيدة سياسية رسمية لا تمثل في نظرهم مجرد فكر، بل حقائق مطلقة لا تقبل الجدل تستخدم كمعيار لتحديد الصواب والخطأ، أو غير عقائدية، حيث لا توجد عقيدة سياسية تستخدم في تنشئة المواطنين وتكوين الإطارات، والنتيجة بروز عدة ظواهر وكثرتها، مثل الانقلابات العسكرية.

وعليه فإنَّ الأوضاع السِّياسية السَّائدة داخل الدَّولة تؤثِّر في تكوين الرأي العام بها، فإن كان النِّظام دكتاتوريا ومستبدا ومستعليا على الجماهير ومحتقرا لها، فإنَّ هذا يؤدِّي إلى سلبية الرأي العام في الدَّولة ليحل محله ما يسمَّى "بالسُّخط العام، أو الخوف العام"[30].

5- المناخ الاقتصادي: لا يقل تأثير الأوضاع الاقتصادية والتحوُّلات النَّاتجة عنها، أو المؤثِّرة فيها على الرأي العام عن تأثير الأوضاع السِّياسية، نظرا لتفاعل ما هو سياسي مع ما هو اقتصادي، فالأوضاع الاقتصادية لها تأثير كبير على نظام الأسرة والطبقات الاجتماعية، وعلى نسق القيم في المجتمع، وعلى تشكيل نظامه السِّياسي[31].

وتأخذ العلاقة بين الرأي العام والعامل الاقتصادي شكلين أساسيين، يتمثل الأول في كون الكثير من الآراء المعلنة في الحياة الخاصَّة والعامة قد تكون مدفوعة الثمن، ويظهر ذلك جليا في الدِّعاية الانتخابية وبيع الأصوات الانتخابية، والثاني هو أنَّ الظروف الاقتصادية قد تحدِّد أراء النَّاس إلى درجة كبيرة، فالأفراد يتأثَّرون في تكوين آرائهم بمصالحهم ومصالح الجماعة التي ينتمون إليها.

وهناك خلاف بين العلماء فيما يتعلق بمدى تأثير العوامل الاقتصادية على الرأي العام، فالفكر الماركسي يرجع كل شيء للعامل الاقتصادي، فهو المحدِّد الوحيد للرأي العام والنِّظام السِّياسي، بينما الفكر الليبرالي يحاول التقليل من الدور الذي يلعبه هذا

العامل بالنسبة للرأي العام، لدرجة أنَّ البعض يعتبره دورًا ثانويا، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك، وهو أنَّ للعامل الاقتصادي تأثيرا قويا وفعَّالًا، وقد يكون أقوى محدِّدات الرأي العام على الإطلاق.

والجدير بالذكر فإنَّ هناك مقوِّمات أخرى للرأي العام إلى جانب هذه المقومات، من بينها المناخ الإعلامي والثقافي، فمسؤولية أجهزة الإعلام والثقافة في عصرنا الحالي كبرى في إعداد المواطن الصالح خاصَّة وأنَّ الثَّورة الإعلامية اخترقت كل الحواجز التي أقامتها الأنظمة والحكومات، ولعبت دور المنبه والمحرض، ودافعا قويا إلى الثَّورة متى كانت أسبابها قائمة.

2- الآثار السِّياسية للتدفق الإعلامي على الرأي العام: **تلعب وسائل الإعلام اليوم دورًا هامًا وبارزًا في المجتمع، حيث تحتل مكانة هامة في التفاعلات الاجتماعية والسِّياسية داخل المجتمعات الديمقراطية ضمن سياق عالمي جديد أفرز معطيات تختلف كلِّية عن فترة ما قبل الحرب الباردة، وتتجلى هذه المكانة في كونها مصدر المعلومات والآراء والمواقف بالنسبة للأفراد، ومن خلالها يستطيع الفرد تكوين تصوره للعالم الذي يعيش فيه، فهي من وسائل الإدراج المعرفي لدى الجمهور، لأنَّها تزوِّدهم بالمعلومات وتوجيهها بالطريقة التي ترغب فيها وتريدها[32].**

وتعدُّ وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، مصدرًا مهمًّا من مصادر التوجيه والتثقيف في أي مجتمع، وهي ذات تأثير كبير في مختلف جماهير المتلقين، المتباينين في اهتماماتهم، وتوجهاتهم ومستوياتهم الفكرية والاجتماعية، وهذا ما يكسبها أهميتها في عملية بناء المجتمعات، إذ يمكن اعتبارها أحد العناصر الأساسية المساهِمة في تشكيل ملامح المجتمعات، وإذا كان دور وسائل الإعلام في أي بيئة مجتمعية يتحدَّد بالأثر الذي تستطيع أن تحدثه فيها، فمن الممكن أن تقسم وسائل الإعلام باعتبار تأثيرها في المجتمعات إلى قسم مؤثِّر وفاعل، وقسم آخر على النقيض من ذلك تمامًا.

كما تقوم وسائل الإعلام بتقديم المعلومات والمواقف الرَّسمية وغير الرَّسمية عن القضايا المثارة، وفقا لسياستها الإعلامية وخدمة للأيديولوجية التي تحكمها، وهي بهذا تحولت من أداة لنقل المعلومات إلى أداة لتوجيه الأفراد والجماعات، وتكوين مواقفهم الفكرية والسِّياسية.

وتختلف وسائل الإعلام في درجة فاعليتها من مجتمع لأخر، ففي بعض المجتمعات، ترتفع درجة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام إلى حدٍّ تبني آرائها، بينما في مجتمعات أخرى تنخفض درجة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام إلى حدِّ الانعدام، وهذا راجع إلى إيمانه بأنَّ هذه الوسائل لا تعبِّر عن وجهة نظره، ولا تخدم مصالحه، بل تخدم مصالح خاصَّة، وهمُّها الوحيد الربح المادي، وهي مستعدة للتخلي عن مبادئها لأجل هذا الهدف.

ونظرا لما تملكه من إمكانات في نقل الأخبار والمعلومات، وما توفره من أسباب التوجيه والترفيه أصبح لوسائل الإعلام مكانة هامَّة في العصر الحديث، لكونها تقوم بأدوار عديدة ومتعدِّدة في المجتمع منها ما هو اجتماعي يتجلى في التربية والتثقيف، ومنها ما هو سياسي، يقول مارشال ماكلوهان: "إنَّ وسائل الاتصال نفسها، وليس مضمونها أصبحت أهم الوسائل المؤثِّرة في عالم اليوم، ويمكن تفسير الأهمية الكبيرة لوسائل الاتصال في المجتمعات المختلفة بعلاقتها بصنع القرارات في ظل الرقابة والسَّيطرة الشديدة التي تمارسها الحكومات باختلاف أنواعها، وبدرجات مختلفة على وسائل الاتصال"[33].

كما تعد وسائل الإعلام أهم مصادر الثقافة السِّياسية عند الأفراد، فهي مؤسَّسات ثقافية فاعلة في صياغة موقف الرأي العام المتوافق مع الطبيعة الثقافية للمجتمع، وبلورة اتجاهاته وقيمه ومعارفه السِّياسية وتحديد وجهة تفكيره السِّياسي.

يرى "جبريل آلموند Gabriel Almond" أنَّ وسائل الإعلام تؤدِّي دورًا مهمًّا في بث التوجهات والقيم السِّياسية الحديثة إلى الأمم، فعلاوة على تقديمها المعلومات الدقيقة والفورية عن الأحداث السِّياسية في العالم فإنَّها تنقل القيم الأساسية التي يقرُّها المجتمع الحديث، وهو ما يجعل من وسائل الإعلام أداة قوية في تشكيل المعتقدات السِّياسية[34].

كما يعتبر البعض وسائل الإعلام والاتصال قوة تستطيع تشكيل وتوجيه الرأي العام، وإن كانت لا تستطيع تحقيق ذلك في كل الأوقات[35]، فهي متعهد رسميا لتوريد المعلومات والمواقف تجاه حدث ما فلوسائل الإعلام فاعلية قوية في خلق رأي عام عن الموضوعات الجديدة التي تثار بين الجماهير، خاصَّة إذا كانت هذه الجماهير تفتقد للمعلومات عن الموضوعات والمشاكل المستجدة.

وهنا يبرز الدور الخطير الذي تمارسه أجهزة الإعلام في خلق الوعي والتنشئة الاجتماعية، خاصَّة لدى المجتمعات التي تتعرض لتغيُّرات جديدة من النَّاحية السَّياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، وعليه اهتمت الدُّول على اختلاف إيديولوجيتها ونظم حكمها بتنمية وتعزيز أجهزة الإعلام، لضمان رأي عام مؤيِّد لسياساتها، وإمدادها بالمعلومات الصحيحة عن التوجهات الحقيقية للرأي العام تجاه القضايا المثارة، لتستطيع اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

كما تلعب وسائل الاتصال دورًا مهمًا في تكوين رأي عام يمكن أن يؤثِّر في توقيت صنع القرار أو وضع السَّياسات العامة للدَّولة، وذلك من خلال خلق الأزمات وافتعالها، وإثارة الرأي العام ضدها، مثل فضيحة (ووترجيت Watergate عام 1972م) التي فجرتها صحيفة الواشنطن بوست Washington poste والتي بسببها استقال الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون Richard Nixon" من الرئاسة عام 1974م.

ولوسائل الإعلام أثار سلبية على الفرد والمجتمع، خاصَّة إذا تعلق الأمر بوسائل الإعلام الأجنبية بمختلف أنواعها التي سمحت لها تكنولوجيا البث الفضائي بالتواجد في كل مكان وزمان، رغم أنف الحكومات والدُّول.

هذا وتتعدَّد الآثار السِّياسية السِّلبية لمضامين وسائل الإعلام الأجنبية على الرأي العام الجزائري خاصَّة إذا تعلق الأمر بالبث الفضائي المباشر، سواء عبر المحطات التلفزيونية الفضائية، أو عبر شبكة الإنترنيت، فهي لا تقتصر على زيادة معرفة المواطن الجزائري ببلد المصدر الإعلامي أكثر ممَّا يعرفه عن وطنه، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه اغتراب، وضعف في الانتماء، بل يصل الأمر إلى مجال التشكيك السِّياسي، وفقدان الثِّقة

في كل ما هو وطني، وتشويه المعلومات والأخبار التي يمكن أن يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، ناهيك عن التبعية السِّياسية للدُّول المسيطرة على وسائل الإعلام، ومن بين الآثار السِّلبية للبث الفضائي المباشر من النَّاحية السِّياسية على الرأي العام الجزائري نجد:

1- الشَّك السِّياسي: **تحمل البرامج الإخبارية الأجنبية بعض الأخبار والأحداث والتقارير الكاذبة والشائعات عن الدول النامية أجمع، ومن بينها الجزائر طبعا، والتي تخدم المصالح السِّياسية للدوائر التي تنتمي إليها، ممَّا يؤدِّي إلى حدوث خلل سياسي في الدَّاخل، متمثلا في انتشار الشَّك السِّياسي والذي يظهر في احتقار العرف والعادات والتقاليد والأخلاق الشائعة، وتسفيه العمل السِّياسي (مثلا عزوف الشباب الجزائري عن الانتخابات، وتسفيه كل ما يتعلق بها)، وعدم الثِّقة في رجال الحركة السِّياسية[36]، إذ تهدف وكالات الأنباء العالمية من خلال المعلومات التي تحملها عن الأوضاع السِّياسية والاقتصادية والأمنية السَّائدة في الجزائر مثلا، إلى إطلاق الشَّك السِّياسي بين أفراد المجتمع الجزائري والسُّلطة الحاكمة من أجل خلق نوع من عدم الاستقرار داخل المجتمع الجزائري، وهو ما تصبو إليه الدُّول التي تنتمي إليها هذه الوكالات، وينطبق هذا على المحطات الفضائية الإخبارية الأجنبية، سواء كانت إذاعية أو تلفزيونية.**

2- الاغتراب السِّياسي:

يترتب على مشاهدة البرامج الإخبارية والمعلومات الكاذبة الوافدة من الخارج - رغم اتسامها بالدِّقة في النَّشر وتغطية الأحداث - خلق نوع من الاغتراب السِّياسي، وهنا تتحقق أهداف الغرب، الذي يسعى إلى إبعاد الفرد عن الواقع الذي يعيش فيه، ورسم واقع خيالي له قد يؤثِّر على سلوكه السِّياسي، ويشعره في مجتمعه بالاغتراب عن واقع بلاده السِّياسي، ويميل به إلى أسلوب السِّياسة في الدُّول الغربية التي تتغنى بالديمقراطية والحرِّية المزعومة.

فعن طريق تدفق المعلومات والأخبار، التي تحمل أخبارا تعبِّر عن أوضاع وأحداث سلبية من قبيل الانقلابات العسكرية، وانعدام الأمن والاستقرار، والتدهور الاقتصادي،

وضعف التنمية والفقر، وانتشار الأمراض والأوبئة، والتخلف التكنولوجي وغيرها، من الدُّول المتقدمة إلى الدول النامية مثل الجزائر يشعر الفرد باغترابه عن وطنه، وترسخ لديه قناعة بأنَّ مجتمعه والسُّلطة الحاكمة لا يحسَّان به، ولا يعنيهما أمره ولا قيمة له في هذا المجتمع، ممَّا يفقدانه الحماس والدافع للمشاركة السِّياسية الفعالة.

كما أنَّ المعلومات والأخبار الكاذبة المتدفقة عبر وكالات الأنباء العالمية، وبعض الفضائيات الإخبارية العربية والغربية، تنشئ للمواطن في الجزائر، والدول النامية كرهًا للواقع الذي يعيشه، وحبًا للواقع الذي ترسمه هذه الوكالات والفضائيات عن الدُّول التي تنتمي إليها، وهنا ينشأ الاغتراب بمختلف أنواعه، سياسيا كان، أو ثقافيا، أو اجتماعيا، وقد يصل، بل ووصل إلى حد التمرد، وحقد المواطن الجزائري على مجتمعه وسلطته وواقعه، وانحرف إلى جماعات متطرفة لها أهداف خاصَّة وأجندة خارجية تعمل لحسابها، هدَّدت ولازالت تهدِّد أمن واستقرار الجزائر.

3- التبعية السِّياسية: **يؤدِّي البث الفضائي المباشر وآلياته دورًا خطيراً في إحداث الآثار السِّياسية السِّلبية التي تسعى بعض الدُّول إلى تحقيقها داخل المجتمع الجزائري، وحتى مجتمعات الدول النامية، فهي لا تتوقف عن الاغتراب والشِّك السِّياسي، وما قد يترتب عليه من صراع سياسي يحدثه الأفراد داخل المجتمع، بل قد يزيد الأمر سوءًا إلى حد التبعية السِّياسية من خلال كره الانتماء للوطن والسُّلطة السِّياسية الحاكمة والتَّطلع لنظم سياسية ذات قيم ومعايير غربية.**

فالتبعية السِّياسية، تعني فقدان الفرد لحرِّيته وذاته بسبب عوامل خارجية، سياسية أو اقتصادية، وهي بذلك رد فعل لحالة الاغتراب السِّياسي عندما يترسخ لدى الفرد أنَّ السُّلطة الحاكمة في بلاده يسيِّرها أنَّاس يخدمون مصالحهم، ومصالح البعض على أسس غير عادلة، والنتيجة أن يصبح الفرد أسيراً لبعض الأفكار الخاطئة، هذا إن لم تستهويه التيارات الهادمة لقيم المجتمع وكيانه، والتي قد يتبناها الفرد دون وعي منه[37].

II/ الأمن الوطني الجزائري في عصر المعلومات: **كان الأمن الوطني ولا يزال إلى يومنا هذا، المسألة التي تشغل بال الدُّول والحكومات، مهما بلغ حجم القوَّة التي توضع تحت تصرُّفها ونوعها، وتوفير الأمن على نسبيته يشير إلى نجاح السِّياسة الخارجية للدَّولة، وقدرة أجهزتها المختصَّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أنَّ الأهداف السِّياسية الخارجية تُحدَّد وفقاً لاعتبارات الأمن الوطني[38].**

وتشير الدِّراسات العلمية الأكاديمية أنَّ مفهوم الأمن الوطني، يعدُّ من بين المفاهيم العلمية الهامة والحديثة، التي لا يزال يشوبها الغموض، ذلك أنَّ مفهوم الأمن غير ثابت، فهو يتغير من فترة لأخرى بالنسبة للدَّولة الواحدة، ويختلف من دولة لأخرى، فضلا عن حداثة الدِّراسات العلمية التي تناولت المفهوم بالدِّراسة والتحليل على الرغم من قِدَم جذوره[39].

اكتسب المفهوم أهمية قصوى بسبب ما عرفه العالم من صراعات، إضافة إلى تشعُّب واتساع رقعة الأمن، التي لم تعد تقتصر على الأمن العسكري، بل تعداه لأنواع أخرى من الأمن، كالأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن الإعلامي، فالدُّول لم تعد قادرة على تحقيق أمنها بالوسائل العسكرية، لأنَّه لا يمكن أن يبنى على فكرة الخوف إلى الأبد.

1- تعريف الأمن الوطني: **يعد مصطلح "الأمن الوطني" جديدا في علم السِّياسة، ظهر خلال الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، عندما بدأ الفكر العسكري الأمريكي بطرح فكرة الحرب الوقائية، التي تعد جوهر نظرية الأمن الوطني[40]، لكن من حيث الممارسة، يعدُّ مفهوم الأمن الوطني قديما صاحب نشوء الدَّولة الوطنية في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر[41] للوقوف ضد التهديدات العسكرية الخارجية، لأنَّ قصور الدفاع الوطني أثَّر على التَّنمية والإصلاح والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثَّقافي، كما ثبت أنَّ القوة العسكرية لا تعني مزيدا من الأمن الوطني، بل قد يزيد هذا**

من المخاطر على الإنسان والبيئة والمجتمع، وما حدث في الاتحاد السوفيتي في أفريل 1986م، خير دليل على ذلك (انفجار مفاعل تشرنوبيل Chernobyl).

واكتسب مفهوم الأمن الوطني اهتماما بالغا لدى دول العالم، متجاوزا مسألة التنظير إلى التطبيق ومن الممارسات الجزئية المتفرقة إلى التوصيف الفعلي على أرض الواقع وفق منظور مؤسَّسي استراتيجي يعالج القضايا والتحدِّيات، ويقترح السِّياسات والاستراتيجيات والخطط التي تقرِّر الأمن الوطني للدُّول والشُّعوب، وتكفل لها الاستقرار والرفاهية[42].

ولم يعد مفهوم الأمن الوطني الشَّامل يقتصر على الأمن العسكري، الذي يركِّز على حماية التراب الوطني وحدوده الإقليمية وسلامتها، بل تعداه ليشمل مختلف مناحي الحياة، كما أنَّ التَّحولات الدَّولية في مختلف المجالات قد رافقتها مستجدات تتميز بقوة اندفاعها وكثافتها وسرعة انتشارها واختصارها للزمان والمكان[43]، ومن أبرز هذه المستجدات نجد:

- الثَّورة العلمية والتكنولوجية الضَّخمة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ووسائل انتقال المعرفة والمعلومات من معالجتها إلى تخزينها واسترجاعها عند الحاجة إليها، وتوصيلها إلى أنحاء العالم بسرعة مذهلة، بواسطة تقنيات جد متطورة عبر شبكة الإنترنيت، وأضحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مصدرا مهما للمعلومات للدُّول والأفراد والمجتمعات عن طريق القنوات الفضائية، والبريد الالكتروني، ومواقع الإنترنيت وغيرها، وهو ما جعل من المعلومة سلعة تباع وتشترى، وتدر أرباحا خيالية على المؤسَّسات الإعلامية فضلا عن أنَّ هذه التكنولوجيا اختصرت عاملي الزَّمان والمكان، وجعلت من العالم قرية صغيرة.
- لقد صاحبت الثَّورة العلمية والتكنولوجية تحوُّلات اقتصادية، تمثلت في تكتلات اقتصادية ضخمة ميزتها كثافة الاعتماد المتبادل والاستثمارات، وحرِّية التجارة والأسواق، وعليه فقد أصبح النِّظام الاقتصادي العالمي نظامًا واحدًا، تحكمه قواعد الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي، وتسيطر عليه مؤسَّسات مالية وشركات

متعدِّدة الجنسيات لها نفوذ في كل الاقتصاديات العالمية، لينتقل مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدَّولة إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية[44].

- كما أصبحت المؤسَّسات والمنظَّمات الدَّولية، كالبنك الدَّولي، وصندوق النقد الدَّولي، ومنظَّمة التِّجارة العالمية، أدوات تستغلها حكومات الدُّول المتقدِّمة من أجل تحرير رؤوس الأموال، وإخضاع كل شيء لقانون العرض والطلب في جميع المجالات، الأمر الذي وجد سنده في سياسة الحكومات الرأسمالية وبرلمانياتها باعتبارها وقَّعت الاتفاقيات، وسنَّت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز، التي تقف في وجه تنقل رؤوس الأموال والسَّلع بين الدُّول[45].

ومن سمات هذه المرحلة، انتقال الاقتصاد من طابعه الوطني إلى طابعه العالمي، ناشرًا قيمه ومنطقه حتى على الدُّول التي كانت تنتهج سياسة وأيديولوجية تتعارض مع النِّظام الليبرالي الرأسمالي، وهذا ما يعني تراجع كل ما هو وطني، من قبيل اقتصاد وطني، ثقافة وطنية، وسيادة وطنية، لصالح كل ما هو عالمي.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية معه، وتحوُّل النُّظم الاشتراكية في أوروبا الشَّرقية إلى الليبرالية والتعدُّدية، وسقوط جدار برلين، وتوحد الألمانيتين، صاحب كل ذلك موجة كبيرة من الدَّعوة إلى الديمقراطية والاقتصاد الحر، وبروز دور المنظَّمات غير الحكومية على السَّاحة الدَّولية والمحلية، وأصبح الحديث عن المجتمع المدَّني ومهامه ووظائفه وعلاقته بالحكومات، وازداد الاهتمام بالفاعلين الدَّوليين من غير الدُّول، وبدأ التشكيك في مصداقية الدَّولة وقدرتها، والخصائص التي تتمتع بها من سيادة وأمن وحتى سيطرة على رقعتها، نظرا للاختراقات التكنولوجية والإعلامية والاقتصادية، حيث صَولَة وجولة الشركات المتعدِّدة الجنسيات، والمؤسَّسات المالية والتِّجارية العالمية، فلم تعد للدَّولة حدود آمنة، ولا سيادة مطلقة على جغرافيتها وثرواتها، وتزداد الوضعية سوءًا وحدَّة إذا تعلق الأمر بالدول النامية طبعا.

في ظل هذا الوضع، برزت هيمنة الولايات المتَّحدة الأمريكية على الشُّؤون الدَّولية التي أصبحت تدعو إلى نظام دولي جديد، يُبنى على التسوية السِّلمية للنِّزاعات والتضامن في وجه العدوان، والتقليل من ترسانة الأسلحة، خاصَّة أسلحة الدَّمار الشَّامل واعتماد العمل المشترك بين الأمم، ولكن وفق الرؤية الأمريكية أولا وحلفائها الأوروبيين ثانيا[46].

ويبقى موضوع الأمن الوطني من بين أكثر المواضيع صعوبة وتعقيدا، لأنَّه يتَّسم بالغموض[***] والخضوع إلى حقائق متعدِّدة، تتميز بالتغيير النَّاجم عن العديد من العوامل والظروف الدَّاخلية والخارجية[47]، ويعود هذا إلى وجود ثلاثة نماذج للتحليل، فضلا عن اختلاف الرؤية بين الدُّول الكبرى من جهة والدُّول النَّامية من جهة أخرى، فإذا كان هذا المفهوم يتسم بالوضوح والاستقلالية في الدُّول الكبرى التقليدية، فإنَّه بالنسبة للدُّول ذات السِّياسات الاستعمارية، يأخذ بعدا آخر خدمة لسياستها التوسُّعية، أمَّا الدُّول النَّامية والصغرى التي لا تستطيع منع التدخل في سياستها الخارجية، فإنَّها تجد مشكلات حقيقية لصياغة مفهومها للأمن الوطني[48]، فإلى غاية وقتنا الحالي ما يزال الخلاف قائما حول الصياغة النَّظرية لمفهوم الأمن الوطني، وهذا لعدة أسباب، تقف عائقا أمام عملية البناء الفكري لجوهر هذا المفهوم.

أ- إنَّ الصياغة الحقيقية للمفهوم يجب أن تتضمن عنصرا إيديولوجيا، لأنَّه يعد أحد المداخل الرئيسية المتعلقة بالوضع الدَّاخلي، لذا وجب على الإرادة الوطنية أن تعي هذه الحقيقة، في سعيها لصياغة مبادئ السِّياسة الأمنية.

ب- تكمن الصعوبة الثانية في أن يمتلك من يتصدى للصياغة النَّظرية لهذا المفهوم معرفة واسعة في الواقع العسكري والسِّياسي الذي تعيشه الدَّولة، والظروف المحيطة بها، ولصياغة مفهوم الأمن الوطني يفترض تواجد توافق وثيق بين الفكر السِّياسي والقائد العسكري.

ج- اختلاط مفهوم الأمن الوطني وتشابكه مع مفهوم السُّلطة، فالسُّلطة هي محور العمل السِّياسي والأمن الوطني تعبير عن هذه السُّلطة، وهنا تكمن الصعوبة الأولى.

د- إنَّ أساس التأخر في التَّنظير لمفهوم الأمن الوطني بروز المدرسة المثالية واستقطابها لرجال السِّياسة والفلاسفة خلال فترة زمنية طويلة، لأنَّ هذه المدرسة فرضت على المحلِّلين الاهتمام بمفاهيم مثالية كانت في جوهرها تدور حول النِّظام السِّياسي العقلاني والأخلاقي المستمد من مبادئ مجرَّدة مقبولة عالميا يمكن تحقيقها آنيا، لذا انطلق هؤلاء المحلِّلون من إيمانهم بالرُّوح الخيِّرة والمطاوعة المتناهية للطبيعة البشرية ووثقوا بالمنطق والإصلاح، لمعالجة العيوب التي أدت إلى فشل النِّظام الاجتماعي في الوصول إلى المعايير العقلانية الرَّشيدة[49].

2- اتجاهات الأمن الوطني(****): يمكن القول أنَّ مفهوم الأمن الوطني، يتجاذبه ثلاثة تيارات أساسية الأول عسكري، والثاني اقتصادي، والثالث تكاملي.

ا- الاتِّجاه العسكري: وهو الوجه الأكثر وضوحا لمفهوم الأمن الوطني، حيث استمر مدة طويلة مفهوما معبِّرا أو مرادفا للأمن الوطني[50]، وهذا الاتِّجاه ينظر إلى الأمن كقيمة مجرَّدة، ويربطه بقضايا الاستقلال وسيادة الدَّولة الوطنية[51]، وينطلق أنصاره من افتراضين أساسيين هما التهديدات الخارجية لزعزعة أمن الدَّولة، بمعنى تهديدات الدُّول الأخرى، وثانيهما أنَّ هذه التهديدات العسكرية يتوجب أن يكون الردُّ عليها عسكريا، من أجل المحافظة على بناء الدَّولة وحماية أمنها، فالأمن وفق هذا المنظور تجسيد لطاقات الدَّولة لبناء القوة العسكرية القادرة على حماية القيم الدَّاخلية والقيم الحيوية، أو القيم التي سبق اكتسابها، وهو مرتبط بسيادة الدَّولة لحماية مصالحها الحيوية وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية[52].

ويرى مؤيدو هذا التصور، أنَّه لا يمكن الفصل التَّام بين الأمن الوطني والأداة العسكرية إعمالا للسِّيادة الوطنية، وحماية للدَّولة من الأخطار والتهديدات الخارجية، وأنَّ

استخدام القوة العسكرية وقت اللزوم، الوسيلة الوحيدة لصد أي تفكير عدواني على كيان الدَّولة المستهدفة[53].

إنَّ وضع الأمن الوطني من خلال هذا المنظور يعني تخصيص الموارد الاقتصادية لمقتضيات الدِّفاع مما يضر بالدَّولة من ناحيتين:

- الإخلال في توزيع الموارد لصالح الدِّفاع، ومنه حرمان المجتمع من عوائد التَّنمية الايجابية والفرص الضائعة للاستثمار.

- إعطاء الأولوية لتطوير القوات المسلحة على حساب تنمية المجتمع، ممَّا يسمح بخلق الدَّولة البوليسية، وتفريق طاقات القوات المسلَّحة، إمَّا للتوسع الخارجي، أو التَّحول إلى إدارة إرهاب داخلي[54].

ويجعل هذا الاتجاه من مفهوم الأمن الوطني مفهوما متعلقا بحالة وقتية، وليس تعبيرا عن عملية تطوير بعيدة المدى، ولا يمكن الحديث عنه إلَّا عندما يتم تهديده بواسطة قوة خارجية، كما يجعله يرتبط بنظريات الردع التي تركِّز على العلاقات الثنائية المتبادلة بين طرفين متعارضين، متجاهلة باقي أطراف الأسرة الدَّولية، فضلا عن اهتمامه بالدَّولة على حساب المجتمع، يقول "ديفيد بن قوريون David ben-Gurion": "إنَّ أمن الدَّولة ليس فقط حماية الاستقلال والأراضي والحدود والسِّيادة إنَّما هو قضية البقاء على قيد الحياة، وأنَّ استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لممارسة السِّياسة"[55].

وأوَّل من وضع تعريفا للأمن الوطني الصحفي الأمريكي "والتر ليبمان Walter Lippmann" عام 1943م، حيث يرى أنَّ "الدَّولة تكون آمنة، عندما لا تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب وقدرتها في حالة التَّعدي على حماية هذه المصالح بشن الحرب على الغير، وأمن الدَّولة لديه مساويا لقوتها العسكرية"[56].

وتعرِّفه دائرة المعارف البريطانية على أنَّه حماية الأمَّة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، كما يذهب كل من "تراجر trager وكرونينبرغ kronenberg" إلى تعريف الأمن الوطني بقولهما: "أنَّ سياسة الأمن الوطني، هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة، تستهدف

من ورائها إيجاد ظروف سياسية محلية ودولية ملائمة، لحماية قيم الدَّولة الحيوية، ونـشرها ضـدَّ الأعـداء الفعليين أو المحتملين"[57].

ولا تختلف كثيرا الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية في تعريفها للأمن الوطني عن تعريف تراجـر حيث ترى بأنَّ الأمن الوطني يعني، قدرة الأمَّة على حماية قيمها الدَّاخلية من التهديدات الخارجيـة بـدفع العدوان عن الدَّولة، وضمان استقلالها[58].

ويذهب كل من "بيركوفيتز وكوكد berkowitz & kockeds" إلى أبعد من هـذا، إذ يعتـبران أنَّ الدَّولـة التي لها القدرة على حماية نفسها من أي خطر خارجي، قد حققت أمنهـا الـوطني، وعليـه يعرِّفـان الأمـن الوطني بأنَّه "حماية الدَّولة من الخطر الخارجي، والمحافظة على سيادة الدَّولـة وحمايـة وحـدتها الترابيـة وسلامتها، هي أهم المتطلبات الأساسية لحماية أمنها الوطني"[59].

يرى "حامد ربيع" أنَّ الأمن الوطني في جوهره عـسكري، ينبـع مـن خـصائص الأوضـاع الدفاعيـة للإقليم الوطني، ومنه لابد أن يتوافر للدَّولة قدرات عسكرية، لتضمن لنفسها نوعـا مـن الحمايـة الذاتيـة الوقائية على إقليمها[60]، كما يرى "عبد الوهاب الكيلاني" في موسوعته السِّياسية أنَّ: "الأمن الـوطني يعنـي تأمين سلامة الدَّولة من أخطار داخلية وخارجية، قد تـؤدي بهـا إلى الوقـوع تحـت سـيطرة أجنبيـة، نتيجـة ضغوط خارجية، أو انهيار داخلي"[61](*****).

أمَّا "أدم سميث Adam Smith" فيذهب إلى تفضيل الأمن على الثَّروة، حيث يقول: "إنَّ الاختيار بـين الدفاع والثَّروة يستدعي الانحياز إلى الدِّفاع، لأنَّ تبني خيـار الـدِّفاع يقـرِّره الاسـتقلال والـسِّيادة الإقليميـة للدَّولة باعتبارها الهدف الأسمى للسِّياسة الأمنية"[62]، وهذا إشارة واضحة مـن"سـميث" بـضرورة تعزيـز الدَّولة لقدراتها العسكرية لصدِّ أيِّ عدوان محتمل، ومنه الحفاظ على سيادتها الوطنية.

وممَّا تقدم، يتضح أنَّ مفهوم الأمن الوطني وفق المنظور العسكري، لا يتخطـى إطـار المصلحة الوطنية وأنَّ الدَّولة كانت تمارسه دون أن تقدَّر لهذا المفهوم الصياغة النَّظرية، وهذا دليل على أنَّ هذه الدُّول لم يقـدَّر لهـا أن تجعـل مـن المفهـوم نظريـة واضـحة ومقنَّنـة، لـذا

ذهب العديد من المحلِّلين الذين درسوا ظاهرة الأمن الوطني إلى القول بأنَّ هذه الظاهرة تطورت في إطار ظاهرة المصلحة الوطنية[63].

وعليه فإنَّ تحديد مفهوم الأمن الوطني وفق هـذا الاتِّجـاه، يعنـي حمايـة مـصالح الدَّولـة صـاحبة السِّيادة مـن التهديـدات الخارجيـة، وضـمان اسـتمرار تحقيـق تلـك المـصالح، وهـذا لا يتحقـق إلَّا بزيـادة القدرات العسكرية التي تجعل الدَّولة تحس بالأمن، فيما تعلق بما يهدِّد مصالحها.

ب- الاتجاه الاقتصادي: وهو الاتجاه الذي يركز على القوة الاقتصادية، وينقسم مؤيدوه إلى فريقين الفريق الأول، يرى أنَّ الأمن مرتبط بتأمين الموارد الحيوية الإستراتيجية، كتأمين موارد الطاقة، أمَّـا الفريـق الثـاني، فيرى أنَّ التَّنمية الاقتصادية تشكِّل جوهر الأمن.

إنّ أزمة النفط عام 1973م، وأزمات التَّغذية وقضايا التَّنمية في العالم، وعدم الاسـتقرار دفعـت بالمفكرين والدَّارسين، إلى تبني منظور جديد للأمن الوطني، ومعها بدأ الحديث عن الأمـن الاقتـصادي الـذي يعرِّفـه كـل مـن "نـاي وكـروز Nye & kruse" عـلى أنَّـه غيـاب تهديـد الحرمـان الـشَّديد للرفـاه الاقتصادي، وعليه لابد من مواجهـة الحرمـان الـشَّديد وتـأمين الوصـول إلي المـصادر العالميـة للمـوارد الاقتصادية الحيوية، مثل البترول والغاز، فإذا استطاعت الدَّولـة تـأمين كـل هـذا، فإنَّـه لا خـوف عـلى سيادتها الاقتصادية، وأمَّا إذا لم تستطع فعل هـذا، فـإنَّ سـيادتها الاقتـصادية سـتكون معرَّضـة للخطـر والتهديد والانتهاك الخارجي[64].

أمَّا "روبرت مكنمارا Robert McNamara" وزير الدفاع الأمريكي السابق، فيربط الأمـن بالتَّنمية في مختلف المجالات، سواء كانـت اقتـصادية أو سياسـية، كـما ينفـي ارتبـاط الأمـن بامتلاك القوه العـسكرية، لأنَّ القـوة العـسكرية وحـدها لا يمكنهـا تحقيـق الأمـن الـوطني للدُّول، وعليه يعرف الأمن الوطني على أنَّه: "يعني التَّنمية، والأمـن لـيس الوسـائل والقـوة العسكرية، على الرغم من أنَّها جزء منه، والأمـن لـيس النَّـشاط العـسكري التقليـدي عـلى

الرغم من أنَّه مندرج ضمنه، فالأمن هو التَّنمية والتطور، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن فالدَّولة التي لا تنمو بالفعل، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"[65].

ويرى أنَّ القوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون والنِّظام، ولكن ذلك لا يتحقق إلَّا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة للقانون والنِّظام في المجتمع النَّامي، ورغبة أساسية في التعاون من جانب الشَّعب، فالقانون والنِّظام هما الدِّرع الذي يمكن أن نحقِّق خلفه التَّنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن[66]، كما يؤكِّد في كتابه جوهر نظرية الأمن، أنَّ قدرات الولايات المتحدة في عام 1961م تحسنت وزادت خصوصا في الحرب النووية، والحرب التقليدية والحرب المضادة، ومن ناحية الاستعداد القتالي، فإنَّ الولايات المتَّحدة لم تكن في الماضي أقوى عسكريا ممَّا هي عليه الآن[67].

وتؤكد "كارولين توماس Caroline Thomas" على البعد الاقتصادي للأمن الوطني، والذي يعني بالنسبة إليها "الأمن الدَّاخلي للدَّولة.. من تأمين نظم الغذاء، والصِّحة والمال والتجارة، وتوفير الحاجيات الأساسية للإنسان، من بين الجوانب المهمَّة للأمن الوطني".

ويذهب "ريتشارد أولمان R- Ullman" إلى اعتبار أنَّ العناية بنوعية حياة المواطنين تدخل ضمن اهتمامات الأمن الوطني، حيث يعرِّفه بأنَّه: "أية محاولة للحماية من الأحداث التي تهدِّد بالحط من مستوى حياة سكان الدَّولة ونوعيتها"[68]، ومن بين التهديدات التي تدخل ضمن هذا الإطار، عدم القدرة على إشباع الحاجيات الأساسية، وتقويض البيئة والكوارث الطبيعية، ويؤيِّده في هذا كل من "باري بوزان وجيسيكا Barry Buzan & Jessica" اللَّذان يريا بأنَّ الأمن الوطني ينبغي أن يشمل المصادر البيئية والقضايا الديمغرافية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان[69].

ج- الاتِّجاه التكاملي: هذا الاتِّجاه يركز على مفهوم القوَّة الشَّاملة كأساس لتحقيق الأمن، إذ يرى "سمير أمين" أنَّ المفهوم الشَّامل، أو التكاملي للأمن الوطني هو الذي يتماشى مع الظروف الجديدة، والذي يفترض قدرة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية ذاتية غير تابعة[70].

ويعبَّر عن هذا الاتجاه بالتعريف التَّالي: "تأمين كيان الدَّولة من الأخطـار التـي تهـدِّدها في الـدَّاخل ومن الخارج، وتأمين مصالحها الحيويـــة وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق الغايات والأهداف الوطنية وهـي الاستقرار السِّياسي والتماسك الاجتماعي والتَّنمية الشَّاملة"[71].

ويذهب "هنري كيسنجر Henry Kissinger" وزيـر الخارجيـة الأمـريكي إلى تعريـف الأمـن الـوطني بقوله: "الأمن يعني أيَّ تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"[72].

يتميز هذا الاتِّجاه، أنَّه ظاهرة ديناميكية، ومسألة متغيِّرة طبقا لحاجات الدَّولـة في مراحـل معيَّنـة كما أنَّه يحقِّق التوازن في العلاقات بين الدَّولة والمجتمع، فضلا عن أنَّه مفهوم متعدِّد الأبعاد، كما في تعريف "كيسنجر".

ويرى "رونالد ريغان Ronald Reagan" أنَّ: "الأمن الوطني هو الحمايـة مـن التهديـدات الخارجيـة واستخدام القوات المسلحة لمنع هذه التهديدات، وقد توسَّع المفهوم الأمريكي ليشمل بقاء الدَّولـة، دولـة موحدة ومستقلة وحرَّة، مع المحافظة على قيم شعبها، وأمنه ووحدة أراضيها، وتحقيق الرفاه الاقتـصادي له مع المحافظة على المصالح الأمريكية في مختلف مناطق العالم"[73].

كما ينظر "أمين هويدي" إلى الأمن الوطني عـلى أنَّـه الإجـراءات التـي تتخـذها الدَّولـة في حـدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيِّرات الدَّولية[74].

وعليه، فإنَّ الأمن الوطني يعني قدرة الدَّولة على حمايـة قيمهـا الدَّاخليـة مـن أيَّـة تهديدات، بغضِّ النَّظر عن هذه التهديـدات ومـصدرها، مـع مراعـاة المتغـيِّرات والظـروف الدَّولية، وهذا لا يتأتى إلَّا بإيجاد الأوضاع الملائمة لتحقيق الأهداف والغايات، والوصـول إلى الأمن الوطني يعني عدم وجود تهديدات للقـيم الأساسـية التـي تعتنقهـا ،أو تـسعى إليهـا الدَّولة، والقدرة على إزالة أيَّة مخاوف على هذه القـيم مـن أي تهديـد تتعـرض لـه الدَّولـة

حاليا أو مستقبلا، ومنه الأمن الوطني يرتبط بقدرة الدَّولة على البقاء والمحافظة على قيمها وعلى الاستمرار والنُّمو تحقيقا لأهدافها[75].

3- مهدِّدات الأمن الوطني الجزائري: **لفهم مهدِّدات الأمن الوطني الجزائري لابد من تشريح الوضع السِّياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي الحالي في الجزائر.**

أ- المهدِّدات السِّياسية: **في المجال السِّياسي هناك شبه إجماع شعبي أنَّ الأوضاع السِّياسية في الجزائر ليست على ما يرام، خاصَّة مع انتفاضة الشَّارع العربي ضد أنظمة الحكم، أو ما أصبح يسمى "الربيع العربي"، وهناك شبه إجماع أيضا أنَّ الديمقراطية التي تتغنى بها السُّلطة السِّياسية الحاكمة في الجزائر ما هي إلَّا وسيلة لتبرير بقاءها في الحكم، وعلى هذا الأساس، فقد الفرد الجزائري الثقة في السُّلطة الحاكمة، وفي كل مبادرتها السِّياسية في الإصلاح، بدءًا من الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية، وحتى الاستفتاءات التي طرحت على الشَّعب لأخذ رأيه فيها، كانت نتائجها محسومة ومعروفة مسبقا، دون نسيان ظاهرة الإرهاب التي مازالت تهدِّد أمن واستقرار البلاد.**

هذا وقد رافق ثورة المعلومات تزايد الدعوة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي مقدمتها تحرير العقل من تسلط الأنظِّمة السِّياسية[76]، وبسبب طبيعة نظام الحكم في الجزائر الذي يتميز بالانغلاق على نفسه وانفتاح المجتمع الجزائري على العالم، بفعل ما وفرته له ثورة المعلومات من إمكانية الاتصال والتواصل مع العالم الخارجي، وتفاعله مع الدعوة لمزيد من الحرِّية، والتطلع إلى المشاركة السِّياسية، خاصَّة مع بداية ما يعرف "بثورات الربيع العربي" مطلع عام 2011م، كل ذلك قد ينعكس بالسَّلب على الأمن الوطني للبلاد ويهدم بناءها، ويقضم كيانها إذا لم تتعاط السُّلطة السِّياسية الحاكمة بالإيجاب مع هذه المعطيات والمستجدات هذه الانعكاسات السلبية نلخصها في عنصرين اثنين:

1- أنَّ الدعوة للدِّيمقراطية والتعدُّدية السِّياسية والفكرية وحقوق الإنسان، تجعل النِّظام الحاكم ينصرف إلى معالجة المشاكل الدَّاخلية، وخنق فرص التفاعل مع ثورة المعلومات ليصبح أمن النِّظام السِّياسي الحاكم ورموزه فوق أمن الأمَّة وسلامتها، وهذا أكبر تهديد للأمن الوطني الجزائري، لأنَّ نظام الحكم آثر أمن رموزه على أمن الأمَّة، وهذا يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني، إمَّا عن طريق انهيار داخلي، أو عن طريق تدخل عسكري أجنبي، كما حدث في تونس وسورية وليبيا.

2- قد تتيح ثورة المعلومات الفرصة لبروز النَّعرات الفكرية واللغوية والمذهبية داخل المجتمع الجزائري لتصبح قضايا الأقليات الدِّينية واللغوية قضايا دولية، خاصَّة إذا استثمرت هذه الأقليات ما تتيحه ثورة المعلومات من إمكانيات التواصل مع البيئة العالمية دون الخضوع لسيطرة الحكومة المركزية، وهو ما يهدِّد بتجزئة الوطن إذا أتيحت الفرصة لذلك، أو قيام اضطرابات هنا وهناك من شأنها تهديد الأمن الوطني للدَّولة الجزائرية.

ب- المهدِّدات الاقتصادية: **أمَّا من النَّاحية الاقتصادية فقد فشل القطاع العام في تحقيق التوازنات الاقتصادية، وقد بدا واضحا أنَّ المجتمع الجزائري منقسم بين فئتين، الأولى برجوازية قامت على أنقاض القطاع العام، واستفادت من العشرية السوداء، والثانية فقيرة جاءت نتيجة تسريح الطبقة العاملة، وغلق المؤسَّسات المفلسة، وظهور المؤسَّسات الخاصَّة، وفي ظل هذا غابت الطبقة الوسطى، التي كانت إلى وقت قريب تمثل الغالبية من الشَّعب الجزائري، فضلا عن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وتقهقر وتراجع الإنتاج الوطني، وإهمال القطاع الزراعي.**

ومن ناحية أخرى فإنَّ مساهمة الجزائر في اقتصاديات المعلومة ضئيلة جدًّا، ولا يكاد يكون لها أيُّ أثر فالتَّحول إلى اقتصاد المعلومة لا يزال بعيد المنال في الجزائر حاليا، وهذا التأخر سينعكس بالسَّلب على قطاعات الصِّناعة والزِّراعة والتِّجارة والخدمات،

وهو ما يجعل من الأمن الاقتصادي الجزائري من أكبر التهديدات للأمن الوطني الجزائري، خاصَّة إذا علمنا أنَّ ميزانية الدَّولة تعتمد على الصادرات من البترول والغاز، وأنَّ أكثر من 75% من دخلها القومي ناتج عن المحروقات.

ج- المهدِّدات الاجتماعية: **وهي تلك المهدِّدات التي تتعلق بالقيم الاجتماعية والدِّينية والثقافية، فثورة المعلومات تسمح بنقل المعرفة والعلم، وتجعله متاحا للجميع، لكنَّها تنقل أخلاقيات إباحية تتدفق دون أية عوائق عبر وسائل الإعلام والاتصال، والتي تروج لمفاهيم لا تتلاءم مع المجتمع الجزائري، الأمر الذي يجعل المجتمع يعاني من عدم القدرة على التحكم بالقيم الأخلاقية والتربوية لأعضائه، وما مظاهر العنف التي تعرفها المؤسَّسات التربوية في الجزائر إلَّا خير دليل على ذلك، وهذا بفعل مشاهدة أفلام العنف عبر مختلف وسائل الإعلام المعاصرة، إضافة إلى انتشار الجريمة والمخدِّرات، ومظاهر العنف على كافة الأصعدة، وهو ما يهدِّد أمن المجتمع الجزائري، بل هو أخطر تهديد لأمنه وسلامته.**

ومن ناحية أخرى، فإنَّ ارتفاع معدَّلات البطالة، خاصَّة في أوساط الشباب الجامعي نتيجة الركود الاقتصادي، وعدم توافق سياسة التكوين مع سياسة التمهين، دون أن نغفل دور الإعلام الأجنبي في تأجيج الاحتجاجات والاضطرابات، مستغلا هذه الظروف في التحريض على العنف.

د- المهدِّدات الإعلامية: **لا تزال وسائل الإعلام الجزائرية، خاصَّة في القطاع السمعي البصري متخلفة عن وسائل الإعلام العالمية، وبعض نظيرتها العربية، فقطاع الإعلام والاتصال لا يزال يعرف تأخرا، وهو في خدمة السُّلطة الحاكمة، ممَّا جعل الفرد الجزائري ينصرف عن متابعة الإعلام المحلي إلى متابعة بعض وسائل الإعلام العربية والعالمية، خاصَّة في مجال التزود بالأخبار والمعلومات، من قبيل قناة "الجزيرة القطرية" و"قناة العربية" و"بي بي سي العربية" و"فرنس France 24" و "اليورو نيوز" (Euronews) وغيرها، لما يجده فيها من "الحرِّية في الرأي والتعبير" على أقل حسب مفهوم هذه المؤسَّسات، وهو ما يشكل خطرا على الأمن**

الإعلامي الجزائري، لأنَّه يجعل الفرد الجزائري يتبنى أفكارا تحريضية ضد السُّلطة الحاكمة والمجتمع، قد تساهم في زعزعة أمن واستقرار المجتمع وتهديد الأمن الوطني للبلاد.

إنَّ هذه الظروف أدَّت في كثير من الأحيان إلى تفجير الوضع الأمني عبر ربوع الوطن، مثل ما حدث مطلع العام 2011م من احتجاجات وأعمال عنف وتخريب، مست الممتلكات العمومية والخاصَّة في مختلف ولايات الوطن، وهو ما عرف وقتها "بانتفاضة الزيت والسُّكر"، فبالرغم من أنَّ المظاهرات جاءت نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية، لكن مطالبها تحولت من اجتماعية واقتصادية إلى مطالب سياسية، حيث نادت بإسقاط الحكومة، وفتح المجال أكثر أمام حرِّية الرأي والتعبير.

وتتجلى خطورة التدفق الإعلامي على الأمن الوطني الجزائري في فقدان الحكومة الجزائرية السَّيطرة على تدفق المعلومات بمختلف أشكالها، خاصَّة المعلومات السِّياسية والاقتصادية والأمنية منها، أي أنَّها تفتقد أسمى الحقوق التي تمتعت بها قبل التسعينات "التحكم في المعلومات الدَّاخلية والخارجية" لصالح تدفق المعلومات عبر الأقمار الصناعية، والقنوات الفضائية، وشبكة الإنترنيت، والتي فرضت بحكم الواقع تطورا في مفهوم سيادة الدَّولة على مجالها الجغرافي، بفعل المداهنة على تقنية المعلومات في وضع الدَّولة لاستراتجياتها، واختراق المجتمع الجزائري، بخلق جماعات ضغط تخدمها، واستنهاض الأطر التقليدية في المجتمع كالتعصب المذهبي (بني ميزاب)، أو اللغوي (منطقة القبائل) بقصد تمزيق المجتمع الجزائري والقضاء على هويته الوطنية، ونقل الولاء الوطني إلى الخارج من أجل تفكيك الوحدة الوطنية، وتأسيس مفهوم جديد للسِّيادة الوطنية، يتنافى مع الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري، ويعمل على تشويه هويته، بل إلغائها كلِّيا.

ولحماية الأمن الإعلامي الجزائري، الذي ينعكس بالإيجاب على الأمن الوطني لابد من تحصين الإعلام الجزائري من عمليات الغزو الإعلامي والثقافي والخروق الإعلامية للقنوات الفضائية الأجنبية، العربية والغربية، والحملات الشرسة لبعض وكالات الأنباء العالمية، والحيلولة دون مرور الرسائل الإعلامية التحريضية والعدائية إلى الرأي العام الجزائري، وحتى مختلف مؤسَّسات الإعلام المحلية، لا عن طريق الرقابة

والغلق الإعلامي، وإنَّما عن طريق ترشيد تجربة الإعلام المستقل المكتسبة منذ أكثر من عشريتين مع مدها إلى المجال السَّمعي البصري، وتحصين هذه المؤسَّسات وتقويتها بجعل إنتاجها الإعلامي تنافسي، لكي يصبح الإعلام بمختلف مؤسساته أكثر قربًا من اهتمامات المواطن، وأكثر تعبيرا عن مختلف الآراء والمصالح(77)، من أجل صدِّ التدفقات الإعلامية الأجنبية، الأمر الذي يساهم في حماية الرأي العام الجزائري من رسائل إعلامية مغلوطة وتحريضية لزرع الاضطرابات والفوضى، قد تزعزع تماسك المجتمع ووحدته وتشكل خطرا على الأمن الوطني الجزائري.

III/ التدفق الإعلامي وصنع القرار في الجزائر: **تعتبر قضية صنع القرار واتخاذه من القضايا ذات الأهمية الكبرى التي شغلت بال علماء الاجتماع والسِّياسة وغيرهم، باعتباره عملية معقَّدة للغاية، تتدخل فيها عوامل متعدِّدة نفسية، سياسية اقتصادية واجتماعية، وحتى بيئية.**

وتتبوأ عملية صنع القرار السِّياسي مكانة بارزة في التحليل السِّياسي المعاصر، باعتبارها تتعلق دائما بتصميم الأهداف وتشكيلها، والاختيار على صعيد الأغراض والوسائل تكريسا لبعض النتائج، ودعما لهذه الأهداف وتوطيدها، وعملية صنع القرار السِّياسي هي أبرز وظائف النِّظام السِّياسي، كما أنَّ الآلية المتبعة في صنع القرار السِّياسي هي معيار التمييز بين الأنظمة السِّياسية، من منطلق أنَّ النِّظام السِّياسي هو مجموع آليات اتخاذ القرارات المتعلقة بكلِّية المجتمع الشَّامل، بمعنى مجموع الأنماط المتداخلة من التفاعلات المؤسَّسية والسلوكية المتعلقة بصنع القرار السِّياسي(78).

1- مفهوم القرار السِّياسي وطبيعته:

تعتبر عملية صنع القرار السِّياسي عملية معقدة وديناميكية، تتدخل فيها مجموعة من العوامل، ولا تقتصر فقط على عملية اتخاذ القرار، وإنَّما تتضمن في مراحلها المتعدِّدة تفاعلات مختلفة، إذ يتفق غالبية الباحثين على أنَّ عملية صنع القرار هي طريقة يتم من خلالها الانتقال بين عناصر القرار ومراحله، لكنَّهم يختلفون في وصف خطوات صنعه

وأساليب اتخاذه[79]، ويعود السبب في ذلك إلى تعدُّد المداخل المعتمدة لمقاربة ظاهرة القرار وتحليلها، وتعدُّد العوامل المؤثِّرة في صنعه، وكذا تعدُّد المدارس التي تناولت ظاهرة القرار السِّياسي، بالإضافة إلى عدم اتفاق الباحثين في حقل العلوم السِّياسية على العناصر الأساسية التي يمكن أن يتألف منها القرار.

فالقرار في حقيقته هو اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشكلة ما، أو أزمة، أو تسيير عمل معين، ولذلك فإنَّنا في حياتنا العملية نكاد نتخذ يومياً العديد من القرارات، بعضها نتنبه لها وندرسها، والبعض الآخر يخرج عشوائياً من غير دراسة.

ويقصد بعملية صنع القرار، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصُّل إلى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات تستهدف تحقيق أهداف معينة، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها، كما أنَّ عملية صنع القرار هي المرحلة المحورية في العملية السِّياسية، فهي تشير إلى عملية التفاعل بين المشاركين كافة على المستوى الرسمي، وغير الرسمي في رسم السِّياسات العامة، فعملية صنع القرار تعد بمثابة الوظيفة الرسمية الملقاة على عاتق المؤسَّسات السِّياسية لاختيار البديل المناسب من خلال المناقشة والمفاضلة[80].

كما تعني عملية صنع القرار، عملية التفاعل ما بين المشاركين بصورة رسمية في تقرير السِّياسات العامة كما تعني كذلك اختيار فرض من الفروض، أو بديل من البدائل المطروحة لحل مشكلة من المشكلات والقضايا المثارة، ويشمل ذلك عملية مناقشة ومفاضلة بينهما[81].

ويعرَّف أيضا على أنَّه "مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل القرار لتفضيل بديل معين، أو لتقويم الاختيارات المتاحة، والتوفيق بين الاختلافات في الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار"[82].

ويعرفه "دافيد أستون David Easton" بأنَّه: "مخرجات النِّظام السِّياسي أيًا كان شكله، والتي يتم من خلالها التوزيع السُّلطوي للقيم في المجتمع، سواء كانت هذه القيم داخلية أم خارجية"[83]، ويضيف بأنَّ القرار السِّياسي هو "ما تريد الحكومة أن تفعله وما لا

تريد أن تفعله"[84]، ويرى "حامد الربيع" بأنَّ القرار السِّياسي هو نوع من الإعلان السُّلطوي على أسلوب التخلص، بمعنى حالة من حالات التوتُّر من جانب الطبقة الحاكمة، كما يعرَّف بأنَّه "ما تختار الحكومة أن تفعله، أو ما لا تفعله، لضبط الصراع داخل المجتمع أو إدارة الصراع مع المجتمعات الأخرى"[85].

كما يعرَّف بأنَّه ذلك القرار الذي تتوفر فيه واحدة من مجموعة عناصر مختلفة، أهمها أن يكون صادرا عن شخصية ذات صفة سياسية، أو من خلال أحد أجهزة السُّلطة السِّياسية، أو منصبا على قضية تتعلق بالسِّياسة العامة للدَّولة، ولابد أن يتوفر هذا القرار على شروط من بينها[86]:

- الشَّرعية، بمعنى صدوره عن سلطة قانونية مخولة مثل رئاسة الجمهورية في الجزائر.

- الالتزام، أي وجود قوة تملك تنفيذه.

- العمومية، بمعنى أنَّ القرار يمس الشؤون العامة، والاحتياجات الرئيسية لأفراد المجتمع.

وبتفحص التعريفات المقدمة للقرار السِّياسي، نجد أنَّها إمَّا تؤكد عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، أو تأخذ في الحسبان كيفية الاختيار وأساليبه، والأسس التي يرتكز عليها والخطوات التي تؤدي إليه، باعتباره يمثل المرحلة الأخيرة في عملية صنع القرار، أو أنَّها تركز بالدَّرجة الأولى على دور العامل القيادي وأهميته في اتخاذ القرار السِّياسي، وعليه يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى ثلاثة فئات[87]:

أ- ترى الفئة الأولى أنَّ جوهر القرار السِّياسي هو الاختيار الواعي بين مجموعة من البدائل، فالقرار هو اختيار أحد البدائل المتاحة في إطار السِّياسات العامة بما يعظم المنافع، فهو عملية عقلية وموضوعية لاختيار أحد بدائل التَّصرف المطروحة، كما يعني مسار ما يختاره متخذ القرار، باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف، أو الأهداف المتاحة التي يبتغيها أو يرجوها.

ب- تنطلق الفئة الثانية من الدَّور المهم الذي يضطلع به العامل القيادي في عملية صنع القرار السِّياسي، وتزاوج بين نموذجي النخبة والسَّيطرة من جهة، ومدخل

الإدراك من جهة أخرى لفهم طبيعة القرار السِّياسي وماهيته، فالقرار إمَّا يعبر عن قيم النخبة الحاكمة، أو يركز على وجود علاقة ترابطية بين نظام المعتقدات، وعملية الإدراك وعملية صنع القرار، وفي كل الحالات يتَّضح دور القيادة السِّياسية من خلال ثلاثة عناصر، هي القائد، والفاعلية، والجماعة السِّياسية.

ج- تؤكِّد الفئة الثالثة على عنصري التنافس والتوفيق بين الآراء والمواقف والمصالح المختلفة، فالقرار السِّياسي هو مجموعة من الإجراءات المعقَّدة، تنطوي على التداول والمساومة والتفاوض، للوصول إلى حلول توفيقية توفِّر الحدَّ الأدنى المطلوب من التوافق بين اتجاهات، ودوافع ومصالح متعارضة، فهو محصِّلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السِّياسيين في إطار الايدولوجيا والثقافة السِّياسية السَّائدة، ومن خلال الأبنية والمؤسَّسات القائمة.

وعليه فالقرار السِّياسي هو المرآة العاكسة لفلسفة وإيديولوجية وأهداف النِّظام السِّياسي السَّائد من خلال طرح البدائل الموجودة في الدَّولة، والعمل على المفاضلة بينها، ثمَّ اختيار أفضلها، للوصول إلى مرحلة التطبيق الفعلي للقرار، وفق أحكام القانون الدَّاخلي، أو أحكام القانون الدَّولي.

ويرتبط القرار السِّياسي بسلوك النِّظام السِّياسي وبيان السِّياسة العامة للحكومات داخله، ومن خلال ذلك البيان، توجه الحكومة إلى المواطنين والمؤسَّسات التابعة لها رسالة تتضمن المبادئ والقواعد العامة قصد تحقيق أهداف السِّياسة العامة.

فالارتباط الصميمي بين الفلسفة التي تتبناها الدَّولة وبين القرار، يظهر جليًا للعيان من خلال القرار السِّياسي، أو من خلال الاختيار الدقيق لحل المشكلة القائمة بالقرار، فاتخاذ القرار قرار، والمفاضلة ما بين البدائل قرار، والعمل على تطبيق القرار قرار أيضا.

والقرار السِّياسي هو العملية الاجتماعية التي يتمُّ من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما ينتج عن ذلك الاختيار عملية ظهور عدد محدَّد من البدائل، يتمُّ اختيار أحدِها لوضعِه موضع التنفيذ والتطبيق[88] وينقسم القرار السِّياسي إلى نوعين:

- القرار السِّياسي المتعلق بالوضع المحلِّي، **وهو ما تتخذه الحكومات داخل حدودها الإقليمية بما تتمتع به من حقوق، كونها دولة ذات سيادة لها الحق في التصرف وفق القانون، وبما يحقِّق مصلحة المواطن والوطن، دون أن يشاركها أحد في عملية صنع القرار، ودون أن يكون صدور القرار نتيجة ضغط داخلي أو خارجي من جهات غير الحكومة.**

- القرارات الخارجية والمتعلقة بالسِّياسة الدَّولية، **وعلاقة الدَّولة بالدُّول الإقليمية، ودول العالم كافة وهو الأخطر لما يترتب عليه من ارتباط بالعالم الخارجي، وقد تنعكس سلبياته على العملية السِّياسية في الدَّاخل، فيقصد به تحويل الهدف العام للدَّولة إلى قرار محدَّد، ويُبنى انطلاقا من جهات تبدأ من رئيس الحكومة ووزير الخارجية، والأجهزة الحكومية الأخرى، والسُّلطة التشريعية، ووسائل الإعلام والرأي العام.**

2- العوامل المؤثِّرة في صناعة القرار السِّياسي: **تعد عملية صنع القرار السِّياسي عملية بالغة التعقيد لارتباطها بأجهزة عديدة، تقوم بالإعداد لصنع القرار واتخاذه ومتابعة تنفيذه، ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وتؤثِّر في عملية صنع القرار السِّياسي عوامل داخلية وأخرى خارجية.**

ا- العوامل الدَّاخلية: **تختلف البيئة الدَّاخلية باختلاف دول المجتمع الدَّولي، فشكل النِّظام السِّياسي ومستوى الدَّولة الحضاري، يحدِّد دور وفعالية البيئة الدَّاخلية في التأثير على القرار السِّياسي[(89)]، فالعوامل الدَّاخلية هي مجمل الظروف السَّائدة داخل الدَّولة، أي النِّظام السِّياسي، والأحزاب السِّياسية، ووسائل الإعلام والرأي العام، ومن المعروف أنَّ الأنظِّمة الديمقراطية يشهد فيها صنع القرار تقدما ملموسا على أرض الواقع ويعود السَّبب في هذا إلى اتساع دائرة مشاركة الأحزاب السِّياسية، ومنظَّمات المجتمع المدني، والصحافة والرأي العام عموما، من خلال الكثير من الإجراءات التي تتخذها الدَّولة لمعرفة رد الفعل حول القرار.**

أمَّا في الأنظِّمة غير الديمقراطية، فمساحة الرأي الأخر موجودة شكلا دون المضمون، إن لم تكن منعدمة تماما عن المشاركة في الحياة السِّياسة، بالرغم من أنَّ مثل هذه الحقوق مضمونة في دساتير هذه الدُّول، لكنَّها تبقى نصوصا قانونية غير مفعَّلة في هذا المجال.

ب- العوامل الخارجية: **البيئة الخارجية هي العناصر البشرية، وغير البشرية التي تقع خارج إطار سيادة الدَّولة، وتشمل الإطارين الإقليمي والدَّولي[90]، وتعد البيئة الخارجية بعدًا هامًا في صنع السِّياسية الخارجية وتشمل الظواهر الدَّولية البارزة في السِّياسات الدَّولية المعاصرة، حيث تتطلب هذه الظواهر الاهتمام من قبل صنَّاع القرار، لما لها من تأثير على السِّياسات الدَّولية المعاصرة، إذ يختلف حجم ومدى التأثير من دولة لأخرى[91]، فسابقا لم يكن للوضع الخارجي أهمية في عملية صنع القرار السِّياسي في الدَّاخل، لأنَّ الوضع الدَّاخلي لم يكن يؤثِّر، أو يتأثَّر بالمحيط الخارجي، أمَّا في ظل التطورات الدَّولية الراهنة، ودخول الكثير من المسائل الدَّاخلية في المنظور الدَّولي، حيث أصبحت معالجتها تتم وفق أحكام القانون الدَّولي، وليس القانون الدَّاخلي، من قبيل حقوق الإنسان، والبيئة والمناخ، والنزاعات الدَّاخلية، وديمقراطية النِّظام، وغير ذلك ليصبح للبيئة الخارجية دورًا هامًّا في التأثير على القرار وتنفيذه، وهذا راجع إلى بروز معطيات جديدة منها:**

- العلاقات القانونية بين الدُّول وفق القانون الدَّولي، فكثيرا ما أخذت القرارات السِّياسية طابعا دوليا من خلال تأثُّرها وتأثيرها في العالم الخارجي، نتيجة العلاقات الايجابية، أو السِّلبية بين الدُّول.

- وجود المنظَّمات الدَّولية، ومنها منظَّمة الأمم المتَّحدة، ومنظَّمات حقوق الإنسان، ومنظَّمات المجتمع المدني.

- وجود التكتلات العسكرية والاقتصادية، وهذه التكتلات تؤثِّر في صنع القرار داخل الدُّول الأعضاء فيها، لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف ومناهج

وأفكار ذلك التكتل، وبما يخدم مصلحته أولاً وأخيراً - مثال ذلك الاتحاد الأوروبي خلال ما عرف "بأزمة اليورو" عام 2011م، إذ اتخذ القادة الأوروبيين جملة من القرارات، تنافت مع رغبات شعوب الدُّول المنطوية تحت سقف الاتحاد، كسياسة التقشف في اليونان والبرتغال، وغيرها من الدُّول الأخرى - إذ أنَّ مجمل هذه العناصر تترك تأثيرها الكبير في عملية صنع القرار السِّياسي، ويزداد تأثير هذه العناصر على القرار السِّياسي كلَّما ضعفت قوى الدَّاخل، أو ضعف اعتماد الدَّولة على إمكاناتها الدَّاخلية، وازدياد اعتمادها على الموارد الخارجية التي تزيد من تأثير قوى الضغوط الخارجية عليها، ويواجه صانع القرار السِّياسي في الوقت الحالي، على المستوى العملي، العديد من المشكلات الناتجة عن ثورة المعلومات والاتصال[92] نذكر منها:

- توفر كم كبير من المعلومات حول مسألة أو مشكلة سياسية معينة، وهو ما يتطلب من صانع القرار توفير آليات ملائمة لإدارة هذا الكم من المعلومات وتوظيفها سياسيا، وتشكل المعلومات أساسا لصانع القرار السِّياسي لاتخاذ قراره النهائي، حيث هناك نهج معين تصل من خلاله المعلومات إليه، ليتم على أساسه اتخاذ قراره، ويؤكِّد "جوزيف فرانكل Joseph Frankel" أنَّ موقع صانع القرار في أعلى قمة الهرم يجعله بعيدا عن المعلومات التفصيلية التي تساعده في اتخاذ قرار أدق، لأنَّه أسير للمستشارين، وقد يؤدي حجب المعلومات عن صانع القرار إلى كارثة.

- صعوبة التأكد من دقة المعلومات التي يتلقاها صانع القرار السِّياسي، فمثلا المعلومات المنقولة عبر وكالات الأنباء، أو المحطات الفضائية، لا تعني أنَّها تعبر بالضرورة عن الحدث كما هو قائم بالفعل، وإنَّما تقدمه وفقا لنموذج معين تختاره وتحدِّده بذاتها، ووفقا لمصلحتها ومصلحة الجهة التي تنتمي إليها، وعليه فإنَّ قضية التَّأكُّد من المعلومات ودقتها، هي إحدى المشكلات العامة في واقع الممارسة السِّياسية المعاصرة خاصَّة وأنَّ النتائج المترتبة عن اتخاذ قرارات، أو

مواقـف، أو سياسـات، اسـتنادا إلى معلومـات غـير دقيقـة أو مغلوطـة تكـون في غايـة الخطـورة عـلى الدَّولة.

- ازدياد قوة الضغوط الآتية من البيئة الدَّاخلية عـلى صـانع القـرار الـسِّياسي، نتيجـة انتـشار المعلومـات السِّياسية في المجتمع، وتداولها بين أفراد المجتمع، نظرا لتعدد وسائل الحصول على المعلومات، فضلا عـن سهولة الوصول إليها عن طريق الفضائيات الإخبارية، وشبكة الإنترنيت.

- محدودية الوقت المتاح لمتخذ القرار، خاصَّة في الوقت الحالي الذي أصبحت فيه المعلومات متاحة عـلى مدار الساعة.

3- وسائل الإعلام والاتصال وصناعة القرار السِّياسي في الجزائر: **تعتبر وسائل الإعلام والاتـصال قنـاة تواصـل واتصال تربط الحاكم بالمحكوم، ولهذه الوسائل تأثيرها الخاص على الأحداث، كما تقوم بنقـل المعلومـات عن الحكومة إلى المواطنين، وتنقل أيضا توجهات الرأي العام إلى الحكومـة التـي تقـوم بـدورها بتوظيـف تلك المعلومات وتحليلها، واستخدامها لتحقيق الأهداف المرجـوة فـضلا عـن أنَّ وسـائل الإعـلام والاتـصال تلعب دورًا هامًّا في توجيه السلوك السِّياسي نحو الهدف المراد تنفيذه من قبـل نظـام الحكـم، خاصَّـة إذا كان هذا النِّظام ديمقراطيا[93].**

ويعتمد دور وسائل الإعلام في بلـورة الـرأي العـام، وفي صـنع القـرار عـلى مـدى اسـتقلالية هـذه الوسائل وشفافيتها ومصداقيتها، لكي تكون مقبولة لدى الرأي العام، ومتخـذي القـرار، فـالرأي العـام هـو الذي يمارس دوره في الاتصال والتعبير عن طريق وسائل الإعـلام التـي تـؤثِّر في توجيـه الـسِّياسات العامـة للبلاد من خلال توفير المعلومات والأفكار والصُّور المختلفة التي تشكِّل رؤية للرَّأي العام، وهـذا يعنـي أنَّ دور وسائل الإعلام في العملية السِّياسية في الجزائر يعتمد على المعايير الآتية[94]:

- مدى استقلالية وسائل الإعلام الجزائرية، فاستقلالية وسائل الإعلام تساهم في حرِّية نقل الآراء والأفكـار والمقترحات لدى الرَّأي العام إلى متخذي القرار، والعكس صحيح.

- مدى شفافية الدَّور الذي تقوم به وسائل الإعلام الجزائرية، فلهذه الوسائل دور مهم في العملية السِّياسية في الجزائر، وهذا يعتمد على شفافية ومرونة عمل هذه الوسائل وطبيعة ما تطرحه لإصلاح ومناقشة الأوضاع السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- مدى تطبيق المبادئ والأسس الديمقراطية في الجزائر، وهذا بدوره سوف يشجِّع الرَّأي العام على طرح كل الخيارات الممكنة والبنَّاءة عند مناقشة المشروعات المقترحة.

ويولي المجتمع وصانعي القرار، على حد سواء اهتماماً بالغا بوسائل الإعلام لتمكينها من تقييم الأحداث، واستنباط الأفكار من الآراء التي يطرحها المحلِّلون في وسائل الإعلام حول معالجة المشاكل والمواقف التي ينبغي اتخاذها، وهذه الأفكار قد تكون الأساس الذي يستند إليه صانع القرار عند اتخاذه القرار.

ومن جهة أخرى، فإنَّ معالجة وسائل الإعلام الجزائرية والعالمية للأحداث من خلال درجة التركيز أو الإغفال يساعد في تحديد درجة أهميتها بالنسبة لصانع القرار السِّياسي في الجزائر الأمر، الذي يجعل الرأي العام يهتم به، ومن ثمَّ ممارسة الضغط على صانع القرار.

ولكي يكون دور وتأثير وسائل الإعلام في بلورة الرَّأي لدى صانعي القرار واضحاً ومؤثِّراً، يتطلب أن تكون قيادة الدَّولة والإدارة، ومؤسَّسات المجتمع المدني على دراية ومعرفة بأساليب عمل وسائل الإعلام وكيفية التعامل معها، وهذا بدوره يقوده إلى تشكيل نظام اتصال سليم بين الجهتين، لمعرفة الحقائق والمعلومات بموضوعية، ويكون أساسا دقيقاً لاستقاء المعلومات عن البيئة المحيطة بالقرار.

وتؤكِّد الدِّراسات أنَّ ثمة ضغط يقع على صانع القرار من أخبار وسائل الإعلام، يؤثِّر في إدراكه للرأي العام، وأي تقييم خاطئ، قد يكلف صانع القرار الكثير، وتكمن أهمية وسائل الإعلام في التأثير على عملية صنع القرار في كونها:

- أنَّها تمد صانع القرار بالمعلومات عن الأحداث الجارية، والبيئة السِّياسية لسياساته، وهي في كثير من الأحيان تكون أكثر فاعلية من القنوات الرسمية.

- تجعل صانع القرار يشعر باهتمامات الشَّعب بطريقة مباشرة بالنَّشر عن الرأي العام، أو غير مباشرة عن طريق القصص الخبرية التي تشكِّل النقاش الجماهيري والرأي العام.

- توفِّر للمسؤولين القنوات اللازمة لنقل رسائلهم إلى أفراد المجتمع، وشرح سياستهم له، ومهاجمة مواقف معارضيهم.

كما تؤثِّر وسائل الإعلام في مواقف صانعي القرار ومواقف الجمهور تجاه المسؤولين الحكوميين فالتغطية الإعلامية تستطيع أن تزيد من التأييد الجماهيري لبعض سياسات الحكومة، فضلاً عن أنَّ لوسائل الإعلام مهمَّة كبيرة جدًّا في توضيح القرارات في مرحلة اتخاذ القرار، فيما تعتزم الحكومة القيام به لحل مشكلة عامة.

ولتجنب تأثير وسائل الإعلام في صناعة القرار السِّياسي، خاصَّة قبل صدوره لابد على صانع القرار السِّياسي أن يحيط قراره بالسرِّية، حتى لا يصل القرار المزمع اتخاذه إلى وساءل الإعلام، وبالتالي إعطاء حكم مسبق عنه، إذ يرى "هنري كيسنجر Henry Kissinger" ضرورة الاحتفاظ بسرِّية القرار السِّياسي داخل دائرة محدودة جدًّا، وحصره في دائرة ضيقة من المستشارين في صناعة القرار، وذلك تخوفا من اختلاف وجهات نظر السِّياسيين بشكل قد يدفع بعضهم إلى محاربته بطريقة غير مسئولة، والتي من بينها تسريبه إلى وسائل الإعلام بغرض إجهاضه[95].

4- صناعة القرار السِّياسي في الجزائر في ظل التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي: **تواجه النُّظم السِّياسية المعاصرة، وخاصَّة النُّظم السِّياسية لدول الجنوب، إشكالية تتمثل في كون التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال، جعل تداول المعلومات يتخطى حاجز الزمان والمكان من خلال أجهزة متاحة للجماهير، وبتكلفة متناقصة باستمرار، وهو ما جعلها في متناول عدد كبير من الأفراد.**

فالنُّظم السِّياسية حاليا لم يعد بمقدورها إخفاء المعلومات عن مواطنيها، لأنَّ ما تخفيه وسائل الإعلام الحكومية والوطنية، يستطيع الفرد العادي معرفته من خلال وسائل الإعلام الأجنبية، مهما كانت قوة وفعالية أساليب الرقابة والتحكم التي تنتهجها هذه الأنظِّمة في التعامل مع المعلومات[96]، وعليه فإنَّ التحكم في تداول المعلومات السِّياسية، والرقابة عليها في ظل ثورة المعلومات والاتصالات هو نشاط غير مطلوب، وغير ذي معنى، ولا طائل من ورائه.

وبفعل ثورة المعلومات والاتصالات، لم يعد بمقدور الحكام منع وصول المعلومات إلى المحكومين مهما بلغت درجة سرِّيتها وأساليب الرقابة عليها، لأنَّه إذا استطاع الحاكم التحكم في أجهزة المعلومات بالدَّاخل، فإنَّه لا يستطيع التحكم في مؤسَّسات المعلومات العابرة للحدود، كشبكة الإنترنيت التي يقول بشأنها "بيل غيتس Bill Gates": "إنَّها المعلومة على أطراف الأصابع...، إنَّها ثورة في مجال الاتصالات"[97]، أو عن طريق المحطات الفضائية التي تبث موادها الإعلامية على مدار السَّاعة.

ومن هنا، فإنَّ لثورة المعلومات آثارًا واضحة على واقع الممارسة السِّياسية في المجتمعات المعاصرة سواء بالنسبة لتوازن القوى السِّياسية في المجتمع، أو بالنسبة لمؤسَّسات وهياكل النُّظم السِّياسية المعاصرة بالإضافة إلى تأثيرها في أساليب التفكير لحل المشكلات السِّياسية، وأساليب التعامل مع المسائل السِّياسية في المجتمع[98].

كما أحدثت عملية تدفق المعلومات داخل الدَّولة، تأثيرا كبيرا على عملية صنع القرار السِّياسي، وتحدث هذه العملية من خلال آليات متعددة، كالنَّشر الواسع في كافة المجالات عبر الصحف، أو شبكة الإنترنيت، أو عبر المحطات الإذاعية والتلفزيونية، سواء على المستوى الدَّاخلي أو الخارجي[99]، إذ تعمل وكالات الأنباء، على غرار وكالة الأنباء الفرنسية، ورويتر البريطانية، وكذا بعض القنوات الفضائية الإخبارية كالجزيرة القطرية، وفرنس24 الفرنسية وغيرها، على تشويه المعلومات والأخبار التي تصل إلى المشاهد الجزائري، وهذا التشويه في الحقائق والمعلومات له أثره السِّياسي على الفرد والمجتمع،

وحتى صانع القرار خاصَّة وأنَّ صانعي القرار في الجزائر يتأثرون بما يشاهدونه، أو يسمعونه من أخبار ومعلومات صادرة من المحطات الإذاعية والتلفزيونية الأجنبية.

كما أنَّ المعلومات التي تصل مشوهة ومغلوطة إلى صانع القرار عن قضية أو موضوع ما، قد تؤثِّر فيه، وفي اتخاذ القرار النِّهائي بشأن هذا الموضوع أو القضية، وبالتالي فإنَّ قراره قد لا يكون سليما، وقد يعرضه لبعض المشكلات والأزمات، ونفس الشيء بالنسبة للمعلومات الكاذبة، أو المشوَّهة التي تصل إلى الأفراد بخصوص جهود صانع القرار، قد تؤثِّر في مواقفهم تجاهه، وتجاه القرارات التي يصدرها (حالة الجزيرة الإخبارية في تغطيتها للأحداث في سورية منذ بدايتها في مارس 2011م).

وعلى هذا الأساس، تستخدم القنوات الفضائية التابعة لدوائر معينة في التأثير على عملية صنع القرار السِّياسي داخل الدول النامية، من خلال تضخيم الأحداث، وتشويه المعلومات والحقائق التي يعتمد عليها صانع القرار، وبذلك تنشأ أزمات لها آثارها السِّلبية الوخيمة على هذه الدُّول[100].

هوامش الفصل الثالث

* **عُرفَ الرأي العام قبل الثورة الفرنسية، وأطلقت عليه عدة تسميات، فالفراعنة أطلقوا عليه تعاليم حمورابي، والصينيين القدامى أطلقوا عليه تعاليم كونفوشيوس،وعُرفَ في الأديان السماوية باسم الجماعة.**

[1]- **بسام عبد الرحمان المشاقبة** ، الإعلام الأمني ، **ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص34.**

[2]- **صفاء قدور قدور،** أثر وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام ، **مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ، سورية ، 2000 ، ص15.**

[3]- **عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد** ، الرأي العام والفضائيات ، **دراسة في ترتيب الأولويات ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2000 ، ص09.**

[4]- **صفاء قدور قدور** ، مرجع سبق ذكره ، **ص15.**

** **إنّ الرأي المتخذ داخل الحزب، أو السلطة السياسية في حقيقته ليس نابعا من إطارات الحزب والدولة وطبقات الشعب ، ولكنه قد يكون رأي الملك، أو الحاكم أو السلطان والجميع ملزم به.**

[5]- Britannia encyclopedia **, , university of Chicago volume 26, 15 Edition, Chicago,1985.p352.**

[6]- **David L. sills,** international encyclopedia of the social sciences, **volume 13,the Macmillan & free press, new York, 1968 p188.**

[7]- **جمال مجاهد** ، الرأي العام وطرق قياسه ، **دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص33.**

[8]- **Leonard W Doob,** Public Opinion & Propaganda, **Hamden archon books, 1966, p35.**

[9]- **كمال خورشيد مراد** ، مدخل إلى الرأي العام ، **ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2011 ، ص56.**

[10]- **سناء محمد الجبور** ، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010 ، عمان ، ص08.**

[11]- **عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص10 .**

[12]- **عزام أبو الحمام** ، الإعلام والمجتمع ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص140.**

[13]- **كمال خورشيد مراد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص57.**

[14]- **حميدة سميسم** ، نظرية الرأي العام ، **الدار الثقافية للنشر بغداد ، 2004 ، ص304.**

[15]- **فارس عطوان** ، الفضائيات العربية ودورها الإعلامي ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص78.**

[16]- **عبد الوهاب الكيلاني وآخرون** ، موسوعة السياسة ، **الجزء02 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979 ، ص803.**

[17]- **حسن طوالبة** ، في الإعلام والدعاية والحرب النفسية ، **جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، 2006، ص198.**

[18]- **محمد عبد القادر حاتم** ، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية ، **المجلد الثاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1973 ، ص124.**

[19]- **عزام أبو الحمام** ، مرجع سبق ذكره ، **ص141.**

[20]- **حميدة سميسم** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 344.**

[21]- **شون ماكبرايد وآخرون** ، أصوات متعددة وعالم واحد، **تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981، ص410.**

[22]- **عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص21.**

[23]- **هاني الرضا ، رامز عمار** ، الرأي العام والإعلام والدعاية ، **المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 ، ص60.**

[24]- **أحمد بدر** ، الرأي العام ، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة ، **ط3 ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1982 ، ص102.**

[25]- **فاروق يوسف** ، الرأي العام ، **مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1987 ، ص ص56 ، 57.**

[26]- **عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص25.**

[27]- **شهيناز طلعت** ، الرأي العام ، **المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1983 ، ص ص 311 ، 312.**

[28]- **عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص26.**

[29]- **فاروق يوسف** ، مرجع سبق ذكره ، **ص76.**

[30]- **هاني الرضا ، رامز عمار** ، مرجع سبق ذكره ، **ص73.**

[31]- **عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص37.**

[32]- **انتصار عبد الرزاق ، صفد الساموك** ، الإعلام الجديد... تطور الأداء والوسيلة والوظيفة ، **سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، الطبعة الإلكترونية الأولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2011 ، ص76.**

[33]- **جمال مجاهد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص275.**

[34]- **انتصار عبد الرزاق ، صفد الساموك** ، مرجع سبق ذكره ، **ص51.**

[35]- **حمادة إبراهيم بسيوني** ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات ، **مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 ، ص141.**

[36]- **محمد جاد أحمد** ، الإعلام الفضائي وآثاره التربوية ، **ط1 ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2008 ، ص134.**

[37]- **انشراح الشال**، مدخل في علم الاجتماع والإعلام، **ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1993 ، ص173.**

[38]- **أنظر خلف محمد الجراد** ، الأمن القومي العربي والتحدي العلمي- التقني **عبر الرابط:**

http://www.palestine-info.com/arabic/books/al_fakar/fakr6.htm on 28 /11/ 11 at 17h 55

[39]- **أنظر ممدوح سليمان العامري** ، العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني ، **ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ، 2008 ص71 ، وبلال عبد الفتاح خميس** ، تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد 1990-2003 ، **ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، جانفي 2005 ، ص25.**

[40]- **فواز عباس مناور** ، الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي 1990 و2002 **مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلّية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2004 ، ص13.**

[41]- **مؤيد عبد الجبار الحديثي** ، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي، **ط1 ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، 2002 ، ص97 .**

[42]- **ممدوح سليمان العامري** ، مرجع سبق ذكره ، **ص71.**

[43]- **محمد شلبي** ، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة ، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003 ، ص152.**

[44]- **محمد شلبي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص153 .**

[45]- **هانس بيتر مارتن ، هارولد شومان** ، فخ العولمة ، **ترجمة : عدنان عباس علي** ، **مجلة عالم المعرفة** ، العدد 238 ، الكويت ، **أكتوبر 1998 ، ص35.**

[46]- **محمد شلبي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص156.**

***يعود غموض مفهوم الأمن الوطني إلى أنه رغم الدراسات التي تناولته بالدراسة والتحليل إلاّ أنّه لا يزال غير مكتمل ، بمعنى أنّه لم يصبح له ميدانا مكتملا من علم السياسة تنطبق عليه قواعد نظرية بمعاييرها المتعددة والمختلفة التي تحكم ظاهرة الأمن الوطني ، فضلا عن حداثة الدراسات العلمية التي تناولت المفهوم.

[47]- **صبري نجدت** ، الإطار القانوني للأمن القومي ، **ط1 ، دراسة تحليلية ، دار دجلة ، عمان ، 2011 ، ص36.**

[48]- **مؤيد عبد الجبار الحديثي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص95.**

[49]- **مؤيد عبد الجبار الحديثي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص100 ، 101.**

****هناك من يقسم اتجاهات الأمن الوطني إلى قسمين ، لكن الباحث ومن وجهة نظره الخاصة، وبعد الإطلاع على العديد من المراجع رأى أنَّه من الأفضل وضع ثلاثة تقسيمات لإيضاح المفهوم أكثر.

[50]- **بيان العساف** ، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي ، **رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2005 ، ص22.**

[51]- **محمد سعد أبو عامود** ، النظم السياسية في ظل العولمة ، **ط1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 ، ص283.**

[52]- **بيان العساف** ، مرجع سبق ذكره ، **ص21.**

[53]- **جمال علي زهران** ، تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب ، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003 ، ص68.**

[54]- **صلاح سالم**، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع، **عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2003 ، ص13.**

[55]- **أمين هويدي**، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية ، **ط1 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1991 ، ص55.**

[56]- **Walter Lippmann ,** U S foreign policy: shield of the republic, Little Brown, **Boston, 1943,p 05.**

[57]-**Frank N Trager & Philip S Kronenberg,** national security & American society: theory, process & policy, **university press of Kansas, Kansas,1983,p04.**

[58]- **David L. sills,** International of Encyclopedia of Social Science, **vol 02, The Macmillan & Free Press, New York,1968, p p40,45.**

[59]-**Abdul Menem M Al-Mashat:** national security in the third world **,Westview Press, Replica Edition Colorado,1985, pp 20 , 21.**

[60]- **جمال علي زهران** ، مرجع سبق ذكره ، **ص69.**

***** **إنَّ ما حدث في العراق في 2003، وليبيا وسورية واليمن والبحرين وحتى مصر وتونس في 2011 لهو أصدق تعبير عن هذا التعريف ، لأنَّ حكام هذه الدول لم يؤمنوا سلامة بلدانهم من الأخطار الداخلية (ثورة الشباب ، حالة تونس ومصر وسورية واليمن والبحرين) ، ولا من الأخطار الخارجية (التدخل الأجنبي المباشر، حالة العراق وليبيا).**

[61]- **عبد الوهاب الكيلاني وآخرون** ، موسوعة السياسية ،**ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1979 ، ص331.**

[62]- **محمد شلبي** ، مرجع سبق ذكره ، **158.**

[63]- **مؤيد عبد الجبار الحديثي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص99.**

[64]- **محمد شلبي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص160 ، 161.**

[65]- **روبرت مكنمارا** ، جوهر الأمن ، **ترجمة يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1972 ، ص135 .**

[66]- **محمد سعد أبو عامود** ، مرجع سبق ذكره ، **ص285.**

[67]- **مؤيد عبد الجبار الحديثي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص100.**

Richard Ullman, Redefining Security; **International Security, vol 08, N 01, summar 1983, p130.**[68]-

[69]- **محمد شلبي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص162 .**

[70]- **محمد سعد أبو عامود** ، مرجع سبق ذكره ، **ص287.**

[71]- **محمد شلبي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص162.**

[72]- **صلاح سالم** ، مرجع سبق ذكره ، **ص14.**

[73]- **بلال عبد الفتاح خميس** ، تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد 1990-2003، **ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، جانفي 2005.، ص28.**

[74]- **علي عباس مراد** ، مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح ، **دراسات إستراتيجية ، العدد 105 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي ، 2005 ، ص28.**

[75]- **محمد نصر مهنا**، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي ، **ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص11.**

[76]- **عبد اللطيف المياح ، حنان الطائي** ، ثورة المعلومات والأمن القومي العربي ، **ط1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص 100.**

[77]- **عبد الناصر جابي** ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟ (حالة الجزائر) ، **ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز/ يوليو 2010 ، ص144.**

[78]- **أحمد ناصوري** ، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 21 ، العدد01 ، دمشق ، 2005 ص268.**

[79]- **مجدي حبيب** ، سيكولوجية صنع القرار ، **ط1 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1997 ، ص20.**

[80]- **أحمد نوري النعيمي** ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، **ط1 ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص ص 205 ، 206.**

[81]- **بسام المشاقبة** ، الأعلام البرلماني والسياسي ، **ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص100.**

[82]- **إبراهيم سعد الدّين وآخرون** ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، **مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 1988 ، ص35.**

[83]- **فهد سعود النفيعي** ، "صناعة القرار السياسي" ، **مجلة الدبلوماسي ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، العدد الثامن ، الرياض ، جوان 1987 ، ص93.**

David Easton, A Systems analysis of political life**, Wiley Edition , new York, 1965,p 08.** [84]-

[85]- **عبد الله سرير**، عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر، **دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2006، ص61.**

[86]- **فاروق عمر العمر** ، صناعة القرار والرأي العام، **ط2، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ، 2001، ص53.**

[87]- **أحمد ناصوري** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص 274 ، 275.**

[88]- **عبد الرزاق محمد الدليمي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص229 .**

[89]- **فهد سعود النفيعي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص94.**

[90]- **محمد الهزايمة** ، السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق ، **مركز البشر ، عمان ، 1997 ، ص 16.**

[91]- **فهد سعود النفيعي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص94.**

[92]- **محمد سعد أبو عامود** ، مرجع سبق ذكره ، **ص ص 261 ، 262.**

[93]- **فاروق عمر العمر** ، مرجع سبق ذكره ، **ص124.**

[94]- **أنظر عبد الحكيم سحالية** ، الصحافة الجزائرية بين التقليد والتجديد **على الرابط التالي:**

http://boumansouraeducation.ahlamountada.com/t222-topic, on 10/04/2012 at 10H30.

[95]- **فاروق عمر العمر** ، مرجع سبق ذكره ، **ص124.**

[96]- **محمد سعد أبو عامود** ، مرجع سبق ذكره ، **ص223.**

[97]- **أحمد حلواني** ، التغيرات الدولية الراهنة وأثرها في الإعلام والثقافة العربية ، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003 ، ص268.**

[98]- **محمد سعد أبو عامود** ، مرجع سبق ذكره ، **ص261.**

[99]- **جمال علي زهران** ، مرجع سبق ذكره ، **ص83.**

[100]- **محمد جاد أحمد** ، مرجع سبق ذكره ، **ص136**

الفصل الرابع

تأثير التدفق الإعلامي على السيادة الوطنية الجزائرية

منهجية البحث وخطواته

تأثير التدفق الإعلامي على الرأي العام الجزائري

تأثير التدفق الإعلامي على الأمن الوطني الجزائري

تأثير التدفق الإعلامي على صناعة القرار السياسي في الجزائر

الفصل الرابع

تأثير التدفق الإعلامي على السيادة الوطنية الجزائرية

يتناول هذا القسم من الكتاب الجانب التطبيقي للدِّراسة، حيث قام الباحث فيه بتحليل بيانات الدِّراسة الميدانية، استنادا إلى الاستمارات التي تمَّ توزيعها على عينة بحثية قوامها "172" مفردة تمثل أساتذة العلوم السِّياسية، وأساتذة الإعلام والاتصال، وأساتذة القانون الدَّولي على مستوى جامعة الجزائر (1 و 3)، وفي هذا القسم تم تبويب إجابات المبحوثين على شكل جداول، ثمَّ التعليق عليها من أجل الوصول إلى استنتاجات عامة، تجيب على تساؤلات الدِّراسة.

كما قام الباحث بتجزئة هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تعرض في المبحث الأول إلى منهجية البحث وخطواته، وتناول المبحث الثاني تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على الرأي العام الجزائري، وفي المبحث الثالث، تطرق الباحث إلى تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري، أما المبحث الرابع فتناول الباحث فيه، تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على صناعة القرار السِّياسي في الجزائر، وفي الأخير عقَّب الباحث الجانب التطبيقي باستخلاص واستنباط الاستنتاجات العامة، وخاتمة الدِّراسة ككل.

I/ منهجية البحث وخطواته

الإشكالية والتساؤلات

تتعرض الجزائر إلى حملة إعلامية شرسة، من قِبَل بعض الوكالات الإخبارية العالمية، والقنوات الفضائية الدَّولية الغربية والعربية التي تريد للأزمة السِّياسية والأمنية أن تستمر في الجزائر، وهذا من أجل أغراض خفية، تخطِّط لها الجهات القائمة على هذه

الوسائل الإعلامية، فضلا عن الدوائر الحكومية التابعة لها، وتزداد حِدَّة وشراسة هذه الحملات تارة، وتنخفض تارة أخرى، بحسب الظروف والمعطيات.

وازدادت هذه الحملات مع انتفاضة الشارع العربي مطلع العام 2011م في بعض الدُّول العربية ضد أنظِّمة الحكم وطالب بإسقاطها، إذ لعبت وسائل الإعلام الأجنبية (الغربية والعربية) دورا كبيرا وأساسيا في تأليب "الرأي العام العربي" ضد حكامه، ودعوته للتظاهر والاحتجاج، على غرار ما فعلته بعض القنوات العربية التي تخلت عن مهنيتها، وحوَّلت استوديوهاتها إلى منابر للتحريض والتعبئة، مستغلة في ذلك حماسة الشباب العربي واندفاعه من أجل الإطاحة بأنظمة الحكم السائدة.

كما عرفت بعض المدن الجزائرية مظاهرات احتجاجية ضد الحكومة، بسبب الأوضاع الاجتماعية المزرية، طالب فيها المحتجون بإصلاحات اجتماعية واقتصادية، ثمَّ ما لبثت أن تحولت مطالبهم إلى مطالب سياسية في إطار ما سمي "بمسيرات السبت" والتي دعا فيها المتظاهرون إلى إسقاط نظام الحكم القائم، وفي ظل هذه الأوضاع استغلت بعض الجهات الأجنبية الفرصة، سواء عبر وكالات الأنباء، أو قنواتها الإخبارية الفضائية، أو عن طريق مواقعها على شبكات التواصل الاجتماعي، وبدأت في حملاتها التحريضية من أجل نشر الفوضى، وإدخال البلاد في دوامة العنف وعدم الاستقرار.

يحدث كل هذا في ظل الغياب شبه التام للإعلام المحلي الجزائري على السَّاحة الإعلامية الدَّولية وحتى المحلية، إذ لا يكاد يكون له أي أثر يذكر، فضلا عن أنَّه يعرف تأخرًا كبيرًا، خاصَّة إذا تعلق الأمر بالسمعي البصري منه، مقارنة بالإعلام الأجنبي، وحتى العربي، ويتأكَّد هذا في عجز القائمين على قطاع الإعلام والاتصال في الجزائر على وضع سياسة اتصالية واضحة وناجحة من أجل الوقوف ضد الحملات الإعلامية الأجنبية.

وعلى هذا الأساس، تطرح قضية السِّيادة الوطنية بإلحاح في ظل التدفق الهائل للمعلومات من المصادر العالمية للتدفق الإعلامي الدَّولي، خاصَّة القنوات الإخبارية الفضائية الدَّولية، إذ أصبح الفرد الجزائري يتابع باهتمام الأخبار والتقارير الإعلامية

الصادرة عن هذه القنوات الفضائية، وصار أكثر اقتناعا بعدم مصداقية الإعلام الوطني ونزاهته، خاصّة الإعلام الحكومي منه، وانطلاقا من هذا نطرح السؤال المحوري التالي:

- ما هو تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على السِّيادة الوطنية الجزائرية؟.

للإجابة على هذا السؤال المحوري كان لزاما على الباحث طرح التساؤلات التّالية:

1- **هل أثَّرت المتغيرات الدَّولية الراهنة على مفهوم السِّيادة الوطنية؟.**

2- **ما هي المصادر العالمية للتدفق الإعلامي الأجنبي؟.**

3- **هل يمس التدفق الإعلامي عبر مصادره المختلفة بالسِّيادة الوطنية الجزائرية، وما هي أهم مخاطره؟.**

4- **ما هي الآثار السِّياسية المترتبة عن التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على الفرد الجزائري؟.**

5- **هل تؤثر الفضائيات الإخبارية الأجنبية على التوجهات السِّياسية للفرد الجزائري؟.**

6- **ما هي انعكاسات التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري؟.**

7- **ما درجة تأثير التدفق الإعلامي الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية على عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر؟.**

8- **ما هي الاستراتجيات الكفيلة بحماية السِّيادة الوطنية في ظل التدفق الكبير للمعلومات؟.**

ب- نوع الدِّراسة والمنهج وأدوات جمع البيانات:

1- نوع الدِّراسة:

تعتبر هذه الدِّراسة من الدِّراسات الوصفية التحليلية، والتي هدفها الحصول على الحقائق المتعلقة بالجوانب النَّظرية والتطبيقية للموضوع المدروس، والتعرَّف على الظاهرة بطريقة مفصَّلة ودقيقة، إذ تقوم البحوث الوصفية عادة على تحليل الحقائق تحليلا دقيقا، كما تتميَّز بكونها تدرس الوقت الحاضر، أي تتناول مواضيع موجودة فعلاً وقت

إجراء الدِّراسة، وهذا ما ينطبق على دراسة موضوع تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على السِّيادة الوطنية في الجزائر، كما أنَّ هذا النَّوع من البحوث لا يتوقف فقط عند جمع البيانات وتفسيرها وعرضها، واستخلاص النتائج والدلالات التي تؤدي إلى إمكانية إصدار تعميمات بشأن الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها[1].

يقوم الوصف على جمع البيانات وتمحيصها وتصنيفها وتبويبها وتحليلها وتفسيرها، من أجل قياس ومعرفة أثر وتأثير العوامل على أحداث الظاهرة محل الدِّراسة، لأجل استخلاص النتائج، ومعرفة كيفية ضبط والتحكم في هذه العوامل، والتنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدِّراسة في المستقبل، إذ تعرف البحوث الوصفية على أنَّها تلك البحوث التي ترتكز على وصف طبيعة وخصائص مجتمع معين، وتكرارات حدوث الظواهر المختلفة[2].

ويعرف "هويتني Whitney" البحوث الوصفية بأنَّها تلك " البحوث التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف، أو مجموعة من الأشخاص، أو مجموعة من الأحداث، أو مجموعة من الأوضاع "[3].

ويكتسي الوصف أهمية بالغة في دراسة، وبحث ومعالجة الموضوعات الاجتماعية، ويشتق أهميته من ميل الكثير من الباحثين والأكاديميين إلى استخدامه، وتكمن أهميته في ما يلي[4]:

- إنَّ استخدام الوصف في البحوث الاجتماعية، وتحليل الظواهر الاجتماعية، يوفِّر قدرا هائلا من المعلومات التي تكون شاملة للموضوعات من كل النَّواحي، الأمر الذي يجعل الباحث أكثر تحكما في بحوثه.

- تمثل هذه المعلومات أهمية خاصَّة في تحقيق التراكمية المعرفية في أي حقل من حقول المعرفة وتؤدي إلى تطور العلم ذاته، من خلال ما توفره من قاعدة أساسية لبناء، وصياغة الفروض والمفاهيم والتصورات، والإحاطة بالمتغيرات المختلفة، بالإضافة إلى توفير قاعدة متينة لبناء النَّظريات.

- إنَّ صياغة المفاهيم والتصورات في ضوء المعلومات المتحصل عليها عبر الوصف (الدِّراسات الوصفية)، هي في جوهرها بناء نظري على أسس واقعية، بمعنى مساهمة العلم في معالجة مشكلات المجتمع الحقيقية، وملامسة واقع النَّاس، وهنا يكمن دور ووظيفة العلم في تطوير المجتمعات الحديثة.

- إنَّ البحث الوصفي هو السبيل المناسب في بناء المعايير والتعميمات العلمية في دراسة وبحث الظواهر الاجتماعية المختلفة، بالاعتماد على المؤشرات الإمبريقية وقياس المتغيرات كمِّيا.

2- منهج الدِّراسة:

تعتمد البحوث الوصفية في البحث العلمي على عدة مناهج، ونظراً لأنَّ هذه الدَّراسة تشتمل على قسمين رئيسيين، نظري وتطبيقي، ففي الجانب النَّظري، وظف الباحث المنهج التاريخي الذي يستلزم استرجاع الماضي بطريقة منهجية وموضوعية خلال عملية جمع الأدلة، وتقويمها والتحقق منها، ثمَّ تركيبها لاستخلاص الحقائق، والوصول إلى نتائج محكمة، حيث يدرس المنهج التاريخي الظاهرة من خلال الرجوع إلى أصلها، فيصفها ويسجل تطوراتها، ويحلِّل ويفسِّر هذه التطورات، استناداً إلى منهج علمي يربط النتائج بأسبابها[5]، يقول "موريس أنجرس Maurice Angers": "إنَّ المنهج التاريخي يهدف إلى إعادة الماضي بدراسة الأحداث الماضية، معتمدا في الأساس على الوثائق والأرشيف"[6].

إنَّ استخدام الباحث للجانب التاريخي في هذه الدِّراسة، راجع إلى رغبته في بناء ووضع خلفية تاريخية عن تطور مفهوم السِّيادة، والنَّظريات التي تناولت مفهوم السِّيادة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إبراز التطورات الحاصلة في مفهوم الأمن الوطني.

أمَّا بالنسبة للجانب التطبيقي، فقد وظف الباحث المنهج المسحي في جمع البيانات الميدانية الخاصَّة بالدِّراسة، فالمسح هو دراسة ميدانية عامة لظاهرة موجودة في مكان معين، أو موقف، أو مجموعة من النَّاس أو مجموعة الأوضاع، لغرض الحصول على معلومات كافية ودقيقة، يستعين بها الباحث لاستخلاص نتائج مفيدة، وإصدار تعميمات حول الظاهرة.

ويُعرَّف المنهج المسحي على أنَّـه "جهـد عمـلي مـنظَّم للحـصول عـلى البيانـات والمعلومـات وأوصـاف الظاهرة، أو مجموعة الظواهر موضوع البحث خـلال فـترة زمنيـة كافيـة للدِّراسـة، مـستندا عـلى الطـرق الكمِّية والإحصائية في عرض النتائج"[7]، كما أنَّه التجميع المنظَّم للمعلومات من المستقـصَى مـنهم بهـدف الفهم والتنبؤ بسلوك المجتمع محل الدِّراسة[8]، ويقول "أحمد بدر" بـشأن المـنهج المـسحي: "يعـدُّ مـنهج المسح من المناهج الأساسية في البحوث الميدانية للحصول على الحقائق والمعلومات، فهو يدرس المتغيِّرات في وضعها الطبيعي كما هي في الواقع، دون تدخل من الباحث"[9].

ويرى "محمد عبد الحميد": "أنَّ المسح أحد المناهج المستعملة في الدِّراسات الوصفية"[10]، بـل يعتـبره أنسب المناهج العلمية ملائمة للدِّراسات الوصفية بصفة عامة، ذلك أنَّه يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها، وعن عناصرها مـن خـلال مجموعـة من الإجراءات التي تحدِّدُ نوع البيانات، وطرق الحصول عليها[11].

ويرتبط الجانب التطبيقي من الدِّراسة بـالمنهج المـسحي، ذلـك أنَّ هـذه الدِّراسـة يـسعى مـن خلالهـا الباحث إلى إبراز تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على السِّيادة الوطنية الجزائرية من خلال تحليـل إجابات أساتذة العلوم السِّياسية، وعلوم الإعلام والاتصال، وأساتذة القانون الدَّولي عـلى أسـئلة الاسـتمارة الاستبيانية التي أُرِيدَ من خلالها قياس درجة هذا التأثير على السِّيادة الوطنية الجزائريـة، في ظـل التطـور الكبير الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

أمَّا بالنسبة لتحليل لبيانات الدِّراسة الميدانية، فقد اعتمد الباحث على المنهج الإحصائي الذي يـستخدم الوسـائل الحـسابية والرياضـية في تجميـع البيانـات والمعلومـات، ثـمَّ تنظـيم وتبويـب هـذه البيانـات والمعلومات عن طريق الأرقام والعمليات الحسابية، وأخيرا تحليل وتفسير هـذه الأرقـام ووصـفها بـشكل يقدم النتائج، ويُوصِل إلى الأهداف المرجوة في البحث أو الدِّراسة[12].

3- أدوات الدِّراسة:

باعتبار الدِّراسة دراسة وصفية تحليليـة، والمـنهج المـستخدم مـنهج مـسحي، فقـد اعتمـد الباحـث في عملية تجميع المعلومات والبيانات حول الظاهرة على أدوات خاصَّـة، تـستعمل في مثـل هـذا النَّـوع مـن الدِّراسـات حيـث اسـتخدم الاسـتبيان (Questionnaire) في المقـام الأول، وبـصفة أساسـية نظـرا لطبيعـة الموضوع ويعتبر الاستبيان من أهم الأساليب التي تستخدم في جمع البيانات، سواء أكانت هذه البيانـات أوليـة أو أساسـية، أو مبـاشرة مـن العيِّنـة المختـارة، أو مـن جميـع مفـردات مجتمـع البحـث، ويعتمـد الاستبيان على أسئلة محدَّدة ودقيقة تعد مسبقا، بهدف التعـرف عـلى حقـائق معينـة، أو وجهـات نظـر المبحوثين واتجاهاتهم أو الدَّوافع والعوامل المؤثرة التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معيَّنة[13].

كما يُعتمد على الاستبيان كثيراً في بحوث الصحافة، نظراً لما يتمتع به من خصائص تميِّزه عـن غـيره مـن الأساليب، لأنَّه يساعد الباحث على جمع المعلومات من عينة كبيرة، مهـما تميـزت بالانتـشار، أو التـشتت إضافة إلى عدم تدخل الباحث في التقرير الذاتي للمبحـوثين أثنـاء الاستقـصاء، ويـوفر درجـة كبـيرة مـن الموضوعية والصدق الدَّاخلي[14].

يعرِّفه "موريس أنجرس Maurice Angers" بأنّه: تقنيـة مبـاشرة لطـرح الأسـئلة، وبـنفس الطريقـة عـلى الأفراد وبطريقة موجَّهة بهدف القيام بمعالجة كمِّية، واستخلاص اتجاهات وسلوكيات مجموعة كبيرة مـن الأفراد انطلاقا من الأجوبة المُتَحَصَّل عليها[15]، فالاستبيان هـو أداة لجمـع البيانـات والمعلومـات المتعلقـة بموضوع بحث محدَّد، يستخدم لأجل الحصول على معلومات بشأن معتقدات ورغبات المبحوثين، ولجمـع حقائق هم على علم بها.

لقد استخدم الباحث الاستبيان، لكونه أداة تمكِّنه من جمع المعلومات الخاصَّة بالموضوع المدروس، لذا راعى الباحث قدر الإمكان أثناء صياغته لأسئلة الاسـتبيان قواعـد أساسـية، وهـي أن تكـون الأسـئلة في خدمة البحث، ولا تخـرج عـن إطـاره، وتفـادى الأسـئلة المبهمـة والغامـضة أو الإيحائيـة، وترتيبهـا وفـق ترتيب وتسلسل منطقي، والاعتماد على النوعين المعروفين في صياغة أسـئلة الاسـتمارة الاسـتبيانية، وهـما الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة التي تترك للمبحوث حرية الإجابـة دون أي تقييـد أو توجيـه[16]، وهـذا

راجع إلى كون الفئة المبحوثة تتمثل في الأساتذة الجامعيين الجزائريين المختصين في العلوم السَّياسية، وعلوم الإعلام والاتصال والقانون الدَّولي، وهذه الفئة ذات مستوى علمي ومعرفي عال يسمح لها بالمناقشة، وإبداء الرأي فيما يتعلق بتأثير التدفق الإعلامي الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية الغربية والعربية على السِّيادة الوطنية الجزائرية.

كما اعتمد الباحث أيضا على الأسئلة المتعدِّدة الاختيارات التي تسمح للمبحوثين باختيار أكثر من إجابة مع مراعاة إمكانية وجود إجابات خارج الاختيارات المحددَّة من طرف الباحث، حيث أشار إليها الباحث تحت اسم (أخرى تذكر...)، كما أنَّه جمع في أسئلة الاستبيان بين الأسئلة المعرفية وأسئلة الرأي التي رأى الباحث أنَّها تساعد في الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة.

بالإضافة إلى الاستبيان، استخدم الباحث المقابلة (Interview) أسلوبا ثانيا في جمع المعلومات وإثراء الجانب النَّظري والتطبيقي، من خلال استعمال المقابلات العلمية في تحصيل المعلومات والآراء من الأساتذة المختصين والإعلاميين، فالمقابلة هي "تفاعل لفظي بين الباحث والمبحوث لتحقيق هدف معين"، وهي أيضا "تفاعل لفظي بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول الباحث استثارة بعض المعلومات والتعبيرات لدى المبحوث التي تدور حول آرائه ومعتقداته"[17]، كما تعرَّف أيضا على أنَّها "تبادل لفظي منظَّم بين شخصين، هما الباحث والمبحوث، حيث يلاحظ فيها الباحث ما يطرأ على المبحوث من تغيُّرات وانفعالات"[18].

وبما أنَّه من الصعوبة القيام بمسح كامل لمجتمع البحث، نظراً لعدم توفر الإمكانات المالية، وكذا عامل الوقت الذي يعد جوهريا في الدِّراسات الإعلامية، نظرا للتغيرات السريعة والمتسارعة التي يعرفها هذا الحقل على مدار الساعة، فإنَّ الباحث استخدم أسلوب العيِّنة لإجراء مسح على أساتذة جامعتي الجزائر (1 و 3) وهذا باختيار عدد أصغر من مفردات مجتمع البحث، شريطة تمثيلية مفردات العيِّنة لمجتمع البحث، من أجل تحقيق أهداف الدِّراسة في حدود الوقت والإمكانات المتوفرة.

تعرَّف "العينة The sample" على أنَّها بعض يمثل الكل، يختار بطريقة علمية، بمعنى أنَّها مجموعة من الأفراد أو الظواهر التي يفترض أنها تمثل مجتمع الدِّراسة، كما أنَّها "ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية، بحيث يُمَثِّل مجتمع البحث تمثيلا صحيحا"[19]، فالعينة إذا اختيرت اختيارا سليمًا وممثلا لمجتمع الدِّراسة، فإنَّها تؤدي إلى توفير الكثير من الجهد والوقت، سواء بالنسبة للباحث أو المبحوثين، وفي نفس الوقت تكون النتائج المتوصل إليها في الدِّراسة قريبة من النتائج التي يتحصل عليها الباحث لو أجرى دراسته على جميع مفردات مجتمع البحث[20].

ولأنَّ الدِّراسة تحاول قياس تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على السِّيادة الوطنية الجزائرية من خلال إجابات الأساتذة الجامعيين على أسئلة الاستمارة الاستبيانية، كان لزاما على الباحث اختيار عينة من مجتمع البحث قدرها 195 مفردة، أي 25% من مجتمع البحث الكلي المتمثل في أساتذة جامعتي الجزائر(1 و3)[*] اللتان تَضُّمان 782 أستاذ دائم، منهم 91 أستاذ التعليم العالي (Professeur)، و 137 أستاذ محاضر (Maître De Conferences) و 554 أستاذ مساعد (Maître-assistant) يتوزعون كما يلي:

1- قسم العلوم السِّياسية: يضم 164 أستاذ بنسبة 20.97% من العينة العامة، تمثل نسبة الذكور65.85%، أي 108 أستاذ، بينما تمثل نسبة الإناث 34.15%، أي 56 أستاذة، ويتوزعون على 17 أستاذ التعليم العالي بنسبة 10.37%، و47 أستاذ محاضر بنسبة 28.65%، و100 أستاذ مساعد بنسبة 60.98% من مجموع أساتذة قسم العلوم السِّياسية[**].

2- قسم علوم الإعلام والاتصال: يضم 152 أستاذ بنسبة 19.44% من العينة العامة، تمثل نسبة الذكور 55.93%، أي 85 أستاذ، بينما تمثل نسبة الإناث 44.07%، أي 67 أستاذة، ويتوزعون على 20 أستاذ التعليم العالي بنسبة 13.15%، و25 أستاذ محاضر بنسبة 16.45%، و107 أستاذ مساعد بنسبة 70.40% من مجموع أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال[***].

3- كلِّية الحقوق: **يضم** 466 **أستاذ بنسبة 59.59% من العينة العامة، تمثل نسبة الـذكور 51.07% أي 238 أستاذ، بينما تمثل نسبة الإناث 48.93%، أي 228 أستاذة، ويتوزعون على 54 أسـتاذ التعلـيم العـالي بنسبة 11.59%، و65 أستاذ محاضر بنسبة 13.95%، و347 أستاذ مساعد بنسبة 74.46% من مجمـوع أساتذة الكلِّية[****].**

إنَّ اختيار الباحث لهذه التخصُّصات الثلاث، راجع لكون أساتذة هذه التخصُّصات هم الذين يخدمون الدِّراسة دون غيرهم من أساتذة التخصصَّات الأخرى.

وبعد تجميع الباحث لهذه المعطيات وقع اختياره على العينـة الحصَّـصية Quota Samples، وهـي نـوع من العينات غير الاحتمالية Non-Probability Sample، أي أخذ حصة، أو عدد معين مـن الوحـدات مـن كـل فئة حسب متغيرات الدِّراسة، يقول محمد عبد الحميد: "نظرا لأنه قد تكون هناك صـعوبات في الحـصول على التمثيل النسبي للطبقات أو الفئات في المجتمع المدروس...، وفي هذه الحالة، يلجأ الباحـث لتحديـد عدد من المفردات لكل فئة في العينة بناءً على تقديراته وأحكامه الذاتية، وبناءً على خبرات سابقة"[21].

وعلى هـذا الأسـاس، ووفقـا للمعطيـات الـسابقة الـذكر، قـام الباحـث بتوزيـع 230 **اسـتمارة، بعـضها بالاتصال المباشر بالمبحوثين، خاصَّة في قاعات ومكاتب الأساتذة، أو الاسـتعانة بـبعض الأسـاتذة في عمليـة توزيع واسترجاع الاستمارة، ونشير هنا إلى الصعوبات التي واجهها الباحث، ولم يكن الأمر بالسهل كما كان يعتقد باعتبار أنَّ التعامل كان مع نخبـة المجتمـع وصـفوته (الأسـاتذة الجـامعيين)، لكـن الباحـث سـجل حالات كثيرة من عدم التجاوب من قبـل الأسـاتذة، وهـو الأمـر الـذي لم يمكِّنـه مـن اسـترجاع سـوى** 195 **استمارة، وبعد فحصها تمَّ إلغاء** 23 **استمارة، لتستقر عينـة الدِّراسـة عنـد** 172 **مبحـوث، والجـدول التـالي يبين توزيع العينة حسب متغيرات الدِّراسة.**

II/ تأثير التدفق الإعلامي على الرأي العام الجزائري:

يتوخى الباحث من خلال هذا الجزء من الدِّراسة معرفة رأي الأساتذة الجامعيين الجزائريين، فيما يتعلق بتأثير التدفق الإعلامي الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية غربية كانت، أو عربية على الفرد الجزائري، فيما يتعلق بالآراء والأفكار التي يعتنقها، وعلى توجهاته السِّياسية، وعلاقته بالسُّلطة الحاكمة ومجتمعه بصفة عامة، فالجانب الأهم في هذه الدِّراسة هو تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على الفرد الجزائري، باعتبار الفرد هو أساس بناء المجتمع، فإذا تبنى هذا الفرد أفكارا سلبية، ومعتقدات مغلوطة عن مجتمعه، أضر بنفسه أولاً، ثمَّ بمجتمعه ثانيا.

جدول رقم(02)

يبين ترتيب دوافع متابعة الفرد الجزائري للإعلام الأجنبي حسب الأفضلية لدى المبحوثين:

الترتيب / الدوافع		التكرار	النسبة%
تميز الفضائيات الإخبارية الأجنبية بالتكنولوجيا العالية	1	18	%10.47
	2	17	%09.88
	3	36	%20.93
	4	32	%18.61
	5	30	%17.44
	6	39	%22.67
المجموع		172	%100
مصداقية وموضوعية الإعلام الأجنبي	1	17	%09.88
	2	17	%09.88
	3	17	%09.88
	4	28	%16.28
	5	47	%27.33

	6	46	%26.75
المجموع		172	%100
تنوع برامج الفضائيات الإخبارية الأجنبية	1	40	%23.25
	2	26	%15.12
	3	22	%12.79
	4	47	%27.33
	5	30	%17.44
	6	07	%04.07
المجموع		172	%100
هامش الحرية الكبير الذي تتمتع بـه الفـضائيات الأجنبيـة في طرح القضايا والموضوعات	1	58	%33.72
	2	49	%28.49
	3	26	%15.12
	4	26	%15.12
	5	13	%07.56
	6	00	%00
المجموع		172	%100
نوعية الطرح وعمق التحليل للأحداث والأخبار	1	18	%10.47
	2	31	%18.02
	3	35	%20.35
	4	20	%11.63
	5	32	%18.60
	6	36	%20.93
المجموع		172	%100
عدم كفـاءة الإعـلام المحـلي والتوجـه الرسـمي للإعـلام	1	21	%12.21
	2	32	%18.60

الحكومي	3	36	%20.93
	4	19	%11.05
	5	20	%11.63
	6	44	%25.58
المجموع		172	%100

يهدف الباحث من خلال إدراج هذا الجدول إلى معرفة ترتيب الأساتذة المبحوثين لدوافع متابعة الفرد الجزائري للفضائيات الإخبارية الأجنبية (العربية والغربية)، ومن خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، يتبين أنَّ ترتيب دوافع المتابعة جاءت على النحو التالي:

المرتبة الأولى: **هامش الحرية الكبير الذي تتمتع به الفضائيات الإخبارية الأجنبية في طرح القضايا والموضوعات بنسبة 33.72% .**

المرتبة الثانية: **تنوع برامج الفضائيات الإخبارية الأجنبية بنسبة 23.25%.**

المرتبة الثالثة: **عدم كفاءة الإعلام المحلي، والتوجه الرسمي للإعلام الحكومي بنسبة 12.21%.**

المرتبة الرابعة: **تميز الفضائيات الإخبارية الأجنبية بالتكنولوجيا العالية بنسبة 10.47%، مع نوعية الطرح وعمق التحليل للأحداث والأخبار بنفس النسبة، أي 10.47% من إجابات المبحوثين.**

المرتبة السادسة: **مصداقية وموضوعية الإعلام الأجنبي (الإعلام الغربي والعربي) بنسبة 09.88% من إجابات المبحوثين.**

وعلى هذا الأساس، فإنَّ الدافع الأول لمتابعة الفرد الجزائري للفضائيات الإخبارية الأجنبية حسب الأساتذة المبحوثين هو هامش الحرية الكبير الذي تتمتع به هذه الفضائيات في طرحها وتناولها لمختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا راجع إلى كون المشاهد الجزائري ملَّ النمط التقليدي للإعلام المحلي الذي ما يزال يسيَّر

بعقلية السبعينات، كما أنَّه وجد في هذه الفضائيات الإخبارية فرصا للتعبير عن آراءه وأفكاره، عكس الإعلام المحلي (التلفزيون الجزائري) الذي لا يفتح المجال للأحزاب السِّياسية ومؤسَّسات المجتمع المدني للتعبير عن أفكارها وآرائها بكل حرية وشفافية، فما بلك إذا تعلق الأمر بالمواطن العادي.

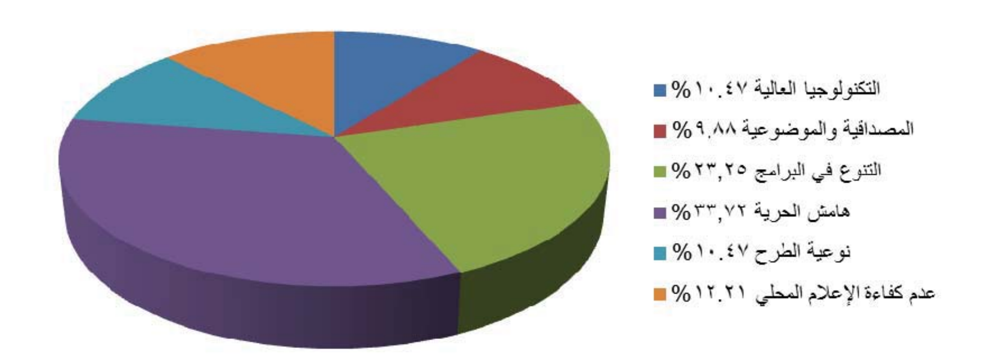
أمَّا الدافع الثاني، فهو تنوع برامج الفضائيات الإخبارية الأجنبية، بين البرامج الحوارية، والبرامج الوثائقية، والبرامج التفاعلية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية أو دينية، وهذا التنوع في البرامج جعل الفرد الجزائري يفضل مشاهدة هذه الفضائيات على حساب التلفزيون الجزائري بمختلف قنواته.

والدافع الثالث حسب الأساتذة المبحوثين الذي يؤدي بالمشاهد الجزائري إلى متابعة القنوات الفضائية الإخبارية الأجنبية، هو عدم كفاءة الإعلام المحلي، والتوجه الرسمي للإعلام الحكومي، لأنَّ هذا التوجه جعل المشاهد يمل هذا النمط من الإعلام الذي يهتم بمختلف النشاطات الرسمية للسُّلطة الحاكمة، ويغفل حاجات ورغبات الجمهور.

وفي هذا الشأن يرى الصحفي "شيخ بن خليفة": أنَّ متابعة الفرد الجزائري للإعلام الأجنبي لا تعود إلى تميز الفضائيات الإخبارية الأجنبية، وإنَّما المسألة هي مسألة فراغ يجب أن يملأ، لأنَّ المشاهد الجزائري يجد في الفضائيات الأجنبية ما لا يجده في قنوات بلاده، ولذلك فهو يحاول إشباع حاجياته الإعلامية من خلال "إدمان" مشاهدة قنوات يعرف سلفا أنَّها تمارس التضليل الإعلامي في كثير من الأحيان، وتخدم أجندة الجهات، أو البلدان التابعة لها[22].

الشكل رقم (01):

يبين ترتيب دوافع متابعة الفضائيات الإخبارية الأجنبية



الجدول رقم (03) يبين تأثير الدور الرقابي في متابعة الفرد الجزائري للإعلام الأجنبي:

العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	**152**	**%88.37**
لا	**20**	**%11.63**
المجموع	172	%100

يقول "ألبير كامي Albert Camus": "أن الصحافة حين تكون حرة، قد تكون جيدة إيجابية أو سيئة سلبية، ولكن بدون حرية، فالأكيد أنَّها لن تكون إلا سيئة سلبية، فالحرية بالنسبة للصحافة دوما فرصة للامتياز، كما هي بالنسبة للإنسان"(23).

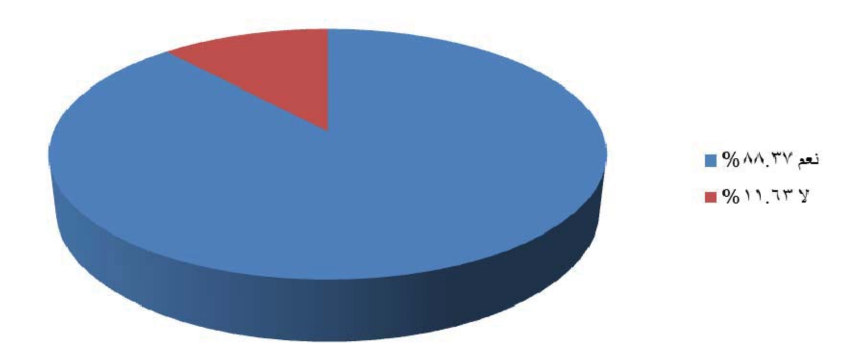
والهدف من إدراج هذا الجدول، هو معرفة رأي الأساتذة المبحوثين فيما إن كانت الرقابة الإعلامية المفروضة داخليا السبب في متابعة الفرد الجزائري للإعلام الأجنبي (القنوات الفضائية الإخبارية العربية والغربية)، ومن خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين أنَّ: الأغلبية الساحقة من أساتذة عينة الدِّراسة أجابت بأنَّ للرقابة

الإعلامية المفروضة داخليا دخل كبير في الانصراف عن الإعلام المحلي، والتوجه إلى متابعة الفضائيات الإخبارية الأجنبية الغربية والعربية على حد سواء، وهذا بنسبة 88.37% وحسب هؤلاء فإنَّ هناك بعض الأحداث المهمة التي تقع على المستوى الداخلي لا يتناولها الإعلام المحلي، خاصَّة الإعلام السمعي البصري الذي لا يزال محتكرا، وفي خدمة السُّلطة السِّياسية الحاكمة فضلا عن أنَّ هذا الإعلام يخفي الكثير من الحقائق عن المشاهد الجزائري، وهو ما يؤدي إلى تحول المشاهد إلى وجهة أخرى، يجد فيها ما يرغبه وما يريده، من تعدد الآراء، وتنوع الطرح، ومجال رحب للرأي والرأي الآخر، فضلا عن أنَّ غياب الحرية في الممارسة الإعلامية تؤدي بالفرد إلى البحث عن مصادر معلومات ذات مصداقية، وحسب هؤلاء، فإنَّ الإعلام المحلي نتيجة الرقابة المفروضة لا يعكس طموحات واهتمامات الفرد الجزائري.

بينما يرى 11.63% من الأساتذة المبحوثين بأنَّ الرقابة الإعلامية المفروضة داخليا ليس لها أي دخل في توجه الفرد الجزائري إلى الإعلام الأجنبي، بل إنَّ الأمر يتعلق برداءة المضمون (المنتوج الإعلامي المحلي)، كما أنَّه هناك أسباب أخرى، جعلت الفرد الجزائري ينصرف عن الإعلام المحلي، من بينها تطلع الفرد إلى معرفة مصادر متعددة، وآراء مختلفة للحدث الواحد، إضافة إلى تنوع برامج الفضائيات الإخبارية الأجنبية، وتميز هذه الفضائيات بالتكنولوجيا العالية التي تسمح لها بتغطية الأحداث لحظة وقوعها وباحترافية ومهنية عالية.

الشكل رقم (02)

يوضح دور الرقابة في متابعة الجزائري للإعلام الأجنبي.



الجدول رقم(04) يبين درجة تأثير مضامين الفضائيات الأجنبية على الرأي العام الجزائري:

العينة درجة التأثير	التكرار	النسبة%
كبير جدا	**39**	**%22.68**
كبير	**72**	**%41.86**
متوسط	**59**	**%34.30**
ضعيف	**02**	**%01.16**
ضعيف جدا	**00**	**%00**
المجموع	172	%100

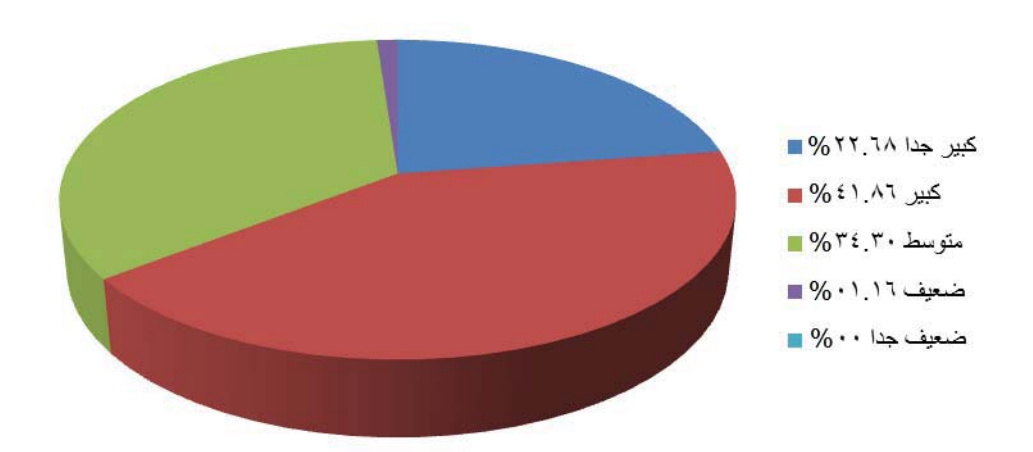
الهدف من إدراج هذا الجدول هو معرفة درجة تأثير مضامين الفضائيات الإخبارية الأجنبية على الرأي العام الجزائري حسب الأساتذة المبحوثين، ومن خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين أنَّ: الأغلبية الساحقة من المبحوثين وبنسبة 98.84% ترى بأنَّ تأثير مضامين هذه الفضائيات يتراوح بين المتوسط والكبير جدًّا، إذ أنَّ 22.68% منهم يرون بأنَّ درجة هذا التأثير كبيرة جدًّا، و 41.72% ترى بأنَّ التأثير كبير، و 34.30% ترى بأنَّه متوسط، وحسب هؤلاء المبحوثين فإنَّ الفرد مهما كانت درجة ثقافته لا يستطيع

مقاومة هذا التدفق الإخباري الكبير الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية، لكن درجة تأثير هذا التدفق تختلف من فئة إلى أخرى، حسب المنطقة الجغرافية، والفئة العمرية، وكذا نسبة الأمية والتعليم فضلا عن أنَّ الدَّولة لم تعد قادرة على حماية مجتمعها من تسلسل القيم والأفكار، أو ما يسمى بالغزو الثقافي بصورة فقدت معها القدرة على توجيه الأفكار الداخلية، وفقا لرؤيتها الذاتية، وأصبح مصير الهوية الوطنية محل قلق شديد لدى دول العالم، بل حتى الدُّول الكبرى أبدت قلقها من هذه الوضعية(*****).

وبالمقابل يرى 01.16% من المبحوثين بأنَّ تأثير مضامين الفضائيات الإخبارية الأجنبية على الرأي العام الجزائري يبقى ضعيف، لأنَّ الفرد الجزائري حسبهم، يتمتع بثقافة سياسية عالية تجعله يفرق بين الإعلام الجاد والإعلام التحريضي.

الشكل رقم(03):

يوضح درجة تأثير مضامين الفضائيات الإخبارية على الرأي العام الجزائري.



الجدول رقم (05) يبين علاقة الفضائيات الإخبارية الأجنبية بالتوجهات السياسية للفرد الجزائري:

العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	**128**	**%74.42**
لا	**44**	**%25.58**
المجموع	172	%100

يرى "ولبر شرام Wilbur Schramm" أن: نسبة 70% من التصورات التـي يبنيهـا الإنـسان عـن عالمه مستمدة من وسائل الإعلام، وخاصَّة تلك التي تتصف بالاستمرارية، وتـؤدي في النهايـة إلى تـشكيل الصورة الذهنية التي تؤثر في تصرفات الإنسان وسلوكياته[24].

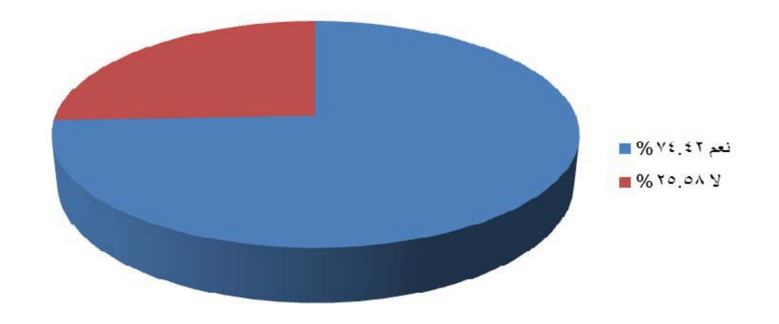
والهدف مـن إدراج هـذا الجـدول هـو معرفـة رأي الأسـاتذة المبحـوثين حـول علاقـة الفـضائيات الإخبارية الأجنبية بالتوجهات السِّياسية للفرد الجزائري، ومن خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين أنَّ: لمضامين الفضائيات الإخبارية الأجنبية دخل في تحديد التوجهات الـسِّياسية للفـرد الجزائـري، إذ أنَّ أغلبية المبحوثين ترى بأنَّ التوجهات السِّياسية للفرد الجزائري تتحكم فيها بعض الفـضائيات الإخباريـة العربية والغربية، كقناة الجزيرة القطرية، وقناة العربية السعودية، والبي بي سي البريطانيـة، وفـرنس 24 الفرنسية، حيث أجاب 74.42% منهم بنعم، بل ذهب أكثر من 90% من الذين أجابوا بنعم إلى أكثر مـن هذا، فهم يعتبرون أنَّ بعض الفضائيات الغربية والعربية لها دخل في تأليب الـشارع العـربي ضـد أنظمـة الحكم في الدُّول العربية وهي وراء كل الأحداث التي عرفتها بعض الدُّول العربية منطلقـين مـن فرضـية أنَّ وسائل الإعلام تقف وراء كل مصائب العالم ومتاعب البشرية وأزماتها[25].

أمَّا الذين أجابوا بأنَّ مضامين الفضائيات الإخبارية العربية والغربية لـيس لهـا أي دخل في تشكيل التوجهات السِّياسية للفرد الجزائري، والذين تقدر نـسبتهم بـــ 25.58%

فإنَّهم ينطلقون من أنَّ هذه الفضائيات وبالرغم من الحملات المركزة على السُّلطة السِّياسية في الجزائر، إلَّا أنَّها لم تستطع تعبئة الشارع الجزائري ضد نظام الحكم في الجزائر، لأنَّ الجزائري حسبهم يتمتع بثقافة سياسية تؤهله للتمييز بين الإعلام الصادق والموضوعي، والحملات الإعلامية المغرضة التي تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد، وأمن الشعب الجزائري والعودة به إلى العشرية السوداء خلال تسعينيات القرن الماضي.

1. الشكل رقم (04)

2. يوضح علاقة الفضائيات الإخبارية الأجنبية بالتوجهات السِّياسية للفرد الجزائري.



الجدول رقم(06) يبين مساهمة الفضائيات الأجنبية في تكوين الصورة السِّلبية عن السُّلطة:

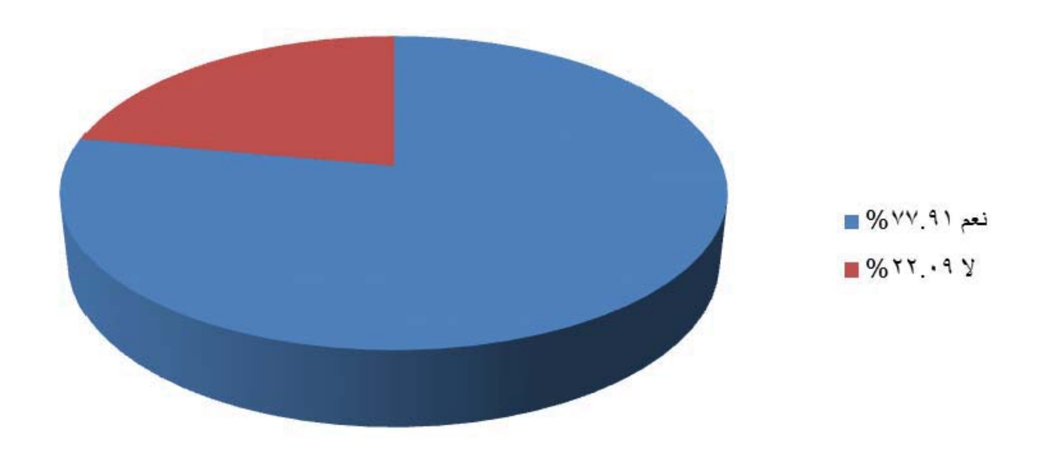
العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	**134**	**%77.91**
لا	**38**	**%22.09**
المجموع	172	%100

يبين الجدول أعلاه أنَّ الأغلبية الساحقة، وبنسبة 77.91% من الأساتذة المبحوثين ترى بأنَّ الفضائيات الإخبارية الأجنبية التي تعتمد الإثارة والمعلومات المغلوطة والكاذبة في طرح ومناقشة المواضيع السِّياسية المتعلقة بالسُّلطة السِّياسية الحاكمة في الجزائر، هذه البرامج حتما تساهم في تكوين صورة سلبية ومشوهة لدى الفرد الجزائري، مستغلة في

ذلك تراجع الثقة بين هذا الفرد والسُّلطة الحاكمة، بينما يرى 22.09% من المبحوثين أنَّ هذه الفضائيات، ومهما لفقت الأكاذيب، ومهما اعتمدت الإثارة في طرح القضايا والموضوعات، فإنَّها لا تساهم في تكوين صورة سلبية عن السُّلطة الحاكمة في الجزائر، لأنَّ القائمين على هذه البرامج ومعدِّيها معروفون لدى الجمهور الجزائري مسبقا.

الشكل رقم (05):

يوضح مساهمة الفضائيات الإخبارية الأجنبية في تكوين الصورة السلبية.



الجدول رقم(07)

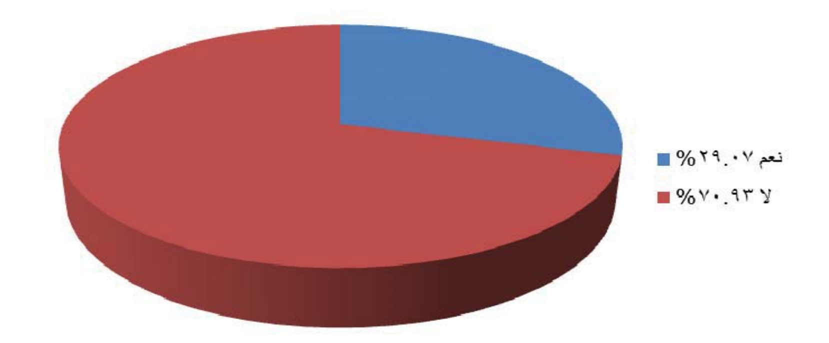
يبين مدى استطاعة الإعلام المحلي منافسة الإعلام الأجنبي:

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	**50**	**%29.07**
لا	**122**	**%70.93**
المجموع	172	%100

من خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين أنَّ نسبة 70.93% من الأساتذة المبحوثين ترى بأنَّ الإعلام المحلي ليس بمقدوره منافسة حتى إعلام بعض الدُّول العربية، فما بالك إذا تعلق الأمر بالإعلام الغربي، وهذا راجع لعدة اعتبارات من بينها، تماطل السُّلطة الحاكمة في فتح المجال السمعي البصري على القطاع الخاص، والذي من شأنه أن يخلق المنافسة بين مختلف المؤسَّسات الإعلامية، إضافة إلى العامل المادي الذي يعد ضروريا لاستمرار المؤسَّسات الإعلامية، فضلا عن ضعف التكوين في مجال الإعلام والاتصال بالجامعات الجزائرية، ويؤكد الأساتذة المبحوثين على ضعف السِّياسة الإعلامية والاتصالية الجزائرية، وبالمقابل يرى 29.07% من المبحوثين أنَّ الإعلام المحلي باستطاعته منافسة الإعلام الأجنبي لو توفرت بعض الظروف الأساسية والضرورية لتطوير المؤسَّسات الإعلامية الجزائرية وتحسين أدائها، لأنَّه حسب هؤلاء فإنَّ الكفاءة موجودة، فقط تنقص الإرادة الصادقة لدى السُّلطة السِّياسية الحاكمة في الجزائر.

الشكل رقم (06)

يوضح مدى استطاعة الإعلام المحلي منافسة الإعلام الأجنبي.



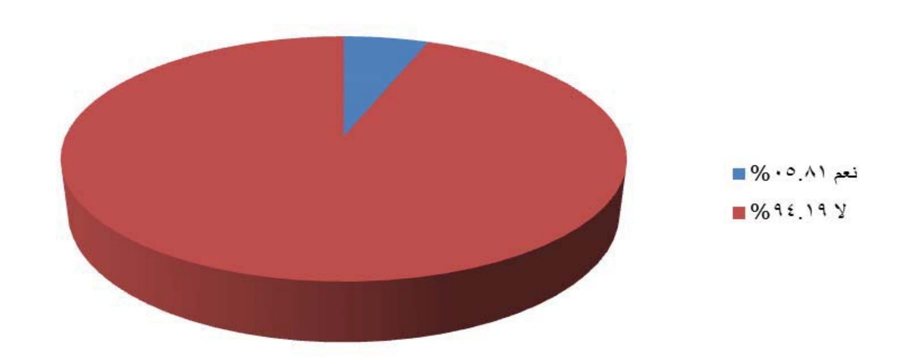
الجدول رقم(08) يبين مدى تلبية وسائل الإعلام المحلية حاجات المواطن الجزائري:

العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	**10**	**%05.81**
لا	**162**	**%94.19**
المجموع	172	%100

الهدف من إدراج هذا الجدول هو معرفة رأي الأساتذة المبحوثين، إن كانت وسائل الإعلام المحلية تلبي حاجات ورغبات المواطن الجزائري، ومن خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين أنَّ إجابات الأساتذة المبحوثين ذهبت في نفس المنحى، إذ أنَّ الأغلبية الساحقة منهم والمقدَّرة بـ 94.19% ترى بأنَّ وسائل الإعلام المحلية، خاصَّة وسائل الإعلام التابعة للقطاع العام (التلفزيون الجزائري) لا تلبي حاجات ورغبات المواطن الجزائري، فهذا الأخير (المواطن الجزائري) يندرج في المرتبة الأخيرة ضمن سلم أولويات التلفزيون الجزائري مثلا، أمَّا النسبة المتبقية، والمقدرة بـ 05.81% من الأساتذة المبحوثين فترى عكس ذلك ولقد علق أحد الصحفيين الجزائريين على مسألة تلبية

وسائل الإعلام المحلية لحاجات وطموح المواطن الجزائري من عدمها، بأنَّ مؤسَّسات الدَّولة ومن بينها المؤسَّسات الإعلامية أساءت للمواطن الجزائري، بحجب المعلومة الصحيحة عنه، وجعلته يستهلك كل شيء يأتي من الفضائيات الإخبارية الأجنبية، ووكالات الأنباء العالمية حتى في القضايا الحسَّاسة في محاولة منه لفهم ما يدور حوله[26].

الشكل رقم (07): يوضح مدى تلبية الإعلام المحلي لحاجات وطموح المواطن الجزائري.



الجدول رقم(09) يبين الحلول المناسبة حسب المبحوثين لتطوير أداء وسائل الإعلام الجزائرية:

العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
الإرادة السياسية الصادقة	**54**	%33.33
تحرير قطاع الإعلام والاتصال	**33**	%20.37
تكوين الإعلاميين والصحفيين	**45**	%27.78
الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة	**30**	%18.52
المجموع	162	%100

هذا السؤال سؤال مفتوح، حيث جمع الباحث أراء الأساتذة المبحوثين حول الحلول المناسبة لتطوير أداء وسائل الإعلام الجزائرية، فبعد جمع الباحث لإجابات الأساتذة المبحوثين وتمحيصها، تمَّ تصنيفها في أربع اقتراحات كما هو موضح في الجدول أعلاه، والهدف منه معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول الحلول المناسبة لتطوير وتحسين أداء وسائل الإعلام الجزائرية بصفة عامة، والوسائل السمعية البصرية بصفة خاصَّة، ومن خلال الإحصائيات المتحصَّل عليها في الجدول أعلاه، فإنَّ هناك أربعة عوامل لابد أن تتكامل فيما بينها لتطوير وسائل الإعلام الجزائرية، وجعلها تنافس وسائل الإعلام الأجنبية، وهذه العوامل هي: أن تتوفر لدى السُّلطة السِّياسية الحاكمة في الجزائر الإرادة الصادقة لتطوير قطاع الإعلام والاتصال في الجزائر، ولابد من تحرير قطاع الإعلام والاتصال، وفتح المجال السمعي البصري أمام الاستثمار الخاص، وكذلك ضرورة الاهتمام بتكوين الصحفيين في الجامعة الجزائرية، وعلى مستوى المؤسَّسات الإعلامية، وأخيرا ضرورة الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة.

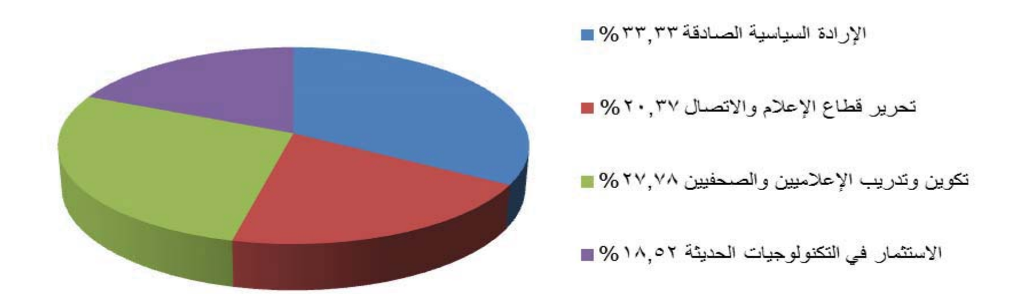
وبالنظر إلى نفس الإحصائيات نجد أنَّ: نسبة 33.33% من الأساتذة المبحوثين، ترى بأنَّه لتطوير أداء وسائل الإعلام الجزائرية لابد من أن تكون هناك نية صادقة لدى السُّلطة السِّياسية الحاكمة لتطوير قطاع الإعلام الاتصال في الجزائر، وأن تترجم هذه النية ميدانيا من خلال أولا، إيجاد قانون عصري للإعلام يفتح المجال واسعا أمام حرية الرأي والتعبير والمبادرة الخاصَّة، ودعم المؤسَّسات الإعلامية الموجودة والناشئة ماديا من خلال التوزيع العادل للإشهار العمومي، بينما يرى 27.78% من الأساتذة أنَّ الاهتمام بتكوين الإعلاميين والصحفيين في الجامعة الجزائرية، وعلى مستوى المؤسِّسة الإعلامية، وإيجاد الجو المناسب للعمل الصحفي، من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي والمهني للصحفي الجزائري، كفيل بتطوير الأداء الإعلامي للصحفيين الجزائريين، وحسب هؤلاء الأساتذة، فإنَّ الكفاءة موجودة في الجزائر، لكن هذه الكفاءات مهمشة بسبب المحسوبية والمحاباة، واعتبر 20.37% من الأساتذة أنَّ تحرير قطاع الإعلام والاتصال أكثر من ضروري في الوقت الراهن لتطوير أداء وسائل الإعلام الجزائرية، لأنه لا يمكن تحسين هذا الأداء في

ظل قانون عقوبات، وليس قـانون إعـلام يـنظم مهنـة الصـحافة، في حـين رأى 18.52% مـن الأسـاتذة أنَّ الدَّولة الجزائرية مطالبة بالاستثمار في التكنولوجيات الحديثة لتطوير أداء المؤسَّسات الإعلامية الجزائرية.

وفي هذا الإطار يرى الصـحفي "رمضـان بلعمـري" بـأنَّ تحسـين وتطـوير الإعـلام الجزائـري يكـون بتحريره من قبضة السِّياسة، لأن صحافة الجزائر هي صحافة رجال سياسة، وليست صحافة رجـال إعـلام، ويظهر ذلك جليا من خلال كون التلفزيون مثلا وسيلة حكم، وليس وسيلة إعلام، ولتطويره لابد من فـتح المجال أمام منافسة الخواص له، وتقنـين هـذه العمليـة بـدفتر شروط، كـما حـدث ويحـدث في جـل دول العالم[27].

كما يرى الصحفي "شيخ بن خليفة" أنَّه لتطوير وتحسين أداء وسائل الإعلام الجزائرية ينبغي أولا تفعيل المنظومة القانونية الإعلامية بما يخدم المهنة الإعلامية، وكذا كسر الحواجز الموجودة بين الأكاديميين المختصين في الإعلام وبين الميدان الإعلامي الذي يبـدو بحاجـة ماسـة إلى رفـع المسـتوى، وتحسـين التـأطير والتكوين، ودعم المشاريع الإعلامية الجادة، ومن الواجـب أن يوكـل الأمـر لأهلـه، مـع ضرورة الاسـتعانة بالكفاءات المهمشة التي يمكنها إعطاء دفع لوسائل الإعلام الوطنية[28].

الشكل رقم (08): يوضح الحلول المناسبة حسب المبحوثين لتطوير أداء وسائل الإعلام الجزائرية



الجدول رقم(10) يبين كيفية الحد من تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الفرد الجزائري:

العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
تطوير وسائل الإعلام الجزائرية ودعمها ماديًا	**37**	**%21.51**
إنشاء قنوات فضائية إخبارية جزائرية	**48**	**%27.90**
مراعاة حاجات ورغبات المواطن الجزائري	**35**	**%20.34**
تحسين المنتوج الإعلامي الوطني وتنويعه	**22**	**%12.79**
التوعية بمخاطر الإعلام الأجنبي	**17**	**%09.88**
الرقابة	**13**	**%07.55**
المجموع	172	%100

هذا السؤال كذلك سؤال مفتوح، حيث جمع فيه الباحث أراء الأساتذة المبحوثين حول كيفية الحد من تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الرأي العام الجزائري، فبعد جمع الباحث لمختلف الإجابات وتمحيصها، تمَّ تصنيفها في ست اقتراحات كما هو موضح

في الجدول أعلاه، والهدف منه معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول الوسائل الممكنة للحد من تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الرأي العام الجزائري.

وبالنظر إلى الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه، نجد أنَّ **27.90%** من الأساتذة المبحوثين اعتبروا أنَّ إنشاء قنوات فضائية إخبارية جزائرية تنافس القنوات الأجنبية كفيل على الأقل بتقليص تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الرأي العام الجزائري، لأنَّ هذه القنوات الجزائرية ستغني الفرد الجزائري عن متابعة القنوات الفضائية الأجنبية، وفي هذا الشأن يرى الأستاذ "أحمد عظيمي" أنَّه بفتح السمعي البصري في الجزائر سيحدث للقنوات الأجنبية، سواء كانت عربية أو غربية ما حدث للصحافة المكتوبة الأجنبية بداية تسعينات القرن الماضي بعد إنشاء الصحافة الخاصَّة، ومؤكد جدًّا أن الجزائريين سيختارون القنوات الخاصَّة الجزائرية، لأن المعروف أنَّ الإنسان في كل دول العالم، يهتم ويختار ما هو أقرب إليه، وإذا كان المشاهد الجزائري اليوم يتابع بشكل غريب القنوات الأجنبية فلسبب بسيط وهو غياب البديل المحلي فالقنوات الخاصَّة الجزائرية ستعيد الجزائريين إلى بيتهم الجزائري[(29)].

كما اعتبر الأستاذ "أحمد زغدار" أنَّه من مصلحة السُّلطات الجزائرية الإسراع في إقرار فتح الحقل السمعي البصري أمام القطاع الخاص المحلي، سيما على الصعيد الاستراتيجي لتجنب تداعيات "وخيمة غير محسوبة العواقب" في حالة انتقال ما يسميه بـ "موجة جزأرة الجزيرة" لتشمل القنوات الجزائرية الخاصَّة "بميولات إسلامية" والتي تنطلق من عواصم أوروبية خارجة عن وصاية الجزائر القانونية[(30)].

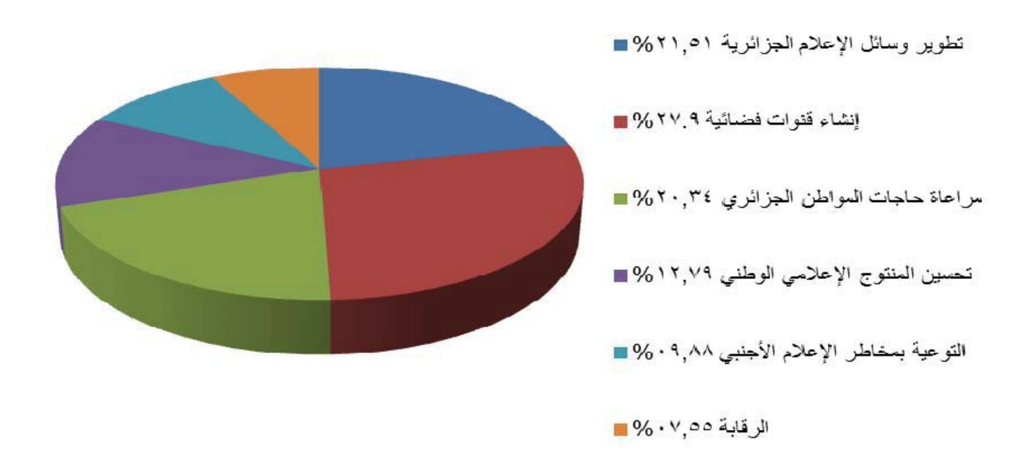
وبالمقابل رأى **21.51%** من الأساتذة المبحوثين أنَّه لابد من تطوير وسائل الإعلام الجزائرية ودعمها ماديًا للحد من متابعة الفرد الجزائري للإعلام الأجنبي، بينما اعتبر **20.34%** من الأساتذة المبحوثين أنَّ تلبية حاجات ورغبات المواطن الجزائري من خلال وسائل الإعلام المحلية جدُّ ضرورية لصرف المواطن الجزائري عن متابعة وسائل الإعلام الأجنبية، ومنه التقليل من تأثيرها عليه سياسيا وثقافيا، وحتى دينيا، ورأى **12.79%** من الأساتذة أنَّ تحسين المنتوج الإعلامي الوطني، وتنويع مضامينه من شأنه التقليل من تأثير

التدفق الإعلامي الأجنبي على الرأي العام الجزائري، في حين اعتبر 09.88% من المبحوثين أنّه لابد من توعية شرائح المجتمع الجزائري بإيجابيات وسلبيات التدفق الإعلامي الأجنبي ومخاطره على كل ما هو وطني، وفي الأخير ركزت نسبة قليلة من الأساتذة المبحوثين والمقدرة بـ 07.55% على ضرورة إتباع أساليب الرقابة للحد من تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الرأي العام الجزائري، خاصّة ذلك التدفق الناتج عن شبكة الانترنيت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتدفق الإعلامي الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية التي تدّعي الموضوعية والمصداقية والحيادية، وهي بعيدة تماما عن هذه الأوصاف، مشيرة إلى تجارب بعض الدُّول مع استخدام أساليب الرقابة، مثل حجب الصين الشعبية وإيران لموقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك، والاستعانة بمواقع تواصل اجتماعية محلية.

ويرى الصحفي "حكيم بوغرارة" أنّه يمكن للوسائل الإعلام العمومية أن تقلل من الحملات الإعلامية الأجنبية من خلال الاستثمار أكثر في الموارد البشرية، وهذا من خلال تكوين الصحفيين جيدًّا، وتدريبهم وإرسال مراسلين من داخل الوطن نحو مختلف مناطق العالم، وخاّصة تلك التي تعرف بؤرا للتوتر للتقليل من التبعية للغرب في مجال الإعلام، فالأخبار الدَّولية في وسائل الإعلام الوطنية مصدرها مختلف وكالات الأنباء العالمية، والقنوات الفضائية الدَّولية، والكثير من وسائل الإعلام المحلية لا تعالجها، بل تبثها وتنشرها كما هي، وهو خطأ جسيم القليل من يتنبه له[31].

الشكل رقم (09)

يوضح كيفية الحد من تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الفرد الجزائري



II/ تأثير التدفق الإعلامي على الأمن الوطني الجزائري:

يسعى الباحث من خلال هذا الفصل من الدِّراسة إلى معرفة رأي الأساتذة المبحوثين (أساتذة العلوم السِّياسية، وأساتذة الإعلام والاتصال، وأساتذة القانون الدَّولي)، حول تأثير التدفق الإعلامي الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية على الأمن الوطني الجزائري، ودرجة هذا التأثير، وهل هناك إمكانية لحماية الأمن الوطني الجزائري من التدفقات الإعلامية الأجنبية، وما هو الأسلوب الأمثل لحمايته حسب الأساتذة المبحوثين.

الجدول رقم(11)

يبين تأثير الانفتاح الإعلامي على الأمن الوطني الجزائري:

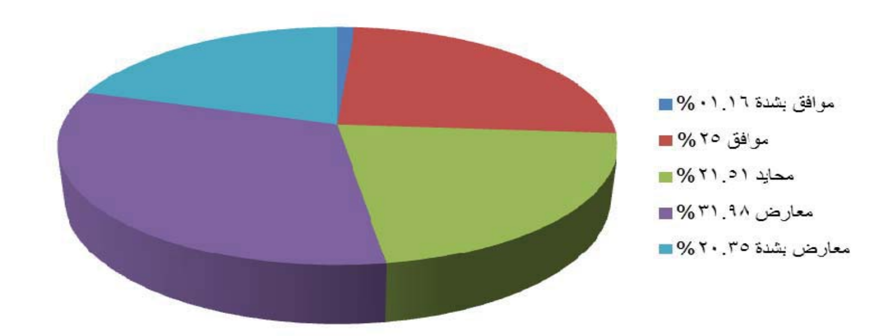
العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
موافق بشدة	**02**	**%01.16**
موافق	**43**	**%25**
محايد	**37**	**%21.51**
معارض	**55**	**%31.98**
معارض بشدة	**35**	**%20.35**
المجموع	172	%100

الهدف من إدراج هذا الجدول هو معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول الرأي القائل بأنَّ الانفتاح الإعلامي يؤثر على الأمن الوطني الجزائري (Algerian National Security)، ومن خلال الإحصائيات المتحصَّل عليها من الجدول أعلاه، يتضح أنَّ: الأغلبية المطلقة من الأساتذة المبحوثين عارضت هذا الرأي إذ أنَّ 31.98% منهم عارضت الفكرة، وعارض بشدة هذا الرأي 20.35% من الأساتذة المبحوثين، بينما وافق على هذا الرأي 25% منهم، ووافق عليه بشدة 01.16% من الأساتذة، ووضع 21.51% إجاباتهم في خانة المحايد.

ويقول الصحفي "شيخ بن خليفة" في مسألة تأثير الانفتاح الإعلامي على الأمن الوطني الجزائري من عدمها: أنَّ الانفتاح الإعلامي لن يشكل خطرا على الأمن الوطني (القومي) الجزائري، إذا تم في الأطر القانونية المشروعة، بعيدا عن التضييق والتمييع، وإذا تحلى الإعلاميون الجزائريون بالكفاءة والاحترافية اللتين تجعلانهم يدركون الحدود الفاصلة بين الحق في الإعلام وحرية التعبير، وبين المصالح العليا للبلاد وأمنها[32] ويرى الأستاذ "أحمد عظيمي" أنَّ فتح السمعي البصري في الجزائر سيساهم في تعزيز الوحدة الوطنية ويحمي الأمن الوطني الجزائري، وليس العكس كما يعتقد البعض.

الشكل رقم(10)

يوضح تأثير الانفتاح الإعلامي على الأمن الوطني الجزائري.



الجدول رقم(12) يبين مدى موافقة المبحوثين على تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري:

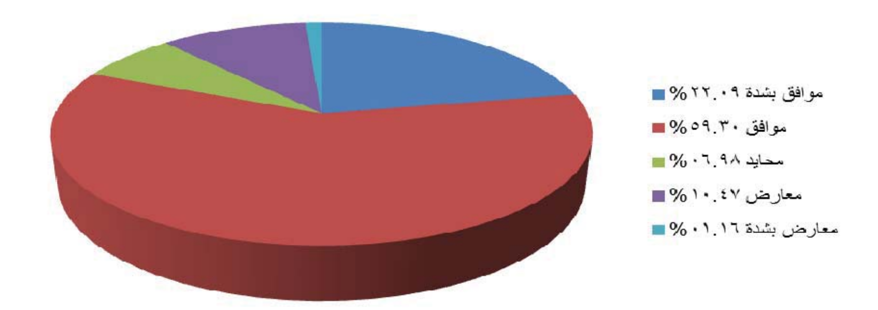
العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
موافق بشدة	**38**	**%22.09**
موافق	**102**	**%59.30**
محايد	**12**	**%06.98**
معارض	**18**	**%10.47**
معارض بشدة	**02**	**%01.16**
المجموع	**172**	%100

يسعى الباحث من خلال إدراج هذا الجدول إلى معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول مدى موافقتهم على إمكانية تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري، ومن خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين أنَّ: الأغلبية السَّاحقة من الأساتذة المبحوثين، إمَّا وافقت، أو وافقت بشدة على أنَّ التدفق الإعلامي الأجنبي يؤثر على الأمن الوطني الجزائري، حيث وافق 59.30% من الأساتذة المبحوثين ووافق بشدة 22.09% منهم، وأجاب 06.98% من المبحوثين بمحايد، بينما عارض هذا الرأي

10.47% منهم، وعارض بشدة فكرة تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني 01.16% فقط من المبحوثين.

وعليه فإنَّ التدفق الإعلامي الأجنبي يمس بالأمن الوطني للدُّول، خاصَّة دول النامية، لأنَّه في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات أصبح الأمن الوطني للدُّول موضع شك كبير، لاسيما مع تطور تكنولوجيا الأقمار الصناعية، حيث صار من الممكن باستخدام هذه التكنولوجيا، التعرف على أدق الإمكانات العسكرية والحربية للدُّول الأخرى[33].

الشكل رقم(11): يوضح مدى موافقة المبحوثين على تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري.



الجدول رقم(13) يبين درجة تأثير التدفق الإعلامي على الأمن الوطني حسب المبحوثين:

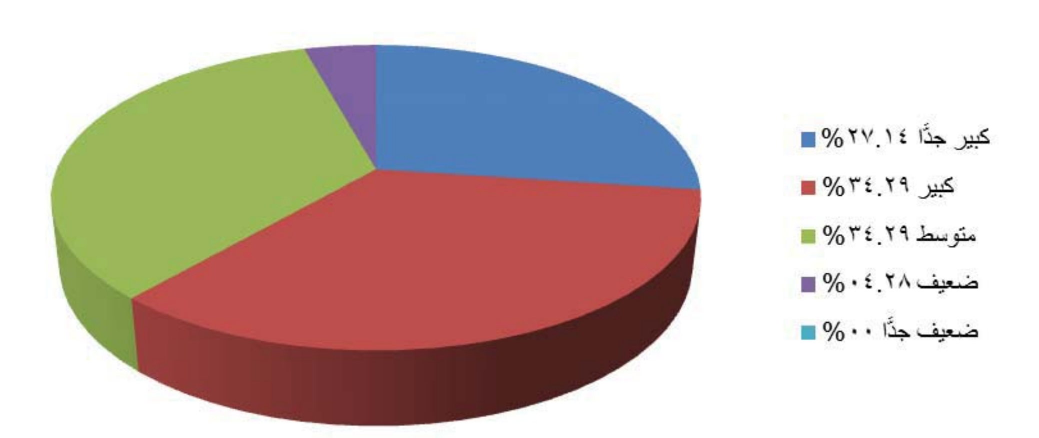
العينة / الإجابة	التكرار	النسبة%
كبير جدا	**38**	**%27.14**
كبير	**48**	**%34.29**
متوسط	**48**	**%34.29**
ضعيف	**06**	**%04.28**
ضعيف جدًّا	**00**	**%00**
المجموع	140	%100

يهدف الباحث من خلال إدراج هذا الجدول إلى معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول درجة تأثير التدفق الإعلامي الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية على الأمن الوطني الجزائري، ومن خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين أنَّ: 34.29% منهم قالوا بأنَّه كبير، ورأى 27.14% منهم بأنَّه كبير جدًّا واعتبره 34.29% منهم أنَّه متوسط، بينما قال 04.28% منهم فقط بأنَّ درجة تأثير التدفق الإعلامي الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية ضعيفة، ولم يعتبر أي أستاذ من الأساتذة المبحوثين أنَّ تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي ضعيف جدًّا.

والملاحظة البارزة من الجدول رقم 40 والجدول رقم41، هو أنَّ الأغلبية المطلقة من الأساتذة المبحوثين والمقدرة بـ 61.43% ترى بأنَّ درجة تأثير التدفق الإعلامي إمَّا أنَّها كبيرة، أو كبيرة جدًّا، وهو إقرار صريح من الأساتذة المبحوثين بأنَّ هذا التدفق يشكل خطرا على الأمن الوطني الجزائري، وعلى السِّيادة الوطنية للجزائر.

الشكل رقم (12)

يوضح درجة تأثير التدفق الإعلامي على الأمن الوطني



الجدول رقم(14)

يبين مدى نجاعة أساليب الرقابة للحد من التدفق الإعلامي الأجنبي:

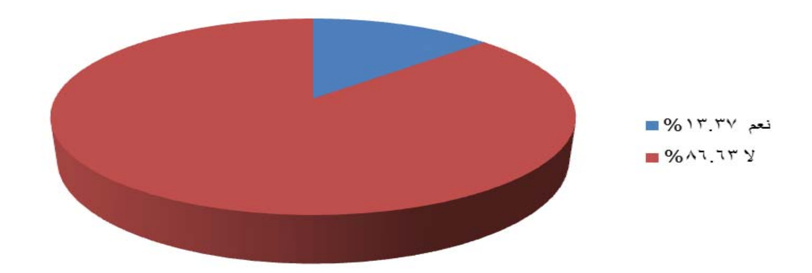
العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	**23**	**%13.37**
لا	**149**	**%86.63**
المجموع	172	%100

الهدف من إدراج هذا الجدول هو معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول مدى نجاعة أساليب الرقابة للحد من التدفق الإعلامي الأجنبي، ومن خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه، يتبين أنَّ أغلبية المبحوثين والمقدرة بـ 86.63% ترى بأنَّه لا يمكن إتباع أساليب الرقابة للحد من التدفق الإعلامي الأجنبي لأنَّ هذه الرقابة تؤدي بالفرد إلى البحث عن الممنوع، خاصَّة فئة الشباب التي تعد الفئة الأكثر استهدافا من طرف الفضائيات الأجنبية بمختلف أنواعها، كما أنَّ الرقابة في ظل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال لم تعد ممكنة تقنيا، فالدَّولة حاليا لم تعد تمتلك السُّلطة الكاملة على إقليمها، ولم تعد تتحكم فيما يدخل إلى هذا الإقليم من معلومات عبر الأقمار الصناعية التي منحتها التكنولوجيا الحديثة قدرة هائلة على اختراق حدود الدُّول وقوانين الحكومات التي أصبحت عاجزة أمام سيل المعلومات المتحرك عالميا[34]، وبفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال صار لوسائل الإعلام القدرة على نقل الأخبار من أي دولة دون موافقة السُّلطات السِّياسية لهذه الدَّولة، وهذا الأمر لم يكن ممكنا سابقا، فأثناء أحداث ليبيا سنة 2011م مثلا، نقلت قناة الجزيرة القطرية وسائل بثها إلى هذا البلد، وراحت تنقل الأحداث على المباشر، دون موافقة السُّلطة المركزية التي كانت قائمة وقتها، وهذا فيه الكثير من المس بالأمن الوطني، والاختراق للسِّيادة الوطنية[35]، وعليه فإنَّ انتشار المعلومات التي كانت إلى وقت قريب محجوبة عن أعداد كبيرة من النَّاس سيخلخل بنى السُّلطة فضلا عن أنَّ انتشار المعلومات عن أشكال الحياة في الدُّول المتطورة قد يهدِّد

الــسِّياسات الرســمية، واســتقرار نظــام الحكــم في الكثــير مــن الــدُّول الناميــة عــلى وجــه الخصوص[36].

وبالمقابل يرى 13.37% من الأساتذة المبحوثين أنَّه من الـضروري إتبـاع أسـاليب الرقابـة لحمايـة الأمن الوطني الجزائري من التدفقات الإعلامية الأجنبية، خاصَّة من القنوات الفضائية الإخباريـة الدَّوليـة ومن وكالات الأنباء العالمية التي أضحت تقاريرها الإعلامية المغلوطة والكاذبة، تهدِّد أمن واستقرار الكثير من دول العالم الثالث، وخاصَّة الدُّول العربية منها.

الشكل رقم (13): يوضح مدى نجاعة أساليب الرقابة للحد من التدفق الإعلامي الأجنبي.



الجدول رقم(15) يبين الأسلوب الأمثل لحماية الأمن الوطني الجزائري:

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة%
زيادة القدرات العسكرية وتطويرها	**10**	**%02.91**
تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة	**103**	**%29.94**
تعزيز القيم الديمقراطية داخل نظام الحكم	**112**	**%32.56**
توسيع هامش حرية الرأي والتعبير	**102**	**%29.65**
أساليب أخرى	**17**	**%04.94**
المجموع	344	%100

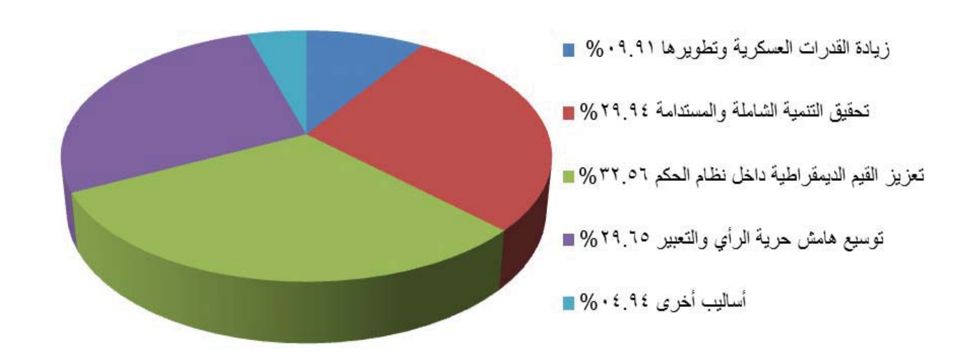
يرى "روبرت مكنمارا McNamara Robert" أنَّ: "الأمن يعني التَّنمية، فالأمن ليس الوسائل والقوة العسكرية، على الرغم من أنَّها جزء منه، والأمن ليس النَّشاط العسكري التقليدي، على الرغم من أنَّه مندرج ضمنه، فالأمن هو التَّنمية والتطور، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، فالدَّولة التي لا تنمو بالفعل لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"(37).

وعلى هذا الأساس، ومن خلال الإحصائيات المتحصَّل عليها في الجدول أعلاه، يتبين أنَّ إجابات الأساتذة المبحوثين ذهبت إلى خيار تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بنسبة 29.94%، ونفس النسبة لخيار توسيع هامش حرية الرأي والتعبير، و 32.56% بالنسبة لخيار تعزيز القيم الديمقراطية داخل نظام الحكم بينما لم يحصل خيار زيادة القدرات العسكرية للدَّولة وتطويرها إلَّا على نسبة 02.91% من إجابات المبحوثين، ورأى 04.94% من الأساتذة المبحوثين أنَّ هناك أساليب أخرى لحماية الأمن الوطني الجزائري منها، غرس قيم المواطنة في الفرد، وهذا لا يتأتى إلَّا عن طريق احترام الحقوق الأساسية للمواطن الجزائري والاستماع إلى انشغالاته في كل المجالات، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وعليه فإنَّ زيادة القدرات العسكرية للدَّولة وتطويرها لا يعني حماية الأمن الوطني، لأنَّ الأمن الوطني لم يعد في ظل الإعلام وفورته، وتحديات العولمة مجرد مواجهة بالقوة والسلاح لكل ما يتهدد مصالح الدَّولة وواقعها وتطلعاتها، ومجمل نظامها السِّياسي، وفي هذا الشأن يرى الصحفي "سعد بوعقبة" أنَّ: "أمن البلاد لا يصونه الجيش وحده وقوات الأمن، بل أساسه هو قوة المؤسَّسات الدستورية والتنظيمات السِّياسية والاجتماعية"(38)، لأنَّ الكثير من الدُّول لديها قدرات عسكرية هائلة، ولكن أمنها الوطني تعرض للاختراق بفعل غياب التمنية، وديكتاتورية نظام الحكم، وتضييق السُّلطات السِّياسية الحاكمة على الحرِّيات الفردية والجماعية للمواطنين، وهو ما عبر عنه تعريف "روبرت ماكنمارا" السابق، الذي اعتبر أن الدَّولة التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.

الشكل رقم (14)

يوضح الأسلوب الأمثل لحماية الأمن الوطني الجزائري.



الجدول رقم(16)

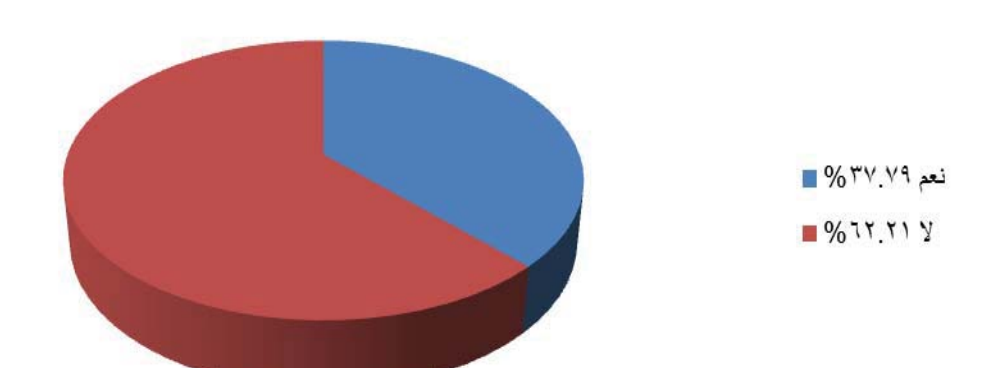
يبين رأي المبحوثين في إمكانية الحد من تأثيرات التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري:

العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	**65**	**%37.79**
لا	**107**	**%62.21**
المجموع	172	%100

الهدف من إدراج هذا الجدول هو معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول إمكانية الحد من تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري، وتفيد الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه أنّ الأغلبية المطلقة من الأساتذة المبحوثين والمقدرة بـ %62.21 ترى بأنّه لا يمكن الحد من تأثيرات التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني

الجزائري، لأنَّ هذا الأمر غير ممكن تقنيا في ظل التطور الهائل الذي يعرفه قطاع الإعلام والاتصال، بفعل البث الفضائي عن طريق الأقمار الصناعية، وكذا الانتشار الواسع للإنترنيت بينما يرى 37.79% من الأساتذة المبحوثين أنَّه بالإمكان الحد من تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري، ولكن ليس عن طريق الرقابة، وإنَّما عن طريق تطوير قطاع الإعلام والاتصال في الجزائر، وإنشاء قنوات فضائية إخبارية جزائرية تدافع عن الدَّولة الجزائرية ومواطنيها، لا على السُّلطة السِّياسية الحاكمة.

الشكل رقم(15): يوضح إمكانية الحد من تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري.



III/ تأثير التدفق الإعلامي على صناعة السِّياسي القرار في الجزائر: **يهدف الباحث من خلال هذا الفصل من الدِّراسة إلى معرفة رأي الأساتذة المبحوثين فيما يتعلق بتأثير التدفق الإعلامي الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية على صناعة القرار السِّياسي في الجزائر، بدءًا من عملية صناعته إلى غاية اتخاذه، وما هي درجة تأثير هذا التدفق على صانع القرار السِّياسي الجزائري؟ وما هي الوسائل الإعلامية الأكثر تأثيرا في عملية صناعة القرار؟، وفي صانع القرار السِّياسي على حدٍ سواء؟، وما مدى استقلالية عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر؟.**

الجدول رقم(17)

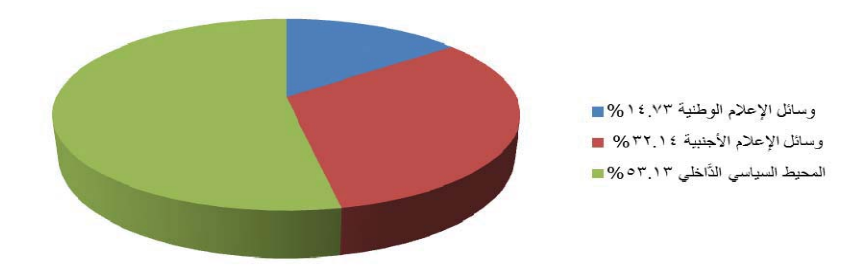
يبين مصادر المعلومات التي يعتمد عليها صانع القرار السِّياسي الجزائري حسب رأي المبحوثين:

العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
وسائل الإعلام الوطنية	**33**	**%14.73**
وسائل الإعلام الأجنبية	**72**	**%32.14**
المحيط السياسي الداخلي	**119**	**%53.13**
المجموع	224	%100

يسعى الباحث من وراء إدراج هذا الجدول إلى معرفة مصادر المعلومات التي يعتمد عليها صانع القرار السِّياسي في الجزائر، ومن خلال الإحصائيات المتحصَّل عليها في الجدول أعلاه، فإنَّ الأغلبيـة المطلقـة من الأساتذة المبحوثين والمقدرة بـ 53.13% ترى بأنَّ المحيط السِّياسي الـدَّاخلي يـأتي في المرتبـة الأولى مـن بين المصادر التي يعتمد عليها صانع القرار السِّياسي الجزائري قبل اتخاذ القرار، ثمَّ جاءت وسـائل الإعـلام الأجنبية في المرتبة الثانية بنـسبة 32.14%، وأخـيرا وبنـسبة 14.73% فقـط تـأتي وسـائل الإعـلام الوطنيـة المختلفة كمصدر من مصادر المعلومات لصانع القرار السِّياسي في الجزائر.

الشكل رقم (16)

يوضح مصادر المعلومات التي يعتمد عليها صانع القرار السِّياسي الجزائري



الجدول رقم(18) يبين الوسائل الإعلامية الأكثر تأثيرا في صانع القرار السِّياسي الجزائري حسب المبحوثين:

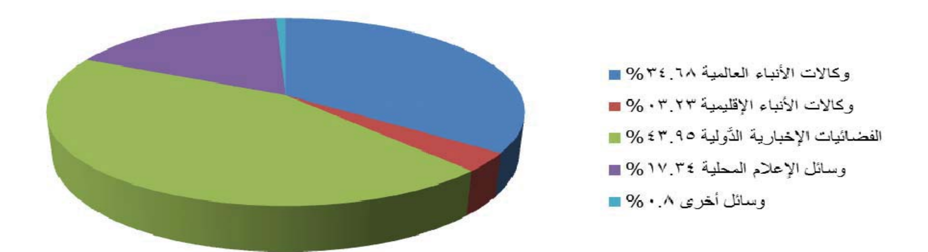
العينة / الإجابة	التكرار	النسبة%
وكالات الأنباء العالمية	**86**	**%34.68**
وكالات الأنباء الإقليمية	**08**	**%03.23**
المحطات الفضائية الإخبارية الدولية	**109**	**%43.95**
وسائل الإعلام المحلية	**43**	**%17.34**
أخرى	**02**	**%0.80**
المجموع	248	%100

يتوخى الباحث من وراء إدراج هذا الجدول إلى معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول الوسائل الإعلامية الأكثر تأثيرا في صانع القرار السِّياسي الجزائري، ومن خلال الإحصائيات المتحصَّل عليها في الجدول أعلاه يتبين أنَّ:

المحطات الفضائية الإخبارية الدَّولية، احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للوسائل الإعلامية الأكثر تأثيرا في صانع القرار السِّياسي الجزائري، وبنسبة 43.95%، وحلَّت وكالات الأنباء العالمية في المرتبة الثانية بنسبة 34.68%، وجاءت وسائل الإعلام المحلية في المرتبة الثالثة بنسبة 17.34%، ورأى المبحوثون أنَّ وكالات الأنباء الإقليمية أقل تأثيرا في صانع القرار السِّياسي الجزائري، وهذا ما توضحه النسبة المتحصَّل عليها، حيث قدِّرت بـ 03.23% فقط، وفي الأخير اعتبر الأساتذة المبحوثون أنَّ هناك وسائل أخرى تؤثر في صانع القرار السِّياسي، ولكن تأثيرها أضعف مقارنة بوكالات الأنباء العالمية والمحطات الفضائية الإخبارية الدَّولية، ومن بين هذه الوسائل نجد شبكة الإنترنيت.

الشكل رقم(17)

يبين الوسائل الإعلامية الأكثر تأثيرا في صانع القرار السِّياسي في الجزائر



الجدول رقم(19) يبين الاعتبارات التي لأجلها تتم عملية صناعة القرار السِّياسي الجزائري:

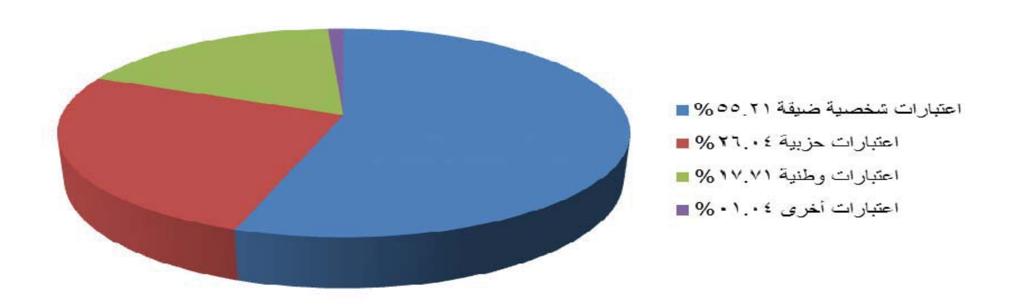
العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
اعتبارات شخصية ضيقة	**106**	**%55.21**
اعتبارات حزبية	**50**	**%26.04**
اعتبارات وطنية	**34**	**%17.71**
اعتبارات أخرى	**02**	**%01.04**
المجموع	192	%100

الهدف من إدراج هذا الجدول هو معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول الاعتبارات التي لأجلها تتم عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر، ومن خلال الإحصائيات المتحصَّل عليها في الجدول أعلاه، نجد أنَّ الأغلبية المطلقة من الأساتذة المبحوثين والمقدرة بـ 55.21% رأت أنَّ عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر تتم لاعتبارات شخصية ضيقة بالدرجة الأولى، بينما رأى 26.04% أنَّها تتم لاعتبارات حزبية في حين أنَّ نسبة 17.71% منهم رأت بأنَّها تتم لاعتبارات وطنية، واعتبر 01.04% منهم أنَّ عملية صناعة

القـرار الـسِّياسي في الجزائـر تـتم لاعتبـارات أخـرى إضـافة إلى الاعتبـارات الـسابقة منهـا الاعتبـارات الأيديولوجية.

الشكل رقم (18)

يبين الاعتبارات التي لأجلها تتم عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر



الجدول رقم(20)

يبين رأي المبحوثين في درجة استقلالية عملية صناعة القرار السِّياسي الجزائري:

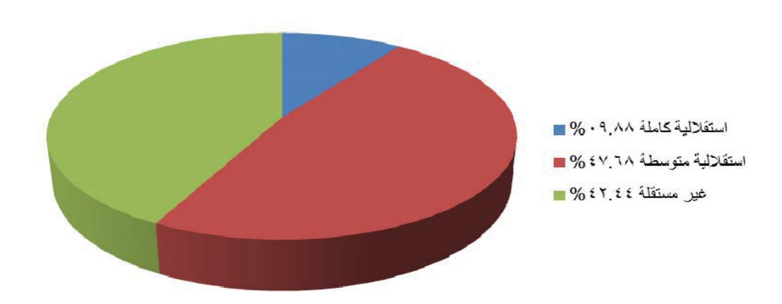
العينة الإجابة	التكرار	النسبة%
استقلالية كاملة	**17**	**%09.88**
استقلالية متوسطة	**82**	**%47.68**
غير مستقلة	**73**	**%42.44**
المجموع	172	%100

يسعى الباحث من وراء إدراج هذا الجدول إلى معرفة رأي الأسـاتذة المبحـوثين في عملية صناعة القرار السِّياسي، هل هي مـستقلة اسـتقلالية كاملـة، أم متوسـطة، أم غـير مستقلة تماما، وتفيـد الإحـصائيات المدرجـة في الجـدول أعـلاه، أنَّ نـسبة 47.68% مـن المبحوثين ترى أنَّ عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائـر مـستقلة اسـتقلالية متوسـطة فقط، لأنَّها تتأثر بعدة عوامل، منهـا الخارجيـة والدَّاخليـة(**)، بيـنما رأى 42.44% مـن

الأساتذة أنَّها غير مستقلة تماما، خاصَّة في القضايا الكبرى، وذهبت أقلية من الأساتذة والمقدَّرة بـ 09.88% فقط إلى اعتبار عملية صناعة القرار السِّياسي مستقلة استقلالية كاملة، لأنَّ الجزائر حسبهم دولة سيِّدة في صناعة واتخاذ قراراتها داخليًا وخارجيًا.

الشكل رقم (19)

يوضح درجة استقلالية عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر



الجدول رقم(21)

يبين الجهة التي تخضع لها عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر:

الإجابة	العينـــــة		
	الترتيب	التكرار	النسبة%
الضغط الشعبي الداخلي (الرأي العام)	1	**22**	**%12.79**
	2	**25**	**%14.53**
	3	**48**	**%27.91**
	4	**55**	**%31.98**
	5	**22**	**%12.79**
المجموع		172	%100
المصالح السياسية	1	**79**	**%45.93**
	2	**39**	**%22.67**
	3	**24**	**%13.95**
	4	**20**	**%11.63**
	5	**10**	**%05.81**

المجموع		172	%100
ضغوطات سياسية خارجية	1	43	%25
	2	54	%31.40
	3	41	%23.84
	4	28	%16.28
	5	06	%03.48
المجموع		172	%100
ضغوطات إعلامية أجنبية	1	23	%13.37
	2	50	%29.07
	3	44	%25.58
	4	36	%20.93
	5	19	%11.05
المجموع		172	%100
ضغوطات إعلامية وطنية	1	05	%02.91
	2	04	%02.32
	3	15	%08.72
	4	33	%19.19
	5	115	%66.86
المجموع		172	%100

يتوخى الباحث من خلال إدراج هذا الجدول إلى معرفة ترتيب الأساتذة المبحوثين للجهة التي تخضع لها عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر، وتفيد النسب الإحصائية المدرجة في الجدول أعلاه ما يلي:

المرتبة الأولي: **المصالح السِّياسية بنسبة 45.93%.**

المرتبة الثانية: **الضغوطات السِّياسية الخارجية بنسبة 25%.**

المرتبة الثالثة: **الضغوطات الإعلامية الأجنبية بنسبة 13.37%.**

المرتبة الرابعة: **الضغط الشعبي الداخلي (الرأي العام) بنسبة 12.79%.**

المرتبة الخامسة: **الضغوطات الإعلامية الوطنية بنسبة 02.91% فقط.**

وعلى هذا الأساس، فإنَّ عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر حسب الأساتذة المبحوثين تخضع للمصالح السِّياسية بالدرجة الأولى، خاصَّة المصالح السِّياسية الضيقة، وحسب الأساتذة المبحوثين فإنَّ عملية صناعة واتخاذ القرارات السِّياسية في الجزائر تتم وفق المصالح السِّياسية لصانعي القرار في الجزائر، وليس وفق المصلحة الوطنية العليا للوطن والمواطنين.

وحسب نفس المبحوثين فإنَّ عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر تخضع للضغوطات السِّياسية الخارجية، خاصَّة تلك الضغوط التي تفرضها القوى الكبرى على صانعي القرار في الجزائر، ويرى الأساتذة أنَّ الكثير من القرارات السِّياسية في الجزائر اتخذت بضغط من قوى أجنبية (فرنسية وأمريكية على وجه التحديد) برغم تنافيها مع السِّيادة الوطنية للجزائر، مثل التعاطي مع الأزمة المالية مطلع العام 2013م.

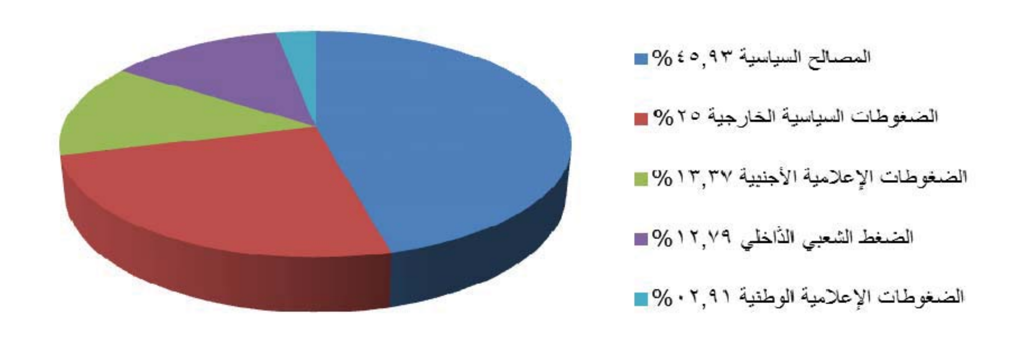
وفي المرتبة الثالثة تأتي الضغوطات الإعلامية الأجنبية التي تخضع لها في بعض الأحيان عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر، خاصَّة إذا شنت هذه الوسائل، من فضائيات إخبارية، ووكالات أنباء حملتها الإعلامية بواسطة التقارير الإعلامية التي تحمل كثيرا من التزييف والتعتيم والتحريف.

وفي المرتبة الرابعة يأتي "الرأي العام الجزائري" الذي يمارس ضغطه على صنَّاع القرار من أجل التعديل في القرار، أو إلغائه سواء قبل اتخاذ هذا القرار، أو بعد اتخاذه، وحسب الأساتذة المبحوثين فإنَّ العديد من القرارات السِّياسية الهامة كان للرأي للعام المحلي كلمته فيها.

وأخيراً وفي المرتبة الخامسة رأى أقلية من الأساتذة المبحوثين أنَّ عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر تخضع لضغط وسائل الإعلام المحلية، وحسبهم فإنَّ وسائل

الإعلام المحلية (الصحافة المكتوبة الخاصّة على وجه الخصوص إلى جانب طبعا جهات أجنبية) مارست ضغطا رهيبا في صيف 1997م على الرئيس الجزائري الأسبق "اليامين زروال" انتهى بتقليص الرئيس لعهدته الرئاسية، وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في أفريل 1998م.

الشكل رقم (20) يبين الجهة التي تخضع لها عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر.



الجدول رقم(22)

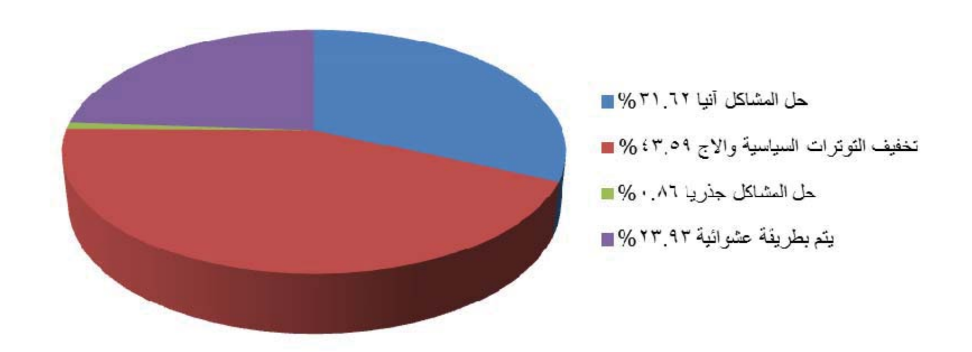
يبين تقييم المبحوثين للقرار السِّياسي الهادف لحل المشاكل السياسية في الجزائر:

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة%
حل المشاكل آنيا فقط	**74**	**%31.62**
تخفيف التوترات السياسية والاجتماعية	**102**	**%43.59**
حل المشاكل جذريا	**02**	**%0.86**
يتم بطريقة عشوائية	**56**	**%23.93**
المجموع	234	%100

تفيد الإحصائيات المتحصّل عليها في الجدول أعلاه إلى أنَّ الأكثرية من الأساتذة المبحوثين والمقدرة بـ 43.59% ترى بأنَّ القرار السِّياسي في الجزائر الهادف لحل المشاكل السِّياسية، يكون لتخفيف التوترات السِّياسية والاجتماعية فقط، وحسبهم فإنَّ الكثير من القرارات السِّياسية في الجزائر اتخذت لأجل تخفيف التوترات السِّياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر (التعاطي مع انتفاضة الزيت والسكر مطلع العام 2011م)، بينما يرى 31.62% منهم بأنَّه يكون لحل المشاكل آنيا فقط دون علاجها نهائيا، ورأى 23.93% من الأساتذة أنَّ القرار السِّياسي في الجزائر يتم بطريقة عشوائية ودون أية دراسة للعواقب المترتبة على هذا القرار، ويرى هؤلاء أنَّ وسائل الإعلام الأجنبية، من فضائيات إخبارية، ووكالات أنباء، وحتى مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنيت تقف وراء هذه العشوائية في اتخاذ القرارات في الجزائر، لأنَّ صانع القرار السِّياسي يتأثر بالأخبار والتقارير التي تصدر عن هذه الوسائل الإعلامية، بينما رأت أقلية قليلة جدًّا من الأساتذة والمقدرة بـ 0.86% أنَّ عملية صناعة القرار السِّياسي واتخاذه تكون لحل المشاكل التي تعرفها الجزائر جذريا.

الشكل رقم (21)

يوضح تقييم المبحوثين للقرار السِّياسي الهادف لحل المشاكل السِّياسية في الجزائر.



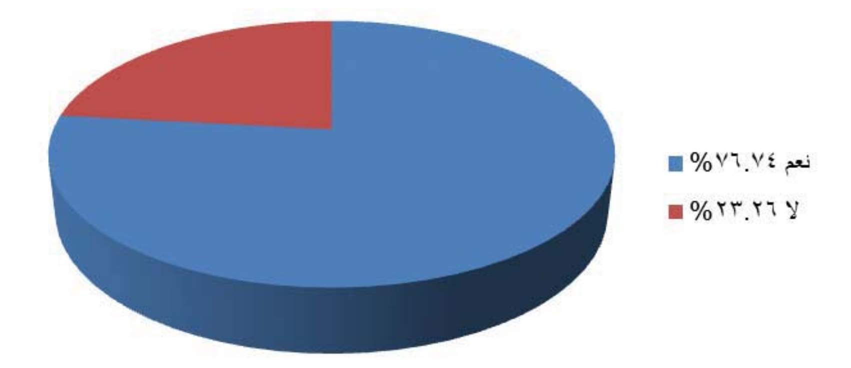
الجدول رقم(23) يبين رأي المبحوثين حول تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر:

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	**132**	**%76.74**
لا	**40**	**%23.26**
المجموع	172	%100

إنَّ الهدف من إدراج الجدول أعلاه هو معرفة رأي الأساتذة المبحوثين، إن كان التدفق الإعلامي الأجنبي يؤثر على عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر أم لا؟، ومن خلال الإجابات المتحصَّل عليها والإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه، يتبين أنَّ أغلبية الأساتذة المبحوثين والمقدرة بـ 76.74% أجابت بنعم، مؤكدة على أنَّ التدفق الإعلامي الأجنبي الصادر من الفضائيات الإخبارية الأجنبية، ومن وكالات الأنباء العالمية يؤثر على عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر، وهذا يتناغم مع تقرير لجنة المجتمع الأوروبي الصادر عام 1979م الذي أكَّد على أنَّ السَّيطرة الأجنبية على تدفق المعلومات عبر الحدود يهدِّد بتناقص استقلال أوروبا في اتخاذ القرارات في كل مجالات الحياة العامة والخاصَّة[39]، أمَّا بقية المبحوثين والذين تقدر نسبتهم بـ 23.26% فإنَّهم يرون بأنَّ هذا التدفق لا يؤثر على عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر، لأنَّ الجزائر حسبهم دولة مستقلة وذات سيادة، وهي حرة في صناعة واتخاذ القرار الذي يتماشى ومصالحها الدَّاخلية والخارجية، ويحفظ ويعزِّز استقلالها السِّياسي.

الشكل رقم (22)

يوضح رأي المبحوثين حول تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر.



الجدول رقم(24) يبين درجة تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على عملية صناعة القرار السِّياسي:

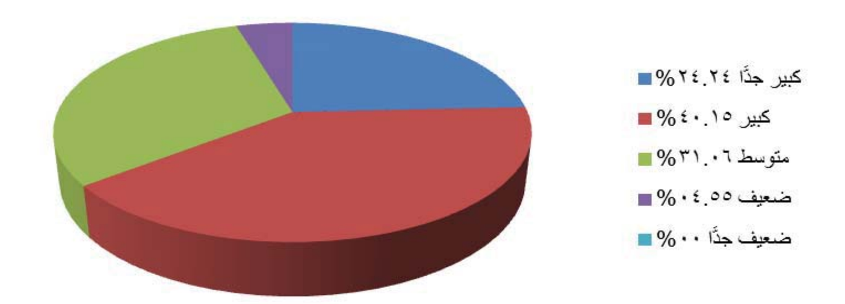
العينة / درجة التأثير	التكرار	النسبة%
كبير جدا	**32**	**%24.24**
كبير	**53**	**%40.15**
متوسط	**41**	**%31.06**
ضعيف	**06**	**%04.55**
ضعيف جدا	**00**	**%00**
المجموع	132	%100

هذا الجدول متعلق بالجدول السابق، والهدف منه معرفة رأي الأساتذة المبحوثين الذين أجابوا بنعم على السؤال السابق، فيما يتعلق بدرجة تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر، وتبين الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه، إلى أنَّ الأغلبية المطلقة من الأساتذة المبحوثين تعتبر أنَّ درجة التأثير تتراوح بين المتوسط، والكبير، والكبير جدًّا، وهذا حسب السياق السِّياسي والاقتصادي والاجتماعي

الذي يتم فيه اتخاذ القرار السِّياسي، حيث يرى 24.24% منهم بأنَّ درجة التـأثير كبـيرة جـدًّا، بيـنما يـرى 40.15% منهم أنَّ التأثير كبير، واعتبر 31.06% منهم أنَّ التأثير متوسط، في حـين قـدَّر 04.55% مـنهم أنَّ التأثير ضعيف، بينما انعدمت نسبة المجيبين بضعيف جدًّا.

ولعل الملاحظة البارزة، هي اعتبار الأساتذة المبحوثين أنَّ درجة تـأثير التـدفق الإعلامـي الأجنبـي على عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر ليست ثابتة، بل تتغير بحسب الظـروف الدَّاخليـة والدَّوليـة وحسب ظروف صانع القرار السِّياسي في حد ذاته.

الشكل رقم (23) يوضح درجة تأثير التدفق الإعلامي على عملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر.



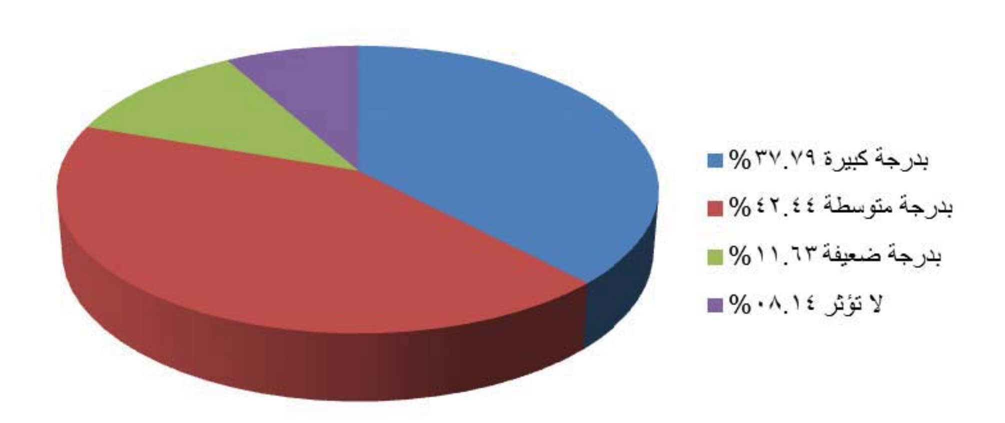
الجدول رقم(25) يبين درجة تأثير الفضائيات الإخبارية الأجنبية على صانع القرار السياسي في الجزائر:

العينة درجة التأثير	التكرار	النسبة%
بدرجة كبيرة	**65**	**%37.79**
بدرجة متوسطة	**73**	**%42.44**
بدرجة ضعيفة	**20**	**%11.63**
لا تؤثر	**14**	**%08.14**
المجموع	172	%100

الهدف من إدراج هذا الجدول هو معرفة رأي الأساتذة المبحوثين حول درجة تأثير الفضائيات الإخبارية الأجنبية على صانع القرار السِّياسي في الجزائر، ومن خلال الإحصائيات المتحصَّل عليها في الجدول أعلاه يتبين أنَّ نسبة 42.44% من الأساتذة المبحوثين ترى بأنَّ درجة تأثير الفضائيات الإخبارية الأجنبية على صانع القرار السِّياسي في الجزائري لا تعدو أن تكون متوسطة لا غير، بينما رأى 37.79% منهم أنَّها تؤثر فيه بدرجة كبيرة، ورأى 11.63% منهم أنَّها تؤثر في صانع القرار بدرجة ضعيفة، وبالمقابل رأت نسبة قليلة منهم والمقدرة بـ 08.14% أنَّ الفضائيات الإخبارية الأجنبية لا تؤثر إطلاقا على صناع القرار السِّياسي في الجزائر.

الشكل رقم (24)

يوضح درجة تأثير الفضائيات الإخبارية الأجنبية على صانع القرار السِّياسي في الجزائر.



هوامش الفصل الرابع

[1]- **محمد نوال عمر** ، مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية ، **المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1986 ، ص 110.**

[2]- **سمير محمد حسين** ، بحوث الإعلام ، دراسات في مناهج البحث العلمي ، **ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1990 ، ص122.**

[3]- **منال هلال مزاهرة** ، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ ، **ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص106.**

[4]- **عامر مصباح** ، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، **ط1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2010 ، ص ص 174 ، 175.**

[5]- **عمار بوحوش** ، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، **ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990 ، ص19.**

[6]- **موريس أنجرس** ، منهجية البحوث في العلوم الإنسانية ، **ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون ، دار القصبة ، الجزائر ، 2004 ، ص105.**

[7]- **سمير محمد حسين** ، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ ، **عالم الكتب ، القاهرة ، 1976 ، ص127.**

[8]- **Donald. S. Tull & Del. I. Hawkins,** Marketing Research: Measurement and method, **6Th éd Macmillan publishing company, new York, 1993, p138.**

[9]- **أحمد بدر** ، أصول البحث العلمي ومناهجه ، **وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1991 ، ص 279.**

[10]- **محمد عبد الحميد** ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، **ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2004 ، ص15.**

[11]- **محمد عبد الحميد** ، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام ، **عالم الكتب ، القاهرة ، 1993 ، ص122.**

[12]- **عمار قنديلجي** ، البحث العملي واستخدام مصادر المعلومات ، **دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1993، ص101.**

[13]- **سمير محمد حسين ، بحوث الإعلام ، دراسات في مناهج البحث العلمي** ، مرجع سبق ذكره ، **ص207.**

[14]- **محمد عبد الحميد** ، بحوث الصحافة ، **ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1997 ، ص 117.**

[15]- **موريس أنجرس** ، مرجع سبق ذكره ، **ص 204.**

[16]- **مصطفى سحاري** ، إشكالية التوزيع الصحفي في الجزائر (الصحافة الخاصة نموذجا 1990، 2006) ، **رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإعلام والاتصال كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، ماي 2007 ، ص09.**

[17]- **مصطفى عمر دعمس** ، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية ، **دار غيداء ، عمان ، 2008 ، ص219.**

[18]- - **Madeleine Grawitz,** les méthodes en sociologie**, paris, que sais je, 1989, p45 .–**

[19]- **كامل محمد المغربي** ، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، **ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص139.**

[20]- **عاطف عدلي العبد ، زكي أحمد عزمي** ، الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام **(الدراسات الميدانية ، تحليل المحتوى ، العينات) ، ط1 دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1993 ، ص 140.**

*** كانت عينة الدراسة في بداية الأمر تشمل أساتذة العلوم السياسية، وأساتذة الإعلام والاتصال، وأساتذة القانون الدَّولي على المستوى الوطني ، ولكن هناك عدة أسباب جعلت الباحث يختار جامعة الجزائر (1 ، 3) فقط، ومن بين هذه الأسباب نذكر:**

- عدم تجاوب وتعاون الأساتذة مع الباحث ، حيث أنَّه طيلة 5 أشهر كاملة لم يتمكن الباحث من جمع إلا 25 استمارة من بين 350 استمارة موزعة فتارة كانت حجج بعض الأساتذة بعدم توفر الوقت لديهم، والبعض الآخر كانت حجته بعدم اهتمامه بهكذا مواضيع، والغريب في الأمر أن بعض الأساتذة كانت حجتهم أنَّ الاستمارة تحوي عددا كبيرا من الأسئلة المفتوحة، رغم أن الاستبيان يحتوى على سؤالين مفتوحين فقط، وباقي الأسئلة كلها مغلقة.

- بعد فحص الاستمارات 25 المجمعة وجد الباحث أنَّ بعض الاستمارات إجابات المبحوثين فيها كانت متناقضة، مما أدى به إلى إلغاء أكثر من 10 استمارات وهو الأمر الذي فرض عليه التخلي عن فكرة التوزيع على المستوى الوطني، والاكتفاء بالتوزيع على مستوى كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر 03 وكلية الحقوق بجامعة الجزائر 01 .

- بعد خمسة أشهر من التوزيع على المستوى الوطني، رأى الباحث أنه يضيع وقته وجهده وماله دون جدوى، فلجأ إلى استشارة بعض الأساتذة المختصين حول فكرة التوزيع في جامعة الجزائر فقط، وبعد تفكير عميق اختار الباحث الحل الثاني، وهو التوزيع على مستوى جامعة الجزائر 01 و 03.

[**] **الأرقام تحصل عليها الباحث في مقابلة مع رئيسة مصلحة الموظفين لقسم العلوم السياسية،** السيدة: مليكة تيليوانت ، **في بمكتبها بكلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر3 بتاريخ 02 ديسمبر 2012 على الساعة 11:00 صباحا.**

[***] **الأرقام تحصل عليها الباحث في مقابلة مع رئيسة مصلحة الموظفين لقسم الإعلام والاتصال،** السيدة: فضيلة حشماوي ، **في مكتبها بكلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر3 بتاريخ 17ديسمبر 2012 على الساعة 11:30 صباحا.**

[21]- **محمد عبد الحميد** ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره ، **ص139.**

[22]- **مقابلة عبر الإنترنيت مع السيد:** شيخ بن خليفة ، **رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم الجزائرية ، بتاريخ 08 فيفري 2013 على الساعة 09:00 صباحا.**

Lakhdar Ydroudj, Pouvoir & Idéologie de l'information, **SI Anthor éd, Alger , 1992, P16.**[23]-

[****] **أثناء عقد اتفاقية الاتحاد الأوروبي (ماستريخت Maastricht عام 1993) لم يخف الرئيس الفرنسي الراحل " فرانسوا متيران " مشاعر الاستياء من جراء ما تتعرض له الدول الأوروبية من ضغوط ومساس بسيادتها الوطنية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خطب آنذاك موجها كلامه للأمريكيين قائلا: "** أتركوا لنا ثقافتنا، فهي ما تبقى لنا لنشعر بهويتنا من دون مهانة ".

[24]- **عاطف عدلي العبد ، ماجي الحلواني** ، الأنظمة الإذاعية والتلفزيونية ، **دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1987 ، ص287 .**

[25]- **أنظر نصر الدين العياضي** ، زلّة اللسان أو زلّة الفكر؟ ، **ركن عتبات الكلام ، جريدة الخبر اليومية ، السنة 23 ، العدد 6913 ، ليوم الاثنين 03 ديسمبر 2012م الموافق لـ 19 محرم 1434ه ، ص 23.**

[26]- **أنظر جلال بوعاتي ، صناعة الرأي العام ، ركن مجرد رأي** ، جريدة الخبر اليومية ، **السنة 23 ، العدد 6956 ليوم 16 جانفي 2013 الموافق لـ 04 ربيع الأولى 1434 ، ص24.**

[27]- **مقابلة عبر الإنترنيت مع السيد** رمضان بلعمري، **صحفي بقناة العربية الإخبارية بتاريخ 14 جانفي 2013 على الساعة 09.00 صباحا.**

[28]- **مقابلة سبق ذكرها مع الصحفي شيخ بن خليفة.**

[29]- **أنظر:** جريد صوت الأحرار الجزائرية، **السنة 14، العدد 4141، الخميس 22 سبتمبر 2011م الموافق لـ 24 شوال 1432ه، ص07.**

[30]- **نقلا عن منتديات ستار تايمز عبر الرابط التالي: http://www.startimes.com/f.aspx?t=30442678**

[31]- **مقابلة عبر الإنترنيت مع السيد:** حكيم بوغرارة ، **صحفي ومحرر معلق بجريدة الشعب اليومية الجزائرية بتاريخ 03 ماي 2012 على الساعة 13:00 بعد الظهر.**

[32]- **مقابلة سبق ذكرها مع الصحفي شيخ بن خليفة.**

[33]- **أنظر وليد عبد الحي،** تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدَّولية، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدَّولية، العدد رقم 04، الجزائر، 1986، ص65.**

[34]- **ولتر ريستون ،** مرجع سبق ذكره ، **ص 19.**

[35] - **مقابلة عبر الإنترنيت مع السيد:** أحمد عظيمي ، **أستاذ بقسم علوم الإعلام والاتصال ، كلِّية العلوم السِّياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ، بتاريخ 01 أفريل 2012 على الساعة 10:00 صباحا.**

[36]- **فايق حسن جاسم ،** مرجع سبق ذكره ، **ص 215.**

[37]- **روبرت ماكنمارا ،** جوهر الأمن ، **ترجمة: يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1972 ، ص135 .**

[38]- **أنظر** جريدة الخبر اليومية ، **ركن نقطة نظام ، السنة 23 ، العدد 6960 ليوم 20 جانفي 2013 ، الموافق لـ 08 ربيع الأولى 1434هـ ، ص27.**

[*****] من بين العوامل التي تؤثر في صانع القرار ما يلي: - دور صانع القرار الرسمي في هيكل صنع القرارات المسئول، وميوله واتجاهاته الشخصية، ورؤيته عن مصالح دولته وطبيعة تقييمه لها، وإدراكه للموقف الخارجي، وكذلك إدراكه لمدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد.

- تقييم صانع القرار للنتائج التي يحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات البديلة.

- التقاليد والأعراف، والاتجاهات الشعبية في دولة صانع القرار.

- توقعات صانع القرار عن السلوك الذي يحتمل أن يصدر عن الأطراف أو القوى ذوى العلاقة بالموقف.

- مدى ما يمكن أن يحققه القرار من مزايا حزبية وذلك في الدول التي ينتمي فيها متخذ القرار السياسي إلى حزب معين.

- القواعد والإجراءات المنظمة لعملية صنع القرارات، إضافة إلى الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية.

- الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار.

[39]- **سليمان صالح ،** الإعلام الدَّولي ، **ط1 ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت، 2003.،ص40.**

الخاتمة

حاولت هذه الدِّراسة تتبع التغيرات التي صاحبت النظام العالمي الجديد، وآثارها السِّلبية على السِّيادة الوطنية للدُّول بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصَّة، ومنه فإنَّ هناك علاقة طردية بين هذه التغيرات وتقلص عنصر السِّيادة الوطنية للدُّول، وهو ما يتضح من خلال تراجع قبضة الدَّولة على سيادتها، حيث سحبت بعض الوظائف منها، خاصَّة في ظل ما يعرف بالتدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي الذي أصبح مهددا حقيقيا لسيادة الدُّول، وخاصَّة مع التطور الكبير والمتسارع الذي يشهده قطاع الإعلام والاتصال، وبفعل هذا الاختراق الإعلامي من قبل الدُّول الغربية التي تستخدم تفوقها التكنولوجي والعلمي في مجال الإنترنيت وشبكات الاتصال الفضائية، أصبحت السِّيادة الوطنية على المحك وفي خطر، جراء هذه الاختراقات الإعلامية، بواسطة القنوات الفضائية الإخبارية الدَّولية، ووكالات الأنباء العالمية.

وبعد الدِّراسة النَّظرية لموضوع تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على السِّيادة الوطنية الجزائرية وتحليل الجداول البسيطة والمركبة على حد سواء في الجانب التطبيقي، نحاول الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة في الدِّراسة، ومن خلال إجابة الأساتذة المبحوثين الذين شملتهم الدِّراسة حول مختلف التساؤلات التي طرحها الباحث في دراسته، نحاول الخروج ببعض الاستنتاجات والاقتراحات التي من شأنها المساهمة في التقليل من مخاطر التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على السِّيادة الوطنية للجزائر.

1- بالنسبة للجانب النظري من الدِّراسة:

- لقد أحدثت التحولات الدَّولية الراهنة، وثورة المعلومات الحاصلة نتيجة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال تغييرا في مفهوم السِّيادة الوطنية، بحيث أنَّ وجهة النَّظر السَّائدة في العلاقات الدَّولية حاليا تؤكِّد على أنَّ الدَّولة المعاصرة لم تعد تتمتع بالسِّيادة المطلقة، فظهور المنظَّمات الدَّولية أدى إلى تقييد سيادتها، ولم تعد الدَّولة تتمتع بذات الحرِّية المطلقة، باعتبار أنَّ المجتمع الدَّولي أصبح يحد وبشكل

كبير من حرِّيتها السابقة، إضافة إلى بروز فاعلين جدد ساهموا في تراجع وتقويض دور الدَّولة الوطنية، وسلبوا الجزء الأكبر من أدوارها ووظائفها، خاصَّة في ظل التدفق الإعلامي الأجنبي الكبير عن طريق القنوات الفضائية ووكالات الأنباء، وشبكة الإنترنيت التي قضت على الحدود الجغرافية للدُّول، وتجاوزت القوانين التي تضعها الحكومات.

فالسِّيادة الوطنية بمفهومها الحديث، لم تعد تقتصر على حصول الدَّولة على الاعتراف الدَّولي بها أو إقرار الأمم المتحدة بوجود جماعة بشرية فوق إقليم معين، تتمتع بتنظيم سياسي واستقلال كلِّي، وقدرة على الوفاء بالتزامات القانون الدَّولي، وعلى أهمية هذين الاعترافين في حياة كل دولة، فإنَّه لا يكفي لتبقى سيادتها مصونة من الانتهاك في نطاق ثورة المعلومات والاتصالات.

- تستهدف وسائل الإعلام والاتصال الغربية إدراك الإنسان ووعيه من خلال عملية اختراق لهويته وتفكيك لمقوماته الشخصية المرتبطة ارتباطا وثيقا بمنظومة من القيم والمبادئ الأخلاقية البعيدة عن واقعه فمثلا الحريَّة التي تتغلغل بها الدُّول الغربية داخل مجتمعات دول العالم الثالث تتحول إلى هيمنة في كافة المجالات، ثقافيا وسياسيا وإعلاميا... إلخ.

- أوضحت الدِّراسة أنَّ التقدم التكنولوجي يقدم إمكانات هائلة لتطوير الرسائل الإعلامية من حيث المضمون والتقنية، وهذا ما استغلته دول الشمال الغني للسَّيطرة على بقية دول العالم، من خلال وكالات الأنباء العالمية، والمحطات الفضائية الدَّولية.

- لقد عملت تكنولوجيا الإعلام والاتصال على اختراق حدود السُّلطة السِّياسية للدَّولة الوطنية، واختراق إعلامي وثقافي لسيادة دول العالم الثالث عن طريق القنوات الفضائية الدَّولية، ووكالات الأنباء العالمية ووكالات الأنباء المصورة، وشبكة الإنترنيت، بفضل ما أتاحته لها الأقمار الصناعية من إمكانية البث الفضائي المباشر الذي يخترق الحدود والحواجز الجغرافية للدُّول.

- التدفق الإعلامي الأجنبي يساهم في تقوية دور بعض تيارات وجماعات المعارضة السِّياسية لإقامة علاقات مع قوى خارجية، خاصة الأحزاب السِّياسية والجماعات المتطرفة، ويتضح ذلك جليا خلال الأحداث التي عرفتها وتعرفها بعض الدُّول العربية، خاصَّة في سورية.

- أوضحت الدِّراسة أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام لدى صانعي القرار السِّياسي، باعتبار أنَّها وسيلة أساسية للحصول على المعلومات، وبهذا فهي أداة فعَّالة لتقييد بعض السِّياسات، كما أكَّدت الدِّراسة على أنَّ الصراع يزداد اتساعا بين المحطات التلفزيونية الدَّولية، ودول العالم الثالث هي ساحة وميدان هذا الصراع والتنافس فيما بينها.

- تأثير التدفق الإعلامي الفضائي الأجنبي على سيادة الدُّول ليس بدرجة متساوية على جميع الدُّول فهناك علاقة عكسية بين تقدم الدَّولة تكنولوجيا ومدى تأثرها بالتدفقات الإعلامية، فدول العالم الثالث عرضة للتأثير بدرجة أكبر، وهذا راجع لعدم قدرتها على منافسة الدُّول المتقدمة، لأنَّ الدُّول المتقدمة تمتلك وكالات أنباء لها القدرة على اختراق الدُّول إعلاميا، كما أنَّها تمتلك قنوات فضائية في شتى المجالات تستهدف إدراك الفرد في دول العالم الثالث ووعيه، وعليه:

- لابد من تضافر جهود المجموعة الدَّولية، وخاصَّة الدُّول المتضررة، لكي يكون التدفق الإعلامي في صالح شعوب الدُّول بمختلف مستوياتها، سواء شعوب دول العالم الثالث، أو الدُّول المتقدمة، خاصَّة في المجال العلمي وحوار الحضارات وتقارب الثقافات، شريطة أن لا تطغى ثقافة ما على باقي الثقافات الأخرى، مثل هو حاصل اليوم، حيث الثقافة الأمريكية هي المسيطرة على باقي ثقافات العالم، لذا على دول العالم الثالث أن تسعى جاهدة من أجل جعل التدفق الإعلامي الأجنبي في خدمة شعوبها، وبما يسمح من نهضة هذه الدُّول وتطورها.

- ضرورة الاهتمام بأخطار التدفق الإعلامي على السِّيادة الوطنية، وعلى الأمن الوطني للدَّولة الجزائرية، فمسألة التدفق الإعلامي الأجنبي الصادر من القنوات الفضائية

الإخبارية الدَّولية، ووكالات الأنباء العالمية، وشبكة الإنترنيت يشكل خطرًا كبيراً على الأمن الوطني الجزائري، وعليه لابد على السُّلطات السِّياسية الجزائرية، وبالتنسيق مع مختلف الدُّول المتضررة من الاختراق الإعلامي الأجنبي، وتحت مظلة هيئة الأمم المتحدة، من أجل إيجاد صيغة مناسبة ترضي كل أطراف المجتمع الدَّولي.

- لابد أن تقوم الدَّولة الجزائرية بتطوير قدراتها الإعلامية، وتنمية مواردها الاتصالية، وتعزيز قدرتها على الإنتاج الإعلامي، وتطوير قدرات الإعلاميين الجزائريين ومهاراتهم على إنتاج الرسائل الإعلامية بشكل متميز، وبذلك تستطيع أن تحمي عقول مواطنيها والأجيال القادمة، وتحافظ على كل ما هو وطني، من قبيل ثقافة وطنية، واستقلال وطني، وسيادة وطنية...إلخ.

2- تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الرأي العام الجزائري:

- هناك شبه إجماع من قبل الأساتذة الجامعيين والإعلاميين على أنَّ هامش الحرية الكبير الذي تتمتع به الفضائيات الإخبارية الأجنبية في طرح القضايا والموضوعات، وتنوع برامجها في ظل التوجه الرسمي للإعلام الحكومي، والضعف الكبير في أداء الإعلام المحلي، هي أهم الأسباب التي جعلت الفرد الجزائري ينصرف عن متابعة الإعلام المحلي، ويتوجه إلى متابعة الإعلام الأجنبي عربيا كان أو غربيا، وعليه لابد على السُّلطة الحاكمة أن تراعي هذه الأمور من أجل تحصين الفرد الجزائري.

- لقد أجمع الأساتذة المبحوثين على أنَّ للرقابة التي تفرضها السُّلطة على وسائل الإعلام المحلية دور كبير في متابعة الفرد الجزائري للقنوات الفضائية الإخبارية الأجنبية، لأنَّ هذه الرقابة أثرت في أداء وسائل الإعلام المحلية، وجعلت مضامينها تتسم بالتقليدية، وهو النمط الذي سئمه الفرد الجزائري، وعليه فالرقابة تشكل خطرا كبيرا على الإعلام المحلي، والمواطن الجزائري على حدٍّ سواء.

- يجمع الأساتذة المبحوثين أنَّه من الصعب الحد من تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الفرد الجزائري، ولكن هناك إمكانية للتقليل من أثاره ومخاطره عليه، وهذا عن طريق تطوير الإعلام المحلي الجزائري المكتوب والمسموع والمرئي، إضافة إلى

إنشاء قنوات فضائية جزائرية سياسية واقتصادية وثقافية ودينية ورياضية، ولابد لهذه القنوات أن تراعي حاجات ورغبات ومتطلبات، وحتى خصوصيات المشاهد الجزائري، وهذا ما سيساهم في إعادة الثقة المفقودة أصلا بين الفرد الجزائري وإعلامه المحلي.

- يجب على القائمين على قطاع الإعلام والاتصال في الجزائر، ولاسيما القائمين على السمعي البصري منه أن يكونوا في مستوى الممارسة الإعلامية الجادة والعصرية، وأن يأخذوا في الحسبان أذواق كل الشرائح الاجتماعية للشعب الجزائري، وأن يخاطبوا الفرد الجزائري بلغة العصر للحدِّ من إقباله على القنوات الأجنبية عربية كانت أو غربية، خاصَّة تلك القنوات الإخبارية المعروفة بعدائها لكل ما هو جزائري.

- لابد أن يدرك صناع القرار في الجزائر أنَّ التمسك بالسِّيادة الإعلامية بمعناه القديم مستحيل وغير واقعي، لأنَّ ثورة الاتصال ألغت الحدود، وحطمت القيود، وغزت العقول، وأصبح الفرد في الجزائر يتعرض لطوفان من الرسائل التي تشكِّل هذا الفرد ثقافيا وحضاريا، طبقا للنموذج الغربي للحياة، وعلى وجه الخصوص النموذج الأمريكي للحياة.

- ضرورة فتح المجال السمعي البصري على القطاع الخاص للاستثمار فيه، ولكن وفق دفتر شروط تتفق عليه جميع الأطراف، من سياسيين وإعلاميين وأكاديميين، وأحزاب سياسية، ومنظَّمات المجتمع المدني من أجل الخروج بنقاط توافقية لكيفية عمل المؤسَّسات الإعلامية الناشئة، على أن يبقى للدَّولة الحق في التدخل من أجل الضبط فقط، لا من أجل الرقابة بمفهومها السَّلبي.

3- تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على الأمن الوطني الجزائري:

- يؤكد الأساتذة المبحوثون أنَّ انفتاح الجزائر إعلاميا على العالم الخارجي لا يؤثر على أمنها الوطني إطلاقا، بل على العكس من ذلك تماما، فالانفتاح الإعلامي يساهم في تحرير العقول، وتنوير الفرد الجزائري بالأفكار الجادة، ولكن شريطة

إيجاد الأرضية المناسبة لذلك، وهذا عن طريق تحصين عقول النشىء بتنشئته نشأة سليمة، وهنا يتدخل دور الأسرة والمدرسة، ومؤسَّسات المجتمع المدني التي يجب أن تقوم بدورها المناط بها لحماية الفرد الجزائري من الغزو الإعلامي والثقافي الأجنبي.

- يجمع الأساتذة المبحوثون على أنَّ للتدفق الإعلامي الأجنبي الصادر من الفضائيات الإخبارية الدَّولية الأجنبية، ووكالات الأنباء العالمية تأثيراً على الأمن الوطني الجزائري، ولكنهم اختلفوا حول درجة هذا التأثير، مستبعدين تماما ضعف تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي، لأنَّ التدفق الإعلامي حسبهم تعاني منه حتى الدُّول المتطورة، ولكن تأثيره عليها أقل من دول العالم الثالث، ومن بينها الجزائر، ففي عام 1984م قال الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا متيران François Mitterrand": "إنَّ تدفق المعلومات عبر الحدود والذي تتحكم فيه بشكل كبير عدد قليل من الدُّول المسَّيطرة، الأمر الذي سيفقد بقية دول العالم سيادتها الوطنية".

كما أنَّ المجتمعات المغلقة ومن بينها الجزائر، ستواجه أوقاتا أصعب في التحكم في دخول المعلومات والأخبار، والمحافظة على الخصوصية الوطنية في امتلاك حق السِّيادة في السَّيطرة على ما يشاهده ويسمعه مواطنوها، فقد تآكلت هذه السَّيطرة عن طريق تقنيات الاتصالات الحديثة، فالتطور الذي عكسته ثورة المعلومات مثَّل اختراقا أمنيا لحدود السِّيادة الوطنية.

- يرى الأساتذة المبحوثون أنَّ حماية الأمن الوطني الجزائري في ظل التطور الكبير الذي تعرفه تكنولوجيا الإعلام والاتصال لا تكون عبر زيادة القدرات العسكرية للجزائر وتطويرها، مع أنَّه لابد منها ولكنها لا تكفي، بل لابد من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للجزائر، وهذا عن طريق ترشيد نظام الحكم بتعزيز القيم الديمقراطية داخله، إضافة إلى توسيع هامش حرية الرأي والتعبير التي تعد عاملا مهما لحماية عقول الجزائريين من طوفان الرسائل الإعلامية المتدفقة عبر وسائل الإعلام الأجنبية.

- ضرورة التنسيق بين السُّلطات العليا في البلاد من جهة، ووسائل الإعلام، سمعية بصرية كانت أو مكتوبة، حكومية أو خاصَّة من جهة أخرى، لبلورة إستراتيجية واضحة وشاملة من أجل توجيه المضامين الإعلامية بشكل يخدم الأمن الوطني للبلاد، ويوفر العوامل والقيم الضرورية لتعزيزه، لأنَّ واقع الإعلام المحلي في الوقت الراهن يؤكد ضعف وهشاشة السِّياسة الإعلامية والاتصالية في الجزائر، وهذا أمر يجب أن تتفطن له السُّلطة الحاكمة في الجزائر، لأنَّ هذا الضعف في السِّياسة الإعلامية والاتصالية يؤدي إلى تزايد الاختراقات الإعلامية الأجنبية، وهو ما يؤثر على الأمن الوطني الجزائري، وبالتالي التأثير على السِّيادة الوطنية للجزائر.

4- تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على صناعة القرار السياسي في الجزائر:

- يجمع الأساتذة المبحوثون على أنَّ صانع القرار في الجزائر، يعتمد وبشكل كبير على محيطه السِّياسي الدَّاخلي في الحصول على المعلومات قبل اتخاذ القرار، وهذا هو الأمر المطلوب، ولكن محيط صانع القرار يعتمد وبشكل كبير على وسائل الإعلام الأجنبية في الحصول على المعلومات، وهذا معناه أنَّ صناع القرار السِّياسي في الجزائر يعتمدون على وسائل الإعلام الأجنبية للحصول على المعلومات، وهذا يشكل خطرا على استقلالية عملية صناعة القرار في الجزائر، وهذا ما يؤكده الأساتذة المبحوثين، إذ يعتبر هؤلاء أنَّ العملية مستقلة استقلالية متوسطة في أحسن الظروف، أمَّا أن تكون عملية صناعة القرار السِّياسي مستقلة استقلالية كاملة، فهذا غير ممكن في ظل الوضع الدَّولي الراهن الذي وفَّر فيه تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الكثير من الميزات لعدد قليل من الدُّول، وهدَّدت فيه هذه التكنولوجيا سلطة الدَّولة الوطنية وتناقصت معها قدرتها على اتخاذ القرارات المستقلة.

- يعتقد الأساتذة المبحوثون أنَّ وكالات الأنباء العالمية، والمحطات الفضائية الإخبارية الدَّولية هي الوسائل الإعلامية الأكثر تأثيرا في صانعي القرار السِّياسي في الجزائر مقارنة بوسائل الإعلام المحلية ووكالات الأنباء الإقليمية، وهذا التأثير

حسب هؤلاء الأساتذة ناتج عن امتلاك وكالات الأنباء العالمية والمحطات الفضائية الدَّولية للتكنولوجيا العالية، وتوفرها على مراسلين في كل أنحاء العالم، فضلا عن قدرتها في التأثير من خلال صناعتها للخبر الموجه للجزائر من أجل التأثير في صنَّاع القرار.

- يجمع الأساتذة المبحوثون على أنَّ القرار السِّياسي الهادف لحل المشاكل السِّياسية في الجزائر يتم بطريقة عشوائية، ودون دراسة متأنية لمآلات هذا القرار، كما أنَّه يؤخذ لحل المشاكل آنيا فقط لأجل تخفيف التوترات السَّياسية والاجتماعية في الجزائر، نافين قطعا أن يكون القرار السِّياسي في الجزائر من أجل حلِّ المشاكل جذريا التي عرفتها وتعرفها الجزائر.

- يؤكِّد الأساتذة المبحوثون على أنَّ التدفق الإعلامي الأجنبي يؤثر في عملية صناعة القرار في الجزائر كما يؤكِّدون على أنَّ تقارير المحطات الفضائية الإخبارية الدَّولية كذلك تؤثر في صانع القرار السِّياسي الجزائري، ولكن درجة هذا التأثير تختلف من فترة لأخرى، بحسب الظروف السائدة، وهو ما يجعل القائمين على هذه الوسائل الإعلامية الأجنبية يختارون الوقت المناسب والمكان المناسب لشن حملتهم الإعلامية على الجزائر، لكي يكون التأثير أكبر في صانع القرار.

وفي الأخير إنَّ قدرة الدَّولة الجزائرية على تطوير الصناعات الثقافية والإعلامية والاتصالية والمعلوماتية الوطنية، وإشباع حاجيات ورغبات المواطنين الإعلامية برسائل يتم إنتاجها محليا، يساهم في حماية استقلال الدَّولة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا واجتماعيا، فالاستقلال بدون صناعة إعلامية تحميه لا معنى له، ولا سبيل لتحقيق التنمية إلا بإقامة صناعة وطنية للإعلام والاتصال، وتطوير هذه الصناعة لكي تستطيع أن تشبع احتياجات المواطنين الإعلامية، ولا سبيل لتطوير هذه الصناعة إلَّا بوجود حرِّية حقيقية للإعلام (فتح القطاع الإعلامي أمام الاستثمار الخاص)، هذه الحرِّية الإعلامية تكون وسيلة من وسائل تحقيق السِّيادة الإعلامية للجزائر، وليس العكس.

ومن ثمَّة فإنَّ دراسة تأثير التدفق الإعلامي الأجنبي على السِّيادة الوطنية الجزائرية هدفت إلى الكشف عن أفاق المستقبل أمام الدَّولة الجزائرية من أجل تنمية صناعاتها الإعلامية والاتصالية، ولتحقيق سيادتها الإعلامية عن طريق زيادة قدراتها على تقديم مضمون إعلامي متميز، يشبع حاجة الجمهور الجزائري للمعرفة، ويجعله في منأى عن الرسائل الإعلامية الأجنبية التي تحمل أفكارا ومعتقدات مغلوطة، قد تضر بالفرد الجزائري أولاً، وبالأمن الوطني الجزائري ثانيا، وهو ما يضع الاستقلال السِّياسي والسِّيادة الوطنية على المحك.

كما يجب على وسائل الإعلام العمومية أن تؤدي خدمتها العمومية بكل صدق وموضوعية تجاه المواطنين من أجل تفادي تعبئتهم من طرف جهات إعلامية أجنبية، وأن تفهم أنَّ الخدمة العمومية المنوطة بها لا تعني أبدًا خدمة السُّلطة الحاكمة فقط.

قائمة المراجع باللغة العربية:

ا- الكتب:

[01]- **أبو الحمام عزام** ، الإعلام والمجتمع ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.**

[02]- **أبو عامود محمد سعد،** النظم السياسية في ظل العولمة، **ط1، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008.**

[03]- **أبو عيشة فيصل** ، الإعلام الإلكتروني ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.**

[04]- **أبو عرجة تيسير** ، الإعلام العربي تحديات الحاضر و المستقبل ، **دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1996.**

[05]- **أحمد محمد جاد** ، الإعلام الفضائي وآثاره التربوية، **ط1 ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2008.**

[06]- **إمام إبراهيم** ، وكالات الأنباء ، **ط3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1994.**

[07]- **إمام إبراهيم، عزت فريد،** وكالات الأنباء المعاصرة (**النشأة، التطور، الدور، الفعاليات)، دار الفكر العربي، القاهرة 2006 .**

[08]- **البخاري محمد** ، مبادئ الصحافة الدولية والتبادل الإعلامي الدولي ، **طشقند، 2004.**

[09]- **البزاز حسن،** عولمة السيادة ، **"حال الأمة العربية "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.**

[10]- **البياتي ياس خضير** ، الاتصال الدولي والعربي، **مجتمع المعلومات ومجتمع الورق، دار الشروق، عمان، 2006.**

[11]- **الجبور سناء** ، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.**

[12]- **الجمال راسم محمد،** دراسات في الإعلام الدولي، **مشكلة الاختلال الإخباري، دار الهلال للطباعة والنشر، بيروت 2008.**

[13]- **الحديثي مؤيد عبد الجبار** ، العولمة الإعلامية والأمن القومي العـربي، **ط1 ، الأهليـة للـنشر والتوزيـع ، عمان، 2002 .**

[14]- **الدسوقي سيد إبراهيم،** الاحتلال وأثره على السيادة الإقليمية، **دراسة تطبيقية على احتلال إيـران لجـزر الإمارات العربية المتحدة الثلاثة، دار النهضة العربية القاهرة ، 2005.**

[15]- **الدليمي عبد الرزاق محمد،** قضايا إعلامية معـاصرة ، **دار المسـيرة للـنشر والتوزيـع والطباعـة ، عـمان 2011،.**

[16]- **الدليمي عبد الرزاق محمد،** الإعلام الدولي في القـرن الواحـد والعشريـن، **دار المسـيرة للـنشر والتوزيـع والطباعة، عمان 2011.**

[17]- **الطائي عادل أحمد،** القانون الدَّولي العـام (**التعريـف، المصـادر، الأشـخاص) ، ط1، دار الثقافـة للـنشر والتوزيع، عمان 2009.**

[18]- **الدناني عبد الملـك،** البـث الفضـائي العـربي وتحـديات العولمـة الاتصـالية، **المكتـب الجـامعي الحـديث، الإسكندرية 2007.**

[19]- **الرضا هاني، عمار رامز،** الرأي العام والإعلام والدعاية، **المؤسسة الجامعية للدراسات والـنشر والتوزيـع، بيروت 1998.**

[20]- **الشال انشراح** ، مدخل في علم الاجتماع والإعلام، **ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1993.**

[21]- **العبد عاطف عدلي، العبد نهى عـاطف،** الـرأي العـام والفضـائيات، **دراسـة في ترتيـب الأولويـات، دار الفكر العربي، القاهرة 2000.**

[22]- **العبد عاطف عدلي، عزمي زكي أحمد،** الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعـلام،(**الدراسات الميدانية ، تحليل المحتوى ، العينات) ط1، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1993.**

[23] - **العبد نهى عاطف** ، الإعلام الدولي ، **الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009.**

[24]- **العبد عاطف عدلي ، الحلواني ماجي** ، الأنظمة الإذاعية والتلفزيونية ، **دار الفكر العربي، القاهرة ، 1987.**

[25]- **العمر فاروق عمر** ، صناعة القرار والرأي العام، **ط2، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ، 2001.**

[26]- **الفتلاوي سهيل حسين** ، الوسيط في القانون الدولي العام ، **دار الفكر العربي ، بيروت ، 2002.**

[27]- **المشاقية بسام عبد الرحمان،** الأعلام البرلماني والسياسي ، **ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.**

[28]- **المشافبة بسام عبد الرحمان،** الأمن الإعلامي ، **ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،2011.**

[29]- **المشاقبة بسام عبد الرحمان،** الإعلام الأمني ، **ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012.**

[30]- **المغربي كامل محمد،** أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، **ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2002.**

[31]- **المنضر محمد صالح** ، العرب والغرب والعولمة ، **مطابع علي بن علي ، الدوحة ، 1999.**

[32]- **المياح عبد اللطيف، الطائي حنان،** ثورة المعلومات والأمن القومي العربي، **ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان 2003.**

[33]- **النعيمي أحمد نوري،** عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، **ط1، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.**

[34]- **الهزايمة محمد** ، السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق ، **مركز البشر ، عمان ، 1997.**

[35]- **الهيتي هيثم** ، الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.**

[36]- **أنجرس موريس،** منهجية البحوث في العلوم الإنسانية، **ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004.**

[37]- **بال فرنسيس** ، الميديا ، **ترجمة: شاهين فؤاد ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، 2008.**

[38]- **بدر أحمد** ، الإعلام الدولي ، **دراسة في الاتصال والدعاية ، ط4 ، دار قباء ، القاهرة ، 1998.**

[39]- **بدر أحمد،** الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، **ط3، وكالة المطبوعات، الكويت 1982.**

[40]- **بدوي ثروت** ، النظم السياسية ، **دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1975.**

[41]- **بدوي محمد طه، مرسي ليلى أمين،** مبادئ العلوم السياسية، **الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 1998.**

[42]- **بدوي محمد طه** ، مدخل إلى العلاقات الدولية ، **دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1981.**

[43]- **بسيوني عبد الغني** ، النظم السياسية **(أسس التنظيم السياسي، الدولة ـــ الحكومة ـــ الحقوق والحريات العامة)، الدار الجامعية بيروت، 1985.**

[44]- **بن غربي ميلود** ، مستقبل منظَّمة الأمم المتَّحدة في ظل العولمة، **ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2008.**

[45]- **بن مرسلي أحمد،** مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، **الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، لجزائر 2003.**

[46]- **بوحوش عمار،** دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، **ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.**

[47]- **بيطار وليد،** القانون الدولي العام، **المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، 2008.**

[48]- **حاتم محمد عبد القادر**، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية ، **المجلد الثاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1973.**

[49]- **حبيب مجدي** ، سيكولوجية صنع القرار، **ط1 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1997.**

[50]- **حسين سمير محمد** ، بحوث الإعلام ، دراسات في مناهج البحث العلمي، **ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1990.**

[51]- **حسين سمير محمد** ، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ ، **عالم الكتب ، القاهرة ، 1976.**

[52]- **حقي توفيق**، مبادئ العلاقات الدولية ، **دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2000.**

[53]- **خميس جبريل**، الصراع بين حرِّية الفرد وسلطة الدَّولة ، **ط2 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2011 .**

[54]- **خورشيد كمال**، مدخل إلى الرأي العام ، **ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، 2011.**

[55]- **دعمس مصطفى عمر**، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، **دار غيداء، عمان، 2008.**

[56]- **رستون ولتر**، أفول السّيادة ، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا؟، **ترجمة: سمير عزت نصار وجورج خوري ، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، 1995.**

[57]- **رولانب اتريس، تافرنيه بول** ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان **(نصوص ومقتطفات) تر: الحداد جورجيت ، منشورات عويدات بيروت ، 1996.**

[58]- **سالم صلاح** ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع، **عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية القاهرة ، 2003.**

[59]- **سرحال أحمد**، قانون العلاقات الدولية، **ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1990 .**

[60]- **سرحال أحمد**، قانون العلاقات الدولية، **ط2 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.**

[61]- **سرحال أحمد**، قانون العلاقات الدَّولية، **ط3** ، **المؤسسة الجامعية للدِّراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2000.**

[62]- **سميسم حميدة** ، نظرية الرأي العام ، **الدار الثقافية للنشر، بغداد ، 2004.**

[63]- **صالح سليمان** ، الإعلام الدَّولي ، **ط1** ، **مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت، 2003.**

[64]- **طلعت شهيناز** ، الـرأي الـعام ، **المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1983.**

[65]- **شون ماكبرايد** ، أصوات متعددة وعالم واحد، **تقرير اللجنة الدولية لدراسة مـشكلات الاتـصال، الـشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981.**

[66]- **طوالبة حسن** ، في الإعلام والدعاية والحرب النفسية ، **جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، 2006.**

[67]- **عادل ليا** ، الدولة الحديثة لمواجهة العولمة النيوليبرالية ، **المؤسسة الحديثـة للكتـاب، طـرابلس الـشرق، 2008.**

[68]- **عبد الحميد محمد** ، بحوث الصحافة ، **ط2** ، **عالم الكتب ، القاهرة ، 1997.**

[69]- **عبد الحميد محمد** ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، **ط2** ، **عالم الكتب ، القاهرة ، 2004.**

[70]- **عبد الحميد محمد** ، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، **عالم الكتب، القاهرة، 1993.**

[71]- **عبد الرزاق انتصار، الساموك صفد** ، الإعلام الجديد... تطور الأداء والوسيلة والوظيفـة، **سلـسلة مكتبـة الإعلام والمجتمع الطبعة الإلكترونية الأولى ، الدار الجامعية للطباعة والنـشر والترجمـة ، جامعـة بغـداد ، بغداد ، 2011.**

[72]- **عبد الوهاب محمد رفعـت**، مبـادئ الـنظم الـسياسية ، **ط1، منـشورات الحلبـي الحقوقيـة ، بـيروت، 2002.**

[73]- **علوان عبد الكريم** ، الوسيط في القانون الدولي العام (**القانون الدولي المعاصر**) ، **الكتـاب الثـاني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، 2006.**

[74]- **عمر محمد نوال،** مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية ، **المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1986.**

[75]- **عواد فاطمة حسين** ، الإعلام الفضائي ، **دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.**

[76]- **عيساني رحيمة،** العولمة الإعلامية وآثارها على مشاهدي الفضائيات الأجنبية، **عالم الكتب الحديث، إربد، 2010.**

[77]- **غضبان مبروك،** المجتمع الدولي ، **الأصول والتطور والأشخاص ، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1994.**

[78]- **فريش نورتن وآخرون،** الفكر السياسي الأمريكي، **ترجمة عبد اللـه هشام ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1991.**

[79]- **قنديلجي عمار** ، البحث العملي واستخدام مصادر المعلومات ، **دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1993.**

[80]- **ماكفيل توماس،** الإعلام الدولي، **"النظريات والاتجاهات والملكية"، ترجمة: حسني محمد نصر، عبد اللـه الكندي، دار الكتاب الجامعي، العين الإماراتية، 2005.**

[81]- **ماكبرايد شون وآخرون،** أصوات متعددة وعالم واحد، **تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981.**

[82]- **ماكبرايد شون، روتش كوني،** النظام الإعلامي الدَّولي الجديد،**في كتاب العولمة، "الطوفان أم الإنقاذ"، فرانك جي لتشنر جون بولي، تر: فاضل جيتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2004.**

[83]- **مجاهد جمال،** الرأي العام وطرق قياسه ، **دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.**

[84]- **محمد علي محمد، محمد علي عبد المعطي،** السياسة بين النظرية والتطبيق، **ط7، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2004.**

[85]- **مكنمارا روبرت** ، جوهر الأمن ، **ترجمة يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ، 1972.**

[86]- **مزاهرة منال هلال،** بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، **ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.**

[87]- **مصالحة محمد حمدان** ، الاتصال السياسي ، **مغترب نظري ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1996.**

[88]- **مصباح عامر** ، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، **ط1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2010 .**

[89]- **مهنا محمد نصر** ، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي ، **ط1، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر، 2004 .**

[90]- **موزي سوزان،** الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسيات التنمية ، **دار المنهل اللبناني ، بيروت، 2009.**

[91]- **موسى محمود سليمان** ، التجسس الدولي ، **منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2001.**

[92]- **موسى عصام سليمان** ، مدخل في الاتصال الجماهيري ، **مكتبة الشعب ، عمان ،1986 .**

[93]- **مهنا محمد نصر** ، نظرية الدولة والنظم السياسية ، **المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999.**

[94]- **نجدت صبري** ، الإطار القانوني للأمن القومي، **ط1، دراسة تحليلية ، دار دجلة ، عمان ، 2011.**

[95]- **هويدي أمين،** العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية، **ط1، دار الشروق، القاهرة 1991.**

[96]- **يوسف فاروق** ، الرأي العام ، **مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1987.**

ب- الرسائل الجامعية:

[97]- **أبو ذويب عاهد مسلم،** الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب، **رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت، عمان، 2000.**

[98]- **الحمود فاطمة كساب،** السيادة الدولية وأثرها على مفهوم الجهاد، **رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان، 2007.**

[99]- **الخصاونة فاديا** ، تأثير التكنولوجيا على السِّيادة القومية، **مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك، إربد، 2003.**

[100]- **العامري ممدوح سليمان**، العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، **ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان 2008.**

[101]- **العساف بيان**، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي ، **أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر الجزائر، 2005.**

[102]- **المعمري حمد بن علي**، العولمة والدولة القطرية (**الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية**)، **مذكرة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان، 2001.**

[103]- **جعفر فراس زهير**، السيادة في ظل التنظيم الدولي للفضاء الخارجي ، **مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان، 2000.**

[104]- **خميس بلال عبد الفتاح**، تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد 1990-2003، **ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، جانفي 2005.**

[105]- **سحاري مصطفى**، إشكالية التوزيع الصحفي في الجزائر (الصحافة الخاصة نموذجا 1990، 2006)، **رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ماي 2007.**

[106]- **سرير عبد الله**، عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر، **دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2006.**

[107]- **سليماني سهام**، تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية " دراسة حالة العراق 1991"، **ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.**

[108]- **عيساني رحيمة** ، الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية (**الشباب الجامعي بالجزائر نموذجا)، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2006.**

[109]- **قدور صفاء،** أثر وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، **مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب سورية، 2000.**

[110]- **قيدبان ناصر،** أثر العولمة على أبعاد ومضامين السيادة الاقتصادية للدولة، **دراسة تحليلية لطبيعة السياسات الاقتصادية واستحقاقات أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة دمشق، 2008.**

[111]- **مناور فواز عباس،** الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي 1990 و2002، **مذكرة ماجستير غير منشورة، كلّية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان 2004.**

ج - الموسوعات:

[112]- **الكيلاني عبد الوهاب وآخرون،** موسوعة السياسية ، **الجزء01 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.**

[113]- **الكيلاني عبد الوهاب وآخرون،** موسوعة السياسة ، **الجزء02 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.**

[114]- **الكيلاني عبد الوهاب وآخرون** ، موسوعة السياسية ،**الجزء03 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.**

د - المقالات في المجلات المحكّمة:

[115]- **الصرايرة محمد نجيب،** مشكلة التدفق الإخباري الدولي (**الأبعاد التاريخية والفكرية وتحولات عصر التقنية)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد1، العدد1 ، عمان ، نوفمبر 2008.**

[116]- **العيسي طلال ياسين،** "السّيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"، **دراسة في مدى تدويل السّيادة في العصر الحاضر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، دمشق، 2010.**

[117]- **المخادمة محمد علي،** "السّيادة في ظل متغيرات دولية"، **مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 34، أبو ضبي، أفريل 2008.**

[118]- **النفيعي فهد سعود،** "صناعة القرار السياسي"، **مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد الثامن، الرياض جوان 1987.**

[119]- **بسيوني حمادة إبراهيم ،** دور وسائل الاتصال في صنع القرارات، **مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.**

[120]- **بوبوش محمد،** أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية ، **في كتاب السيادة والسلطة (الآفاق الوطنية والحدود العالمية) ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر 2006.**

[121]- **بيتر مارتن هانس، شومان هارولد،** فخ العولمة، **ترجمة : عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت أكتوبر 1998.**

[122]- **جابي عبد الناصر،** كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟ (حالة الجزائر)، **ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت تموز/ يوليو 2010.**

[123]- **جاسم فايق حسن،**"أثر الانفتاح المعلوماتي في السيادة الوطنية"، **المجلة السِّياسة والدَّولية،العدد 18، السنة السادسة،كلِّية العلوم السِّياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد 2011.**

[124]- **حسام أكرم،**"الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة في التفاعلات الدَّولية **(مردوخ نموذجا)، مجلة السِّياسة الدَّولية،مؤسسة الأهرام، العدد 186، السنة 47، القاهرة، أكتوبر 2011.**

[125]- **سعد الدّين إبراهيم وآخرون،** كيف يصنع القرار في الوطن العربي، **ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.**

[126]- **صادق حيدر بدوي**، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث، **البعد العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، 1996.**

[127]- **صديقي سعيد**، هل تستطيع الدولة أن تقاوم تحديات العولمة، **مجلة المستقبل العربي، العدد 293، السنة 26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جويلية 2003.**

[128]- **صديقي سعيد**، القوى السياسية عبر الوطنية، قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية، **في كتاب السيادة والسلطة (الآفاق الوطنية والحدود العالمية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر 2006.**

[129]- **مراد علي عباس**، مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح، **دراسات إستراتيجية ، العدد 105 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005.**

[130]- **مركز الدراسات الإستراتيجية،**" السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية"، **مركز الدراسات العسكرية للنشر دمشق 2007.**

[131]- **عباس عبد الهادي**، "سيادة الدولة"، **مجلة المعرفة لوزارة الثقافة السورية ، العدد 402، المجلد 36، دمشق، 1997.**

[132]- **عبد الله أحمد**، "السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية"، **مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، 1996.**

[133]- **عبد الحي وليد** ، تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدَّولية، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدَّولية، العدد رقم 04، الجزائر، 1986.**

[134]- **ناصوري أحمد**، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد01، دمشق، 2005.**

ه - الأوراق المقدمة للملتقيات العلمية:

[135]- **العياري المنصف** ،" العولمة والتحولات الدولية في مجالي الاتصال والثقافة" ، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ، 2003.**

[136]- **حلواني أحمد** ، التغيرات الدولية الراهنة وأثرها في الإعلام والثقافة العربية ، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2003 .**

[137]- **زهران جمال علي،** تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.**

[138]- **شلبي محمد** ، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة ، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2003 .**

و- الجرائد والجرائد الرسمية:

[139]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، الجريدة الرسمية ، **العدد 76 ، السنة 1996 ، نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 17 رجب عام 1417ه الموافق ل 28 نوفمبر 1996م.**

[140]- جريدة الخبر الأسبوعي الجزائرية، **العدد 485 من 14 إلى 20 جوان ، السنة العاشرة ، 2008.**

[141]-جريدة الخبر اليومية الجزائرية، **السنة 22 ، العدد 6336 ، الاثنين 25 أفريل 2011م الموافق لـ 21 جمادى الأولى 1432هـ.**

[142]-جريدة الخبر اليومية الجزائرية، **السنة 23، العدد 6913، ليوم الاثنين 03 ديسمبر 2012م الموافق لـ 19 محرم 1434هـ.**

[143]- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، **السنة 23 ، العدد 6956 ليوم 16 جانفي 2013م الموافق لـ 04 ربيع الأولى 1434هـ.**

[144]- جريدة الخبر اليومية الجزائرية ، **السنة 23 ، العدد 6960 ليوم 20 جانفي 2013م ، الموافق لـ 08 ربيع الأولى 1434هـ.**

[145]- جريدة الخبر اليومية الجزائرية ، **السنة 23 ، العدد 6866 ليوم الاثنين 15 أكتوبر 2012م الموافق لـ 29 ذي القعدة 1433هـ.**

[153]- جريد صوت الأحرار الجزائرية ، **السنة 14 ، العدد 4141 ، ليوم الخميس 22 سيبتمبر 2011م الموافق لـ 24 شوال 1432ه .**

هـ - المقابلات:

[146]- **مقابلة مع رئيسة مصلحة الموظفين لقسم العلوم السياسية، السيدة:** تيليوانت مليكة ، **في بمكتبها بكلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر3 بتاريخ 02 ديسمبر 2012 على الساعة 11:00 صباحا.**

[147]- **مقابلة مع رئيسة مصلحة الموظفين لقسم الإعلام والاتصال، السيدة:** حشماوي فضيلة ، **في مكتبها بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3 بتاريخ 17ديسمبر 2012 على الساعة 11:30 صباحا.**

[148]- **مقابلة مع رئيسة مصلحة الموظفين لكلية الحقوق، السيدة:** سي محمد سامية ، **في مكتبها بكلية الحقوق، جامعة الجزائر1 بتاريخ 02 ديسمبر 2012 ، على الساعة 14:00 مساء.**

[149]- **مقابلة عبر الإنترنيت مع السيد:** بلعمري رمضان ، **صحفي بقناة العربية الإخبارية بتاريخ 14 جانفي 2013 على الساعة 09.00 صباحا.**

[150]- **مقابلة عبر الإنترنيت مع السيد:** بوغرارة حكيم ، **صحفي ومحرر معلق بجريدة الشعب اليومية الجزائرية بتاريخ 03 ماي 2012 على الساعة 13:00 بعد الظهر.**

[151]- **مقابلة عبر الإنترنيت مع السيد:** بن خليفة شيخ ، **رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم الجزائرية ، بتاريخ 08 فيفري 2013 على الساعة 09:00 صباحا.**

[152]- **مقابلة عبر الإنترنيت مع السيد:** عظيمي أحمد ، **أستاذ بقسم علوم الإعلام والاتصال ، كلِّية العلوم السِّياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ، بتاريخ 01 أفريل 2012 على الساعة 10:00 صباحا.**

المراجع باللغة الأجنبية:

ا - الكتب:

01-**Al-mashat Abdul Menem:** national security in the third world ,**Westview Press, Replica Edition Colorado,1985.**

02-**Badie Bertrand**, Un monde sans souveraineté, **les états entre ruse et responsabilité l'espace de politique, éd Fayard, Paris, 1999.**

03-**Badie Bertrand,** la fin des territoires**, Essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect, ed fayard, Paris, 1997.**

04-**Brown Seyom,** new forces, old forces and the future of world politics, **post-cold war Edition, Harper Collins college Publishers, new York, 1995.**

05-**Doob Leonard,** Public Opinion & Propaganda**, Hamden archon books, 1966.**

06-**Easton David,** A systems analysis of political life**, Wiley Edition , new York, 1965**

07-**Edward Herrmann**, **Robert Machesney** ,The Global Media**: The New Missionaries of corporate Capitalism, continuum, London, 2001.**

08- **Grawitz Madeleine,** les méthodes en sociologie, **paris, que – sais – je, 1989 .**

09 - Hachten William , **The World News Prism**: Changing Media of International Communications ,Iowa State University Press,1999.

[10]-**Hauriou André et autres,** Droit Constitutionnel et Institutions Politiques**, éd N:06 Montchrestien édition, 1975.**

[11]-**Hiebert Ray Eldon & Gibbons Sheila Jean,** Exploring mass media for a changing world**, Mahwah, new jersey, 2000.**

[12]- **Lakhdar Ydroudj,** Pouvoir & Idéologie de l'information**, Othor , sd , Alger , 1992**

[13]-**Lippmann Walter ,** U S foreign policy: shield of the republic**, Little Brown, Boston, 1943.**

[14]-**Trager Frank & Kronenberg Philip ,** national security & American society: theory, process & policy**, university press of Kansas, Kansas.**

[15]-**Tull Donald & Hawkins Del,** Marketing Research: Measurement and method**, 6Th éd, Macmillan publishing company, new York, 1993.**

ب - الموسوعات:

[16]- **Sills David,** International of Encyclopedia of Social Science**, vol 02, The Macmillan & Free Press, New York,1968.**

[17]-**Sills David,** international encyclopedia of the social sciences**, volume 13,the Macmillan & free press, new York, 1968**

[18]- **Britannia encyclopedia , university of Chicago , volume 26, 15 Edition, Chicago,1985.**

[19] -**Britannia encyclopedia, university of Chicago , volume 11, 15 Edition , Chicago , 1990.**

ج - المقالات في المجلات الأجنبية المحكمة:

[20]-**hamelink Cees ,**Globalism & National Sovereignty **,in Kaarle Nordenstreng & Herbert Sheller Beyond National Sovereignty (International Communication in the 1990's), Ablex publishing corporation, new jersey,1995.**

[21]-**Knuth Rebecca,** sovereignty, globalism, and information flow in complex emergencies, **the information society, volume 15,N 01, Taylor & Francis, Hawaii, 1999.**

[22]- **Ullman Richard,** Redefining Security**, International Security, vol 08, N 01, Summar 1983.**

[23]-**Weber Rolf,** new sovereignty concepts in the age of internet?**, journal of internet law, volume14, issue 02, Aspen Publishers, U.S, august 2010.**

د- المقالات على شبكة الإنترنيت:

[1]- **الجراد خلف محمد** ، الأمن القومي العربي والتحدي العلمي- التقني **عبر الرابط :**

http://www.palestine-info.com/arabic/books/al_fakar/fakr6.htm.

[2]- **اللاوندي سعيد** ، الخطاب الإعلامي العربي وإشكالية المصطلحات ، **مركز الجزيرة للدراسات عبر الرابط:**

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BE8DC76D-82FF-4039-9A48-727F64DD88C6.htm

[3]- **حلاوة ليلى** ، السيادة..جدلية الدولة والعولمة **عبر الرابط التالي:**

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts.

[4]- **خليل محمود،**"العولمة والسيادة... إعادة صياغة وظائف الدولة"**،عبر الرابط التالي:**

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K19.HTM.

[5]- **سحالية عبد الحكيم** ، الصحافة الجزائرية بين التقليد والتجديد **على الرابط التالي:**

http://boumansouraeducation.ahlamountada.com/t222-topic.

[6]- **Wriston Walter,Twilight of Sovereignty, how the information revolution is transforming our world, 1992, on the link: http://dca.tufts.edu/ua/access/rights.html.**

ه - المواقع على الإنترنيت:

[1]-**http://ar.wikipedia.org/wiki/the Walt Disney company.**

[2]-**http://www.bbc.co.uk/arabic/business/newscorp_profits_fall.shtml.**

[3]-**http://ar.wikipedia.org/wiki/al-arabia-Channel.**

[4]-http://www.afp.com/afpcom/ar/content/afp/nos-missions.

[5]-**http://www.internetworldstats.com/stats.htm, internet user.**

[6]-**http://www.ap.org/company/about-us.**

[7] -**http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=747946&SecID=88.**